

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies 

السنة التاسعة

العدد الرابع والثلاثون / 2009

No. 34 2008 Vol.9

ISBN No. : 978 - 9950 - 330 - 50 - 4

هيئة التحرير:

د. باسم مكحول، د. نعيم أبو الحمص،
د. جوني منصور، الأستاذ أنطوان شلحت، الأستاذ جميل هلال

المراسلات:

«مدار» فلسطين - رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون
ص.ب 1959 - هاتف : 02 - 2966201 فاكس : 02 - 2966205

صفحة «مدار» الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار» الإلكتروني: madar@madarcenter.org

بريد **قضايا** **إسرائيلية** الإلكتروني: qadaya@madarcenter.org

الإشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد - 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الإخراج والطباعة: مؤسسة الأيام - رام الله - فلسطين

الغلاف : حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

محور خاص:

رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية

7 د. هنيدي غانم: بدلاً من المقدمة- هل كانت حرب

١٩٦٧ طقس تطهر لإسرائيل؟

تقترح هذه المقالة، التي تتساجل مع سائر المقالات في محور المجلة، إعادة قراءة حرب ١٩٦٧ ليس بوصفها فعلاً عدوانياً فقط، بل بوصفها طقساً سياسياً وثقافياً تطهيرياً أسهم في نقل إسرائيل من دور الدولة المستعمرة إلى دور الدولة المحتلة، حيث تمثل هذه النقلة مرحلة مفصلية وإستراتيجية سواء في الداخل الإسرائيلي أو في الدائرة الدولية، شرعنت وطبعت إسرائيل إلى حد بعيد بسبب نقل الخطاب من ١٩٤٨ إلى الاحتلال وسبل معالجته. وتعد هذه النقلة مفصلية بسبب ما أنتجته من خطاب مكثف ومطالبات دولية متواترة، تطالب بعلاج آثار الاحتلال كما لو أنه طارئ حدث خارج السياق التاريخي، من غير أن يُقرأ بوصفه جزءاً من حالة استعمارية مترابطة أنتجت في المرة الأولى دولة على أنقاض شعب، وفي المرة الثانية استدرجت منظومتها الاستعمارية من أجل العمل على محو بقية هذا الشعب رمزياً.

12 يهودا شنهاف: زمن الخط الأخضر

كان "الخط الأخضر" هدماً تعسفياً، تجاهل وجود مجتمع فلسطيني، وتجاهل بنيتي السياسة الحضرية والاجتماعية، وقطع أوصال الكثير من القرى والبلدات بصورة فظة، ومزق النسيج العائلي وحكم بالنسيان على تاريخ الحرب بين اليهود والفلسطينيين قبل العام ١٩٤٨. وعلى الرغم من أن مسار "الخط الأخضر" حدد في العام ١٩٤٩ إلا أنه سمي فيما بعد "حدود ١٩٦٧" وتحول إلى مؤشر لإسرائيل "القانونية" التي أطلق عليها لاحقاً أيضاً "يهودية وديمقراطية". ويؤمن الكاتب بأن العودة إلى إجراء نقاش منطقي متزن حول مسألة العام ١٩٤٨ ستتيح إلقاء نظرة مقرونة بأفق سياسي بعيد النظر، بحيث تقضي إلى إفراز تحالفات سياسية جديدة في المنطقة، وتمكن من التفكير خارج القوالب الجامدة.

32 أريئيل أزولاي: مراجعة أولى في "حروب

إسرائيل"

تعتقد الكاتبة أنه في ضوء الظروف، التي ينفذ فيها الجيش الإسرائيلي مئات العمليات العسكرية في السنة، والتي ليس فقط لا يتم إطلاع الجمهور على معظمها بصورة منظمة، بل ولا تبحث أيضاً حتى في

مع أن ما اصطلح على تسميته بـ "حل الدولتين" يحتل صدارة المشهد العام المنشغل بمشاريع التسوية السياسية، إلا أن هناك حلولاً أخرى يتم التداول فيها إما من خلال المحافل الأكاديمية وإما من خلال الاجتهادات الخاصة. ولا بُد من ملاحظة أن عمليات تداول مشاريع الحلول الأخرى تنطلق، أساساً، من القناعة بأن "حل الدولتين" غير قابل للتطبيق لأسباب كثيرة، تحيل في معظمها إلى وجود فجوات كبيرة بين الموقف الفلسطيني وبين الموقف الإسرائيلي إزاء هذا الحل.

وقد ارتأينا أن نخصص معظم هذا العدد لمجموعة من الرؤى الإسرائيلية بشأن مشاريع التسوية السياسية، والتي تتراوح بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة وبين حل الاتحاد والحل الإقليمي، ويتراوح استنادها بين نموذج ١٩٦٧ وبين نموذج ١٩٤٧-١٩٤٨.

ولا شك في أن هناك رؤى أخرى لمشاريع تسوية سياسية لم يشملها هذا المحور الخاص، فضلاً عن وجود اجتهادات موازية في هذا الشأن أيضاً لدى الطرف الفلسطيني وسائر الأطراف العربية. علاوة على ذلك ثمة من يرى أن عدم توفر ظروف سياسية مواتية للتوصل إلى حل، على غرار "حل الدولتين"، يستدعي البحث في طرق أخرى تؤدي إلى "اتفاقيات جزئية أو مرحلية"، تزكي الحل الأشمل، كما يبرز من المقابلة الخاصة في هذا العدد مع أحد أبرز الدبلوماسيين الإسرائيليين السابقين، الذي يتولى الآن رئاسة "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب.

وتركز القراءات في هذا العدد على كتب إسرائيلية تتناول الجدل داخل الحركة الصهيونية بشأن مشاريع الحلول المختلفة، وخصوصاً من جانب التيارات التي كانت تنادي بحل الدولة الثنائية القومية، وترصد بالصورة سنوات تأسيس إسرائيل على العنف ونظام العنف المستتر في واقع الاحتلال ونظمه، وتحلل جوهر العلاقة بين المجالين الأمني والمدني في إسرائيل.

ولعل القاسم المشترك لموضوعات العدد كافة هو أنها تتيح الإطلاة، عن كتب، على خلفيات السياسة الإسرائيلية من خلال ارتباط حاضرها الراهن بماضيها الذي لا يزال حاضراً.

الأطر السياسية المأسسة وفي أحسن الأحوال يجري الحسم بشأنها بين المستوى العسكري والمستوى التنفيذي، أنه أن الأوان للتوقف عن بحث ومناقشة طابع أو ماهية كل عملية من العمليات العسكرية، على حدة وبشكل منفصل، وأن يتم طرح السؤال بشأن ماهية النظام الذي يدير مثل هذا الواقع الحربي وسط إبقائه خارج إطار النقاش السياسي. كما أن الأوان للتساؤل ليس فقط بشأن ماهية النظام الذي يعيش تحته أولئك الذين يرزحون تحت الاحتلال والاستبداد، بل وتحت أي نظام يعيش مواطنو ومواطنات الدولة من أصل يهودي؟!

89

أنها هي نقطة ضعفها الأكثر وضوحاً أيضاً. ولأنه يتوقع الفشل في تحقيق تسوية تستند إلى مفهوم العام ٢٠٠٠، ووجود مأزق منذ ذلك الحين، فمن المهم التعرف على احتمالات أخرى، من قبيل "الخيار الأردني" و"الحل الإقليمي"، بدلاً من الإصرار على مفهوم بقاء بالفشل أربع مرات على الأقل خلال العقود السبعة الماضية، على حد رأيه.

مقابلة خاصة

عوديد عيران: أي حل آخر عدا "حل الدولتين" لن يكون جيداً للطرفين

في هذه المقابلة، التي أجراها بلال ضاهر، مع رئيس "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، يعرب د. عوديد عيران عن اعتقاده بأنه لا يوجد حل آخر عدا "حل الدولتين". ولا يمكن أن يكون هناك حل آخر، لأن أي حل آخر هو حل غير جيد لكلا الطرفين. لكن بما أنه لا تتوفر في الوقت الحالي شروط سياسية كافية من أجل التوصل إلى حل الدولتين، فإنه ينبغي البحث عن طريق مرحلية. كما يتطرق إلى مطلب الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ وإلى معنى قبول رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، حل الدولتين وإلى الموضوع الإيراني وقضايا أخرى.

متابعات

يوئيل غولوفنسكي وأريئيل غلبواع: جهاز القضاء الإسرائيلي لم يعد يؤمن بالاستيطان اليهودي...

يدعي كاتباً هذا المقال أن جهاز المحاكم في إسرائيل لا يدافع بما فيه الكفاية عن أسس الدولة اليهودية وعن أركان مشروعها الاستيطاني، ويطالبان بنقل النقاش في المسائل التصيرية المتعلقة بالصيغة اليهودية لإسرائيل من الحلبة القضائية/ القانونية إلى المجتمع بمجمله، بحجة أن صلاحية الحسم في هذه المسائل يجب أن تكون في يدي الشعب وممثليه في البرلمان والحكومة، وليس في يدي نخبة مقلصة من القانونيين المهنيين، الذين لم ينتخبوا بصورة ديمقراطية.

أنطوان شلحت: فلسطين في برنامج نتنياهو...

بعد مراوغات ومناورات كثيرة أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، برنامجه السياسي المستجد لـ «تسوية» النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. وقد جاء ذلك في إطار ما بات يعرف باسم «خطاب جامعة بار إيلان»، والذي ألقاه في هذه الجامعة في يوم ١٤ حزيران ٢٠٠٩. فما الذي حمله هذا البرنامج؟ وما هي دلالاته بالنسبة لصاحبه ولحزب الليكود، باعتباره الحزب اليميني الأكبر في إسرائيل، وبالنسبة للحكومة اليمينية الحالية؟ وما الذي في إمكاننا أن

96

107

ليف لويس غرينبيرغ: الاتحاد الإسرائيلي

الفلسطيني ١ - ٢ - ٧

هذه المقالة تطرح نقداً لما يسمّى "حلّ الدولتين" و"حلّ الدولة الواحدة"، وتقدم رؤية بديلة تجاه احتواء الصراع في المستقبل، بدلاً من إيجاد "حل"، هي رؤية الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني (الاتحاد) بمستويات مختلفة لمؤسسات الدولة: دولتان قوميتان ديمقراطيتان، وإدارة مشتركة تقع في القدس الموحدة كعاصمة، تقوم على التكافؤ في التمثيل، وسبعة أقاليم (أو دول فيدرالية) لكل منها استقلال نسبي. ورؤية الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني "٧.٢.١" تستوحي نماذج الاتحاد الأوروبي، والمؤسسات الفيدرالية الألمانية، ولكنها تستند أساساً إلى تفسير الكاتب الخاص لنسيج العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية.

أوري ديفيز: الجدل في صالح حلّ "مؤدّد" لدولة واحدة

كان الموقف الذي تبناه الكاتب دائماً هو أن محصلة جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين، إذا ما نظر إليها كوحدة واحدة، سوف تشكل دفاعاً مهماً عن الحقوق الفلسطينية، وستكون موضوعاً لقيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، التي تشكل أفضل إطار مرجعي لحلّ عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وكان موقفه أيضاً أن نموذج حلّ الدولة الواحدة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو النموذج الذي يوفر الفرص لحلّ عادل ودائم لهذا الصراع. هذه المقالة ترى أن الموقفين غير قابلين للمصالحة بقدر ما يظهران من النظرة الأولى، غير أنه يقترح مصالحة لها فوائد شرعية دولية سياسية ودبلوماسية معتبرة.

غيورا أيلاند: إعادة التفكير في حلّ الدولتين

يعتقد الكاتب أن مقاربة الدولتين. على الأقل وفق النسخة التقليدية المعروضة في الساحة. ليست الحلّ الوحيد الممكن للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومع أن ميزتها الوحيدة هي انخراط طرفين فيها فقط، إلا

41

49

59

نستشرفه، بناء على هذا البرنامج، فيما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية
إزاء النزاع وإزاء الشعب الفلسطيني عموماً؟.

112

قراءات

أنطوان شلحت: "الدولة الثنائية القومية" كحلّ "ينقذ اليهود من أنفسهم"!

قراءة في كتاب "من بریت شالوم [تحالف السلام] إلى إیحود
[اتحاد]: يهودا ليف ماغنيس والنضال من أجل دولة ثنائية القومية"،
من تأليف البروفسور يوسف هيلر، أستاذ العلاقات الدولية في
الجامعة العبرية في القدس. ويتناول الكتاب نشاط بعض الشخصيات
اليهودية الصهيونية الاعتبارية في فلسطين، التي استشعرت الخطر
على "الييشوف" اليهودي من مجرد "منح" فلسطين إلى اليهود
فقط، وفقاً لما نصّ عليه وعد بلفور البريطاني في العام ١٩١٧، وكذلك
من تجاهل الوجود العربي، وعملت على دفع حل الدولة الثنائية
القومية، ورأت من جملة أشياء أخرى أن هذا الحل ربما "ينقذ اليهود
من أنفسهم".

120

مرزوق الحلبي: صورة العنف

وخيار النص المشترك!

قراءة في مؤلفين لأريثيلا أزولاي- "صناعة الدولة" و "العنف
المؤسس" - يرصدان بالصورة سنوات تأسيس إسرائيل على العنف
ونظام العنف المستتر في واقع الاحتلال ونظمه. وتؤشّر أزولاي
إلى ظاهرة مشرقة في الثقافة الإسرائيلية تتجسّد في قياس العالم
الإسرائيلي بمقاييس ما بعد الصهيونية أو ما فوق الصهيونية. بمعنى
أنها تحكم على التجربة الإسرائيلية، لا سيما المتعلّق منها بأفعال

المؤسسة وسياساتها ونتائج هذه السياسات، بمعايير إنسانية تراكمت
مع تجربة ما بعد الحداثة في معارف ونصوص فلاسفة نقديين.

126

بلال ضاهر: العسكر يحكمون إسرائيل!

قراءة في كتاب "جيش لديه دولة؟ نظرة متجددة إلى العلاقة بين
المجالين الأمني والمدني في إسرائيل"، من تحرير: غابريئيل شيفر
وأورن باراك وعميرام أورن. ويشمل الكتاب أحد عشر فصلاً،
هي عبارة عن مقالات أعدتها مجموعة كبيرة من المتخصصين
الإسرائيليين، وتناولوا من خلالها أربعة مواضيع مركزية: وضع
السياسات على المستويين العام والمحلي؛ أنماط عمل المؤسسات
الاقتصادية والاجتماعية؛ بلورة الخطاب العام والثقافة والتعليم؛
استخدام الأراضي وبلورة الحيز الإقليمي.

130

المكتبة

الترجمة عن العبرية: سعيد عياش
الترجمة عن الانكليزية: وليد أبو بكر

بحكم الأمر الواقع:

هل كانت حرب ١٩٦٧ طقس تطهر لإسرائيل؟

إسرائيل من دور الدولة المستعمرة إلى دور الدولة المحتلة، حيث تمثل هذه النقلة مرحلة مفصلية وإستراتيجية سواء في الداخل الإسرائيلي أو في الدائرة الدولية، شرعنت وطبعت إسرائيل إلى حد بعيد بسبب نقل الخطاب من ١٩٤٨ إلى الاحتلال وسبل معالجته. وتعد هذه النقلة مفصلية بسبب ما أنتجته من خطاب مكثف ومطالبات دولية متواترة، تطالب بعلاج آثار الاحتلال كما لو أنه حدث طارئ وخارج السياق التاريخي، من غير أن يُقرأ بوصفه جزءاً من حالة استعمارية مترابطة أنتجت في المرة الأولى دولة على أنقاض شعب، وفي المرة الثانية استدرجت منظومتها الاستعمارية من أجل العمل على محو بقية هذا الشعب رمزياً.

لقد عاشت إسرائيل قبل ١٩٦٧ على صدى الخوف من عواقب إقامة دولتها على أنقاض شعب آخر، ليس من خلال محاسبة النفس بل من خلال العمل الدؤوب من أجل تثبيت نتائج ١٩٤٨ وطرد أبناء الشعب الفلسطيني، وسنت من أجل ذلك قوانينها الخاصة التي تجعل إقصاء الفلسطيني من وطنه ممأسساً، وتؤسس مشروعها

حلت في الخامس من حزيران الماضي الذكرى الحادية والأربعون للحرب ١٩٦٧ واحتلال بقية أراضي فلسطين التاريخية. وقد مرت الذكرى هذا العام من غير أن تثير الكثير من الاهتمام الإعلامي أو السياسي. وعلى الرغم من ذلك، ورغم اجتياح الاحتلال ببيروقراطيته القمعية مجمل حياة الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، يبقى من المهم أن نحاول الخروج من لغته وزمنه العسكري من أجل تقييم آثاره ليس على المستوى الحياتي والآني فقط - رغم إلحاحه الدائم - بل وأيضاً آثاره الطويلة الأمد ودوره في تشكيل صيرورة الصراع أولاً وصورته إسرائيل ثانياً. ويتم ذلك من خلال العمل على كشف دور الحرب وما نتج عنها في خلق خطاطات ذهنية جديدة لتوصيف إسرائيل كدولة مختلفة عما كانت عليه قبل هذه الحرب. من هنا، أقترح إعادة قراءة حرب ١٩٦٧ ليس بوصفها فعلاً عدوانياً فقط، بل بوصفها طقساً سياسياً وثقافياً تطهيرياً أسهم في نقل

* مدير عام المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.

ولو كان لنا أن نعيد من جديد كتابة تاريخ ولادة وتطور "دولة إسرائيل"،
لكنا وصلنا إلى نتيجة واضحة مفادها أن الاحتلال العسكري لبقية أراضي
فلسطين شكل إلى حد بعيد "طقس تطهر" أخرج إسرائيل من خانة الدولة
المستعمرة وأدخلها في خانة الدولة المحتلة. ورسم بذلك حدودا جديدة
لطرق التعامل معها بوصفها دولة طبيعية حتى لو اعتدت على دول أخرى
أو على أراضي الغير، وبمعنى آخر يمكن أن نقرأ حرب ١٩٦٧ بوصفها طقس
عبور دخلت إسرائيل عبره بوابة العالم الطبيعي والدولة الشرعية، بل إن
الخطاب الإسرائيلي استدخل هذا الواقع وذوته كحقيقة.

الاحتلال العسكري لأراضي الغير بالقوة. ولو أمعنا النظر قليلا في ذلك لرأينا انه يحمل فيما يحمل اعترافا ضمنيا - ولو على طريقة السلب- أن الطرف الذي قام بالعمل الاحتلالي، هو أصلا دولة شرعية، وإلا لما كانت هناك حاجة لمطالبتها عن العدول عن عملها هذا بالذات! بل على العكس بمطالبتها بمراجعة مشروعها الكامل، إذ تحمل المناشدات والقرارات اعترافا استطراديا أن الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل خلال العام ١٩٤٨ وطردت أبناءها منها هي أراضيها الشرعية فيما تتحول الأراضي التي سيطرت عليها العام ١٩٦٧ إلى أراضي "الغير" التي يحل النقاش في تفاصيل "تحريرها" من هذا الواقع الكثيب والمحزن، على الأقل دوليا، محل أي نقاش آخر. من نافل القول إذن أن إسرائيل استطاعت بحكم الأمر الواقع الذي نتج بعد ١٩٦٧ الدخول إلى جماعة الدول الشرعية حتى لو من باب اعتداء جديد، فالاحتلال العسكري بمجرد تعريفه يبقى عملا مكروها حيناً أو جنحة يعاقب من قام بها طبقاً لدرجة تأثير ذلك على علاقات القوة الدولية حيناً آخر (من هنا مثلاً عدم التسامح مع احتلال الكويت مقابل التسامح مع الاحتلال الأميركي للعراق)، وعلى هذا المنوال فإن الاحتلال العسكري لأراضي الغير يظل شكلاً من أشكال العنف "الشرعي" في العرف الدولي، لأنه نظرياً على الأقل جزء من خيارات الدول ومن أدواتها، في حين أن تأسيس مشروع دولة على أنقاض شعب آخر هو جريمة إنسانية كبرى لأنه فعل إحلالي عنصري يقوم على المحو الفعلي والرمزي للآخر وتحويل بيته وسريره ونومه وسوق بلده إلى موطن المستعمر الذي يسميه كما يريد ويرسم خارطته وتاريخه بما يخدم منظومته الإيديولوجية والفكرية من دون أدنى التفاتة لسكانها الأصليين.

الصهيوني لدولة يهودية، وعملت على بناء ترسانتها النووية من أجل خلق حالة ردع مقابل أي سعي لتغيير هذا الواقع، محولة فكرة جابوتينسكي بشأن "سياسة الجدار الحديدي" إلى منظومة تعامل مع الآخر. ومن نافل القول أن هذه السياسة ترافقت مع تصنيع مستمر لوعي إسرائيلي يرى نفسه مدافعا عن حقه في الوجود مقابل عرب معادين يحاولون إلقاءه في البحر.

عربياً نظر إلى هذه الدولة بوصفها حالة طارئة وعابرة وبالتأكيد غير طبيعية، ولم يكن أي صحافي يجرؤ على توصيفها بغير "الدولة المزعومة"، وإن كان لحرب ١٩٦٧ من أثر فهو نقلها من مرحلة "الدولة المزعومة" إلى دور الدولة "المحتلة"، التي مهما حاولنا أن نظهر بشاعة احتلالها وعنصريته، فإنه يبقى رغم كل المناكفة والغضب عملاً قابلاً للشرعنة والتفهم (إلى حد ما) من ناحية القانون الدولي، خاصة إذا ما سبق بوصفه دفاعاً عن الذات، تماماً كما سبق احتلال أفغانستان، على كل ما حدث بالضبط. وحتى لو لم يقتنع أي طرف عربي أو دولي بهذا الادعاء الإسرائيلي فإن الاحتلال بأبشع صورته يبقى بحسب تعريفه العسكري الجاف عملاً حربياً تقوم به دولة ويؤدي إلى سيطرتها بالقوة على أراض ليست لها، حيث تصطف عادة الأطراف الدولية لمطالبتها بوصفها دولة شرعية (وذلك بمجرد التوجه إليها، ومناشدتها من كل منابر العالم!) من أجل العدول عنه. وتكمن سخرية الواقع في أن المناشدات الدولية المتراكمة من جهة، والمشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي التي وضعت إسرائيل يدها عليها بعد ١٩٦٧، من جهة أخرى، تفضي إلى إزاحة النقاش من التساؤل عن حق المشروع الصهيوني بوصفه مشروعاً استعمارياً في تحقيق ذاته على أنقاض شعب فلسطين وما نتج عنه خلال ١٩٤٨، إلى النقاش حول عدم شرعية

لقد أحدثت حرب ١٩٦٧ التي أسميناها عربيا نكسة ما لم تحدثه محاولات إسرائيل المستميتة قبل ذلك من أجل الاعتراف بها دوليا، حيث خلقت نقلة ابستمولوجية إستراتيجية نتج عنها انزياح في اللغة وفي المرجعية، وبدأت تحل تدريجيا لغة سياسية جديدة ومناخ فكري مختلف ومشاريع تسوية متعددة، تحول فيها الخطاب حول إسرائيل من خطاب يناكفها بوصفها حالة استعمارية إلى خطاب يناكفها بوصفها دولة محتلة، حتى لو كان الاحتلال أحد أدوات مشروعها الاستعماري الاحلالي.

ولو كان لنا أن نعيد من جديد كتابة تاريخ ولادة وتطور "دولة إسرائيل"، لكننا وصلنا إلى نتيجة واضحة مفادها أن الاحتلال العسكري لبقية أراضي فلسطين شكل إلى حد بعيد "طقس تطهر" أخرج إسرائيل من خانة الدولة المستعمرة وأدخلها في خانة الدولة المحتلة. ورسم بذلك حدودا جديدة لطرق التعامل معها بوصفها دولة طبيعية حتى لو اعتدت على دول أخرى أو على أراضي الغير، وبمعنى آخر يمكن أن نقرأ حرب ١٩٦٧ بوصفها طقس عبور دخلت إسرائيل عبره بوابة العالم الطبيعي والدولة الشرعية، بل إن الخطاب الإسرائيلي استدخل هذا الواقع وذوته كحقيقة، إذ أصبح يتعامل مع الاحتلال بوصفه حملا قاسيا يجب التخلص منه من أجل العودة إلى الزمن الجميل الذي سبقه: زمن إسرائيل النقية قبل هذه الجنحة، تماما كما يوضح يهودا شنهاف في مقاله ضمن محور هذا العدد من "قضايا إسرائيلية"، وهي بعنوان: زمن الخط الأخضر!

لقد كان عالم الإنسان الفرنسي Van Geneep قد صك عام ١٩٠٩ مصطلح طقس العبور وذلك من أجل توصيف الطقوس الاجتماعية المتبعة لنقل الفرد من حالة اجتماعية واحدة إلى حالة أخرى في المجتمع الإنساني. وتشير طقوس العبور إلى انتقال الفرد مثلا من حالة العزوبية إلى حالة الزواج ومن الطفولة إلى البلوغ بل حتى من نقل الفرد من هوية خصوصية إلى هوية جماهيرية عبر تقليده وظيفة رسمية وهكذا دواليك. وعادة ما تشمل طقوس العبور ثلاث مراحل أساسية: مرحلة الانفصال والإبعاد، حيث يتم خلالها فصل وإبعاد الفرد أو الجماعة المقصودة عن باقي أفراد المجتمع وسلخه عن دوره الاجتماعي حتى تلك اللحظة. مرحلة العتبة- أي مرحلة البين بين، فيها وخلالها لا يعود الفرد أو الجماعة يتمتعان بالمكانة أو الدور الاجتماعي السابق ولكنهما وفي الوقت

نفسه لم يدخلوا بعد إلى مكانتهما أو دورهما الجديد. المرحلة الثالثة والأخيرة، هي مرحلة الدخول إلى مكانة جديدة ودور جديد حيث يتم قبول الفرد المقصود أو الجماعة بوصف كل منهما عضوا شريكا وشرعيا من قبل الأفراد والجماعات الذين يشتركون بنفس المكانة والدور.

وتشكل طقوس العبور في علم الإنسان خاصة والعلوم الاجتماعية والإنسانية عامة إحدى الأدوات التي تتبعها قبائل ومجتمعات وجماعات من أجل الإعلان رسميا عن أدوار الفرد الجديدة. وتزخر الدراسات البحثية بمئات الأمثلة لطقوس العبور التي تعتمدها مجتمعات مختلفة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع من أجل ترسيم أدوار الفرد أو الجماعة الجديدة. وتشمل هذه الطقوس على سبيل المثال لا الحصر المراسيم التي يتم إتباعها في حالات الزواج والموت والبلوغ. إذ تعتمد مثلا الكثير من المجتمعات طقوسا خاصة للزواج تحمل الكثير من الرموز والإشارات وتكون بمثابة أداة وظيفية رمزية للإعلان على الملأ عن انتقال الفرد من حياة العزوبية والعذرية إلى حياة الزوجية. ومن المهم أن نشير إلى أن الفرد المعني خلال الطقس وتنفيذه يكون في حالة بينية مبهمه، فهو ليس متزوجا بعد ولكنه أيضا لم يعد أعزب تماما، حيث يكون خلال المراسيم في حل من دوره السابق وما يحمله هذا من توقعات منه، ولكنه أيضا وفي نفس اللحظة، ما زال خارج دوره الجديد وما يحمله أيضا من توقعات، إنه بين الحالتين ليس داخلهما تماما ولكنه ليس خارجهما تماما، أو كما نقول عادة في كتابتنا الدارجة أو لغتنا اليومية: على عتبة دور جديد. ولا تكون المراسيم الطقسية إلا المركب الرمزي الذي ينقله من عتبة الدور إلى داخله. هكذا نجد على سبيل المثال أن طقوس التعميد في المسيحية هي أداة رمزية يتم إتباعها من أجل نقل المولود من عالم الطبيعة اللاديني عند الولادة إلى عالم المسيحية الديني حيث يتم منحه، خلال طقس التعميد، هوية دائمة تحدد عمليا أدواره المتوقعة منه مستقبلا، كما يمكننا النظر إلى مراسم الوضوء عند المسلمين بوصفها طقسا يستهدف نقل الفرد من حالة النجاسة إلى الطهارة، وعلى هذا المنوال يمكننا أن نفهم العديد من الطقوس الدينية أو الثقافية التي تنقل الفرد من حالة إلى أخرى. من المهم هنا التشديد على أن الانتقال من حالة إلى أخرى عبر طقوس العبور، ينتج هويات جديدة تلزم الفرد

ورغم تركيز الباحثين عادة على الطقوس الاجتماعية-الثقافية التي تخص نقل الفرد من حالة إلى أخرى، إلا أن الإضاءات المفاهيمية التي توفرها طقوس العبور تسعفنا كثيرا في فهم حالات اجتماعية جماعية يتم فيها انتقال جماعي من مكانة اجتماعية إلى أخرى، مثل الانتقال من المواطنة إلى اللجوء أو على مستوى الدول التي تنتقل من مكانة سياسية إلى أخرى، كالانتقال من الديمقراطية إلى الدكتاتورية من خلال انقلاب عسكري أو العكس. وهي أداة مهمة بالذات لاستحداث قراءة جديدة للعلاقة بين الحرب بوصفها طقسا له مراسيمه العملية والرمزية وبين إعادة صياغة الجماعات التي تخوضها وتشكلها في دور جديد.

إعادة صياغة صورة الذات-

الحين إلى إسرائيل الطبيعية قبل ١٩٦٧

يكمن أحد إفرافات حرب ١٩٦٧ في إعادة إنتاج صورة إسرائيل قبل الاحتلال بوصفها دولة مثالية، وذلك طبعاً من وجهة النظر الإسرائيلية التي كتبت مؤخرًا وبأثر رجعي تصورها لها. وفي معرض مقالته زمن الخط الأخضر، يكتب يهودا شنهاف بأن الكتابات التي بدأت تتراكم بعد حرب ١٩٦٧ تحمل معها حينئذ قويا لإسرائيل "المشروعة"، كما كانت قائمة في حدود الخط الأخضر قبل الاحتلال. ويشير إلى أن هذه الكتابات تحمل حينئذ للزمن الحيزي للخط الأخضر بوصفه فكرة أسطورية، بدأ يتشكل ويمتلئ أكثر فأكثر بالخيال الثقافي، مضيفاً أن الزمن الأسطوري هو زمن يوضع خارج التاريخ ويحتل مكانة مستقلة فوق تاريخية. وفي هذا المضمار من الممكن قراءة كتاب "الزمن الأصفر" لدافيد غروسمان بوصفه مثالا أساسيا في هذا الحين الذي ينظر إلى احتلال حرب ١٩٦٧ بوصفه "حادثا" طارئا في التاريخ السياسي لإسرائيل، وكشيء مؤقت سينتهي بالعودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. كما يأتي كتاب يوسي سريد "وعليه اجتمعنا: تاريخ دليل" ليشدد على "طبيعية إسرائيل قبل ١٩٦٧" حيث كتب: "العقد الثاني للدولة كان عقد (الحياة) الطبيعية... من الذي كان يعتقد في العام ١٩٦٥ أن البلاد (الدولة) بأكملها ستجد نفسها بعد قليل، بعد سنتين فقط، مصابة بالجنون والعمى". ويصنف سريد سنة ١٩٦٧ كسنة فوضى وبداية النهاية للدولة العلمانية.

بالتصرف بحسب شيفرتها الثقافية والاجتماعية وفي حالة عدم التزامه بها قد يلزم بدخول طقوس جديدة للإعلان على الملأ عن نزع الدور عنه، لكنه لا يكون قادرا أبداً على إعادة العجلة إلى الوراء بل يقلد دورا آخر جديداً، تماما كما يحدث عندما يعلن زوج عن حل عقد زواجه إذ أنه يصبح مطلقاً في اللغة الرسمية ولا يمكن أن يعود عازبا على الإطلاق.

ورغم تركيز الباحثين عادة على الطقوس الاجتماعية-الثقافية التي تخص نقل الفرد من حالة إلى أخرى، إلا أن الإضاءات المفاهيمية التي توفرها طقوس العبور تسعفنا كثيرا في فهم حالات اجتماعية جماعية يتم فيها انتقال جماعي من مكانة اجتماعية إلى أخرى، مثل الانتقال من المواطنة إلى اللجوء أو على مستوى الدول التي تنتقل من مكانة سياسية إلى أخرى، كالانتقال من الديمقراطية إلى الدكتاتورية من خلال انقلاب عسكري أو العكس. وهي أداة مهمة بالذات لاستحداث قراءة جديدة للعلاقة بين الحرب بوصفها طقسا له مراسيمه العملية والرمزية وبين إعادة صياغة الجماعات التي تخوضها وتشكلها في دور جديد. وقد تكون حرب ١٩٦٧ أحد أهم الأمثلة لفهم علاقة الحرب بتحول صورة إسرائيل من ظاهرة استعمارية قبلها إلى دولة شرعية رغم كونها محتلة بعدها. حيث تنبع أهمية الحرب من إنتاجها لخطاطات ذهنية وقوالب فكرية تنتج صوراً جديدة عن الذات وتنتج أشكالاً من الهيمنة الفكرية تتعدى من حيث صلابتها الدور التقليدي للإيديولوجيات، وتؤسس لعلاقات جديدة للتعامل معها.

ويلخص شنهاف أن الحنين إلى إسرائيل قبل ١٩٦٧ هو حنين إلى إسرائيل طبيعية مثالية، وأن الغضب الذي يكتب به بعض السياسيين الإسرائيليين عن الاحتلال هو غضب على جنحة قامت بها دولة مثالية، شوهدت سمعتها وصورتها. وتكمن أهمية هذه الكتابة في خروجها تماما من الزمن الاستعماري والتاريخي لإسرائيل، التي كانت قبل هذه الحرب تؤسس مشروعها على قوننة طرد الفلسطينيين من بلادهم، وقمع من بقي يعيش فيها، أي برسم صورة لإسرائيل المرغوبة والمنزوعة عن سياقها الاستعماري، ليصبح الغضب على الاحتلال العسكري الإسرائيلي والموقف الرفض للأعمال العدائية للمستوطنين فقط الإطار العام الذي يحدد بحسبه الموقف الأخلاقي الإسرائيلي. وتتكرر النظرة النوستالجية إلى إسرائيل المثالية لأبسط الحقائق التي تعيد أريئلا أزولاي حجبها بشكل نقدي، وهي أن إسرائيل كانت تؤسس بعد إقامتها لنظام ظلامي وتستخدم ما يسميه والتر بنيامين العنف المؤسس من أجل ترسيخ نظامها هذا، حيث تشير أزولاي إلى أن طرد "سكان البلاد العرب لم يكن عملا أو شيئا خارجا بالنسبة للنظام، كما أن إخضاع سكان الدولة العرب (للحكم العسكري) لم يكن مؤقتا، بل تحول إلى مبادئ بنيوية لهذا النظام، الذي استكمل خلال عامه الأول عملية الطرد الواسعة لسكان البلاد العرب".

إن ما يكتبه شنهاف وأزولاي هو محاولة جادة لإعادة صياغة صورة إسرائيل من جديد منذ إقامتها على أنقاض الشعب الفلسطيني، حيث يتحول الاحتلال إلى أحد نتائج وإفرازات

المشروع الاستعماري، وليس حدثا عارضا لدولة مثالية. لكن الأهم يبقى أن الاثنيان يقران أن الاحتلال عام ١٩٦٧ كان مفصلا مهما لإنتاج هيمنة استعمارية جديدة تزيح كل النقاش من المشروع الاستعماري وأدواته إلى النقاش حول عمل ما غير شرعي قام به، ليتحول الصراع بعد هذا الاحتلال إلى صراع بين يمين ويسار يرغب الأول في الحفاظ على الوضع الجديد الذي خلق بعد الحرب، في حين يسعى الثاني إلى العودة إلى زمن ما قبل الحرب: الزمن المثالي والطبيعي. بل ويتحول اليميني، الذي يناقش بعض خيارات "ترتيب الواقع"، كما يفعل غيورأ أيلاند في مقالته حول الحلول البديلة التي تطالعونها في المحور نفسه، إلى يميني براغماتي، في حين ينظر إلى من يرفض حلوله بوصفه يمينيا متشددا.

مهما يكن النقاش الذي تشكل داخل إسرائيل بعد ١٩٦٧، ومهما تكن المواقف التي صيغت بلغة اليسار الصهيوني أو اليمين المسياني، فإن حرب ١٩٦٧ تحولت في خطاب الاثنيان إلى مرحلة مفصلية. فالأول نظر إليها بوصفها انحرافا عن الزمن المثالي وخروج عن دور الدولة المرغوب فيه، فيما نظر الثاني إليها بوصفها استكمالا لتحرير أرض الميعاد ليعيد بشكل ساخر النظر إليها بوصفها جزءا من مشروع كبير، وهو بالضبط ما يحاول اليسار الصهيوني رفضه وإلغائه من ذاكرته. وتكمن أهمية هذه النظرة في كشفها عن ازدواجية خطاب اليسار الصهيوني، لأنه اعتمد حرب ١٩٦٧ كطقس تطهيري، كي يخرج من زمن المستعمر ويدخل زمن الدولة، الذي يكتب من خلاله تاريخ الدولة كما يريد وليس كما كان، وما زال!

زمن الخط الأخضر

[مقالة سياسية يهودية]

إن "الخط الأخضر" هو حدود الهدنة، التي أقرت بعد الحرب في العام ١٩٤٩ بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية: مصر والأردن وسورية ولبنان. وقد رسم هذا الخط ليكون بمثابة خط حدود إدارية للفصل بين القوات المتحاربة، وجاءت تسميته بـ "الخط الأخضر" نظراً لأنه رسم بقلم أخضر على خرائط المحادثات التي جرت في نطاق اتفاقيات رودس. وعلى غرار رجالات معسكر اليمين الآخرين الذين عارضوه، وصف أوري تسفي غرينبيرغ في ذلك الوقت هذا الخط الأخضر بأنه "تراجيديا كوميدية يهودية...".^١ في كانون الثاني ١٩٤٩ دعا دافيد بن غوريون مجلس الدولة المؤقت إلى الاجتماع من أجل مناقشة مسار خط الحدود، ورد على المعارضين من اليمين بتأكيد على وجوب رسم حدود تتيح تكريس الإنجازات العسكرية التي حققتها إسرائيل في الحرب:

"وردت في كتاب التوراة، وكذلك في تاريخنا، تحديدات

"طفل يجلس على الرمل، وسط الدمى، يلعب لعبة الحرب ومن حوله يدور طفلان مشاكسان يرسمان حدود أرضه نادته أمه: عد إلى القرية الواقعة خلف الخط الأخضر...
الأخضر
فجلس في حضنها يشرح لها معاني قوة الدفع
حمامة السلام سيسقطها بنقيفته حالما تطير في السماء
فتقول أمه ضاحكة بصوت مرتفع: كيف لم يعد- بموجب
القانون- الخط الأخضر أخضر"

[أغنية بعنوان "الخط الأخضر" لفرقة "إثنيكس" الإسرائيلية، من كلمات زئيف نحاما ومن ألحان تامير كاليبسكي وغيل ألون]

* عالم اجتماع وأستاذ جامعي. رئيس تحرير مجلة "نظرية ونقد" الإسرائيلية الفصلية. المقال مترجم عن العبرية، وهو جزء من كتاب سيصدر قريباً.



وقد إسرائيلى إلى رودوس عام ١٩٤٩ يتفحص خارطة ضمن مواصفات الهدنة.

والعراق، وليس الفلسطينيين". وأضاف "منذ أن هربوا وطردها في حرب الاستقلال، لم يعد الفلسطينيون يعتبرون جزءاً من قوات العدو، ولم يرد ذكرهم تقريباً سوى كعامل إزعاج دبلوماسي: كلاجئين طرحت قضيتهم للنقاش مرة في السنة في الأمم المتحدة. حتى العمليات الإرهابية نسبت في الغالب إلى دول عربية وليس للنضال الوطني الفلسطيني".^٣

والحال، فقد كان "الخط الأخضر" حداً تعسفياً، تجاهل وجود مجتمع فلسطيني، وتجاهل بنيته السياسية الحضرية والاجتماعية، وقطع أوصال الكثير من القرى والبلدات بصورة فظة، مزق النسيج العائلي وحكم بالنسيان على تاريخ الحرب بين اليهود والفلسطينيين قبل العام ١٩٤٨.

"لقد حدث ما حدث ولا داعي لاسترجاع الماضي" - قال دوف يوسف، حاكم القدس، موضحاً لأعضاء لجنة المصالحة الموفدة من قبل الأمم المتحدة، وقد كرس هذا الموقف كنقطة الصفر في الثقافة السياسية للنظام الجديد.

على الرغم من أن مسار "الخط الأخضر" حدد في العام ١٩٤٩ إلا أنه سمي فيما بعد "حدود ١٩٦٧" وتحول إلى مؤشر لإسرائيل "القانونية" التي أطلق عليها لاحقاً أيضاً "يهودية وديمقراطية". وبمرور السنوات تحول الخط الأخضر إلى أسطورة، ومن مؤشر إقليمي - مادي إلى نموذج ثقافي واقتصادي - سياسي غني بالمعاني.^٥

في المسار الذي رسمه ذاك القلم الأخضر التعسفي في رودس، صبغ باللون الأخضر أيضاً الزمن التاريخي لأربعة أجيال من الإسرائيليين. فقد عاشوه وصوروه في الأدب والثقافة، وكتبوا انطلاقاً من قواعده الداخلية في أدب المقالة والبحث الأكاديمي، كما وظهرت في السنوات الأخيرة بوادر كتابة نوستالجية تعكس حيناً لإسرائيل "الخط الأخضر"، كتابة بدأت بعد (حرب) العام ١٩٦٧، وذلك في موازة محوه (أي "الخط الأخضر") تدريجياً من الممارسة السياسية لدى قسم من اليهود والفلسطينيين.

إن الزمن هو مفهوم سياسي ويستخدم في إطاره هذا أداة لصوغ وتشكيل ثقافات ومجتمعات وهويات. وكما تقترح حنه هرتسوغ مستندة إلى مايكل يانغ فإن "كل سنة يمكن أن تعتبر السنة الأولى"، وذلك إذا ما تم تأطير عدة أحداث في زمن معين وتحويلها إلى زمن "خاص بنا". وبعبارة أخرى فإن كل هيمنة اجتماعية تختار تاريخاً

كثيرة ومختلفة لحدود الدولة، وهذا الأمر لا نهاية له في الحقيقة. ليست هناك أي حدود مطلقة. فإذا كانت الحدود هي الصحراء، فإنها يمكن أن تكون أيضاً وراء هذه الصحراء، وإذا كان البحر هو الحدود، فيمكن أن تكون وراء البحر أيضاً. لقد جرت الأمور في العالم بأسره على هذا النحو دائماً وأبداً. فقط المصطلحات كانت مختلفة. إذا اكتشفت طريق لكواكب أخرى، فربما لن تكفي الكرة الأرضية بأكملها حينئذٍ".^٢

ولقد رُسم "الخط الأخضر" من قبل سياسيين ودبلوماسيين ومساحين وجغرافيين ومختصين في رسم الخرائط، واعتبر في حينه أهم إنجاز يهودي في الحرب، ذلك لأن إسرائيل استولت بواسطته على مناطق واسعة تزيد مساحتها عن مساحة الأراضي التي خصصت لها في قرار التقسيم (قرار ١٨١) والذي سمي أيضاً "قرار ٢٩ تشرين الثاني". فالحدود التي اتفق عليها بين إسرائيل ودول عربية سيادية في العام ١٩٤٩ أعطت إسرائيل مناطق تبلغ مساحتها حوالي ٧٨٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، وهذا مقابل ٥٥٪ خصصت لها بحسب نص مشروع التقسيم. لم يكن الفلسطينيون طرفاً في اتفاقيات الهدنة، ولم يسألوا أو يستشاروا نهائياً حول مسار الحدود، على الرغم من أنه صاغ حياتهم وغيّر بها بصورة جذرية. في ذلك الوقت لم يكن الفلسطينيون معترفاً بهم كمجموعة قومية، لا من قبل المؤسسات والهيئات الدولية، ولا من قبل الدول العربية، وبالطبع ليس من قبل إسرائيل. وقد كتب (المؤرخ) توم سيغف في هذا الصدد: "حينما قال الإسرائيليون "عرب" كانوا يقصدون بالأساس مصر، الأردن، سورية، لبنان

يستند نموذج العام ١٩٦٧- وفي صلبه الخط الأخضر كزمن مكاني متخيل- على انحرافات سياسية عديدة. وقد كانت هذه الانحرافات وحتى بداية الثمانينيات غير مرئية للجمهور الإسرائيلي، نظراً لأنها طمست داخل خطاب أيديولوجي قولب النزاع كنزاع خارجي لإسرائيل ولا تربطه أية صلة بأفعالها وممارساتها. فيما جرى تبرير المظالم والتشويهات التي خلقها الخط الأخضر بواسطة خطاب أمني صور حروب إسرائيل دائماً كدفاع عن النفس ونتيجة لانعدام خيار آخر.

تفحص مفاهيم الزمن المختلفة التي أقامها علم الأنثروبولوجيا بين الأوروبيين وبين السكان الأصليين، مؤكداً دور الزمن الدنيوي (عوضاً عن الديني) في شرعة الاحتلالات الامبريالية الأوروبية^٩. ويصف فايان احتلال الأوروبيين العنيف للزمن وكيف أمكن بواسطته إيجاد تقسيمات عرقية تراتبية. فقد مكنت نظرية النشوء والارتقاء العلمية (الداروينية-م) على سبيل المثال الأنثروبولوجيين في العصر الإمبراطوري من تعريف اللقاء بين المستعمر الامبريالي والأصلائي الخاضع للاحتلال، كلقاء في الزمن، نظر خلاله للأصلائي كإفراز مبكر لتطور الإنسان العصري، وكتناج قديم لتطور اجتماعي - ثقافي^{١٠}.

ومن هنا فإن الحيز هو أيضاً نتيجة لمفهوم الزمن الذي يخضع له هذا الحيز، وسوف نطلق عليه هنا "زمن محيز". ويكتب المحلل النفساني ميلر بأن "الزمن المحيز هو الزمن الذي ربط بخط وتماثل مع خط ومثل بواسطة خط، هذا الزمن الهندسي هو نتاج سيطرة فرضت على الزمن"^{١١}. وهو أيضاً زمن الخط الأخضر الذي عبر عنه بنموذج ١٩٦٧.

ويعرف النموذج باعتباره "إطاراً حسياً واجتماعياً يتم بواسطته فهم واقع معين". ففي العام ١٩٥٩ كتب توماس كون مقدمة لمؤلفه الشهير "بنية الثورات العلمية" يبين فيها كيف تنتج النماذج العلمية، التي تعتبر "طبيعية"، هيكلًا أو مبنى دوغماياً صارماً للوعي والمعرفة، وكيف يستمر هذا المبنى في البقاء لفترة أخرى من الوقت في حالة من الجمود إلى أن ينهار^{١٢}. وتعتبر هذه الدوغمائية عن نفسها أساساً في التصلب وصراعات القوة والمحافظة على نظام القوة عبر الرفض الأوتوماتيكي لبدائل ناجحة أكثر، حيث ينشغل كل نموذج في إنتاج هيكل لنفي وتجاوز الانحرافات التي تخلقها هذه الهياكل ذاتها. غير أن هذه الانحرافات، وكما أوضح "كون" في

تتعامل معه بوصفه بداية، وتعزو له معاني ثقافية أسطورية^{١٣}. ويظهر البحث السوسولوجي وجود فوارق كبيرة بين مفاهيم الزمن العلماني/ الدنيوي والزمن الديني، بين الزمن الخطي (الأفقي) والزمن الدائري، بين الزمن الزراعي والزمن الصناعي، بين الزمن الصيفي والزمن الشتوي، بين الزمن البيولوجي والزمن الاجتماعي، أو بين زمن مجموعة الأكثرية وزمن مجموعة الأقلية^{١٤}. والمجموعات السياسية تتصارع على مفهوم الزمن، أو تضبط الزمن لصالحها وتضفي عليه معاني ثقافية وتاريخية، وفي غياب فهم مشترك للزمن بين مجتمعات مختلفة يغدو من الصعب إيجاد نقاط تلاقح حوار سياسي أو حياة مشتركة.

لقد توأجد "الزمن" و"الحيز" وفقاً للفهم الميكانيكي الكلاسيكي بصفتها شيئين منفصلين ومستقلين، غير أن النظرية النسبية ضفرتهما معاً في علاقة لا تنفصم، فيما طورت فيزياء الكم (الكوانتم) الحديثة (وما بعد الحديثة)، التي تطورت في أعقاب النظرية النسبية، مفاهيم ومصطلحات جديدة من قبيل "انكماش الزمن"، "توسع الزمن"، "تخليقات شبه زمنية"، "عوالم متعددة ومتوازية" و"التنقل عبر الزمن" وما يعنيه من انتقال بالحيز. وينطوي هذا التشخيص على أهمية كبيرة، نظراً لأنه يدعونا إلى تحري الطرق التي ينظم الزمن بواسطتها الحيز، والطرق التي تعمل من خلالها تقسيمات الحيز على تأكيد كونية الزمن. ويمكننا أن نجد مثل هذا الموقف الذي يزاوج بين الزمن والحيز في النقد الأدبي، لدى باختين مثلاً، والذي صاغ نظرية الزمكانية (الكرونوتوب-chronotopes) حول تاريخ نشأة الرواية باعتبارها جوهر العلاقات متزامنة بين الزمان والمكان. أما في التفكير السياسي فقد أكد ديفيد هارفي ضرورة النظر إلى المنظومة الكونية بوصفها وحدة واحدة من الزمن/ الحيز^{١٥} وذلك في الاقتصاد والثقافة السياسية. وفي الأنثروبولوجيا دعا جوهانس فايان إلى

تجلت هذه الأزمة في التفكير السياسي في إسرائيل الذي يعاني من ضمور مستمر، بسبب افتقاره إلى تقاليد ديمقراطية لا تستند إلى حالة الطوارئ. ويتجلى هذا الضمور في الخلط بين المجتمع والدولة، في وجود أجهزة رقابة ذاتية، في غياب بديل سياسي، وفي كون التعارضات التي تنشأ في إطار الدولة هي في الغالب تعارضات مصطنعة مثل التعارضات بين "يسار" و"يمين" أو بين "علمانيين" و"متدينين"، إذ تحافظ هذه التعارضات على الإطار العام للنموذج السلطوي أكثر من كونها تعكس خلافات حقيقية.

العام للنموذج السلطوي أكثر من كونها تعكس خلافات حقيقية. وعلى سبيل المثال فإن الخلاف بين اليهود العلمانيين واليهود المتدينين حول ماهية الدولة والنظام هو في نهاية المطاف خلاف يؤكد على الطابع والحدود اليهودية للدولة. كذلك فإن اضمحلال الفكر السياسي الصهيوني في صيغته الحالية يعبر عن نفسه أيضاً في خطاب قياي، وفي تنصل متزايد وشعور بأن "الواقع السياسي والمناخ الأخلاقي في إسرائيل أخذاً يذكران أكثر من اللازم بالوضع الذي ساد في أوروبا بين الحربين العالميتين"^{١٥}. يجدر الانتباه على سبيل المثال إلى حقيقة أن نسبة الذين تقدموا بطلبات للحصول على جوازات سفر أوروبية ازدادت بصورة حادة جداً خلال السنوات الخمس الأخيرة. صحيح أن جزءاً من هذه الزيادة ناتج عن إمكانية أتاحت في أوروبا، ولكن نسبة لا يستهان بها من طالبي جوازات السفر الأوروبية تشير في المقابل إلى هذه الجوازات كبوليصة تأمين في حال تحقق التوقعات المرعبة^{١٦}.

وصف عالم الاجتماع اليهودي - الألماني - الأميركي هيربرت ماركوزا المجتمع الذي يقوم على اضمحلال سياسي في ظل وجود أجهزة رقابة ذاتية متطورة، بأنه "مجتمع ذو بعد واحد". ففي المجتمع "الأحادي البعد" تقوم أنظمة شبه ديمقراطية، بما في ذلك ممارسة ديمقراطية رسمية، وتتوفر حرية تعبير واسعة، ولكن في الوقت ذاته يسود نفس التفكير السياسي الضحل في المواضيع المركزية المطروحة على جدول الأعمال السياسي. وقد عبر هذا الاضمحلال السياسي عن نفسه على سبيل المثال في الانتقال السريع لأصوات ناخبي حزبي "العمل" و"ميرتس" إلى حزب "كديما" في انتخابات العام ٢٠٠٩. هذا الانتقال يطمس الفوارق السياسية الروتينية بين "يسار" و"يمين" أو بين ائتلاف ومعارضة. هذه العلاقة التكافلية هي السبب والنتيجة للزرعة الأحادية البعد التي تلفظ وتستبعد

مقدمة كتابه، تتمكن في نهاية المطاف من التغلب على النموذج الذي لا يلبث أن ينهار وينسحب لصالح خيارات وبدائل أخرى.

يستند نموذج العام ١٩٦٧ - وفي صلبه الخط الأخضر كزمن مكاني متخيل - على انحرافات سياسية عديدة. وقد كانت هذه الانحرافات وحتى بداية الثمانينات غير مرئية للجمهور الإسرائيلي، نظراً لأنها طمست داخل خطاب أيديولوجي قوبل النزاع كنزاع خارجي لإسرائيل ولا تربطه أية صلة بأفعالها وممارساتها. فيما جرى تبرير المظالم والتشويهات التي خلقها الخط الأخضر بواسطة خطاب أمني صور حروب إسرائيل دائماً كدفاع عن النفس ونتيجة لانعدام خيار آخر. غير أن هذه الانحرافات، التي سببها لاحقاً، أخذت تسع أكثر فأكثر، لتزج إسرائيل اليهودية داخل دوامة عميقة. وفي غضون ذلك ظهرت انتقادات عالمية - حتى في أوساط مفكرين يهود - مفادها أن الصهيونية - التي كان هدفها الأصلي والمشروع في حينه، إيجاد حل لمشكلة اليهود في أوروبا - تحولت إلى مشكلة، حتى بالنسبة لليهود أنفسهم، وليس فقط لأن إسرائيل أضحت أحد الأماكن الأقل أمناً وأماناً، وإنما بالأساس لأن الصهيونية تحولت من حركة سياسية مبررة في زمنها، إلى آلة حرب مدمرة، تبرر عدم أخلاقيتها بادعاءات ومزاعم مداورة، وتخلق بنفسها حالة من التحجر والجمود الفكري^{١٤}.

تجلت هذه الأزمة في التفكير السياسي في إسرائيل الذي يعاني من ضمور مستمر، بسبب افتقاره إلى تقاليد ديمقراطية لا تستند إلى حالة الطوارئ. ويتجلى هذا الضمور في الخلط بين المجتمع والدولة، في وجود أجهزة رقابة ذاتية، في غياب بديل سياسي، وفي كون التعارضات التي تنشأ في إطار الدولة هي في الغالب تعارضات مصطنعة مثل التعارضات بين "يسار" و"يمين" أو بين "علمانيين" و"متدينين"، إذ تحافظ هذه التعارضات على الإطار



بن غوريون يعلن قيام دولة إسرائيل.

" نظرية ونقد- تيئوريا فييكورت " ١٨ .
إلى ذلك فإن هذه المقالة هي ، بحكم طبيعتها ، نتاج هجين
لأساليب مختلفة ، كما أنها ستتحرك بينها : بين السياسي والنظري ،
بين النظري والعملي (أو بين النظرية والتطبيق) ، بين التشخيص
والتكهن ، بين التحليل المثالي والتحليل الذي يتفحص الإمكانيات
المحتملة لحل النزاع .

سوف أستهل النقاش بتقسيم " زمن الخط الأخضر " إلى ثلاث
فترات تحليلية تمثل فترات تاريخية بارزة :

١- ١٩٤٩-١٩٦٧ : الفترة الأولى هي الزمن التاريخي لدولة
إسرائيل حتى العام ١٩٦٧ ، وتشمل العمليات السلطوية
(مثل القانون الإسرائيلي ، تقسيم الحيز والأراضي ، التوزيع
السكاني) التي أوجدت نموذج الخط الأخضر وعززته عن
طريق قاعدة ثقافية واقتصادية وسياسية .

٢- ١٩٦٧-١٩٩٣ : الفترة الثانية تبدأ بعد العام ١٩٦٧ ،
وتحمل معها نوستالجيا لإسرائيل " المشروعة " ، كما كانت
قائمة في حدود الخط الأخضر . وعلى الرغم من أن الفترة
ذاتها شهدت بداية محو الخط الأخضر ، ولا سيما بفعل
مشروع بناء المستوطنات (في أراضي الضفة الغربية) فإن
الزمن الحيزي للخط الأخضر كفكرة أسطورية أخذ يمتلئ
أكثر فأكثر بالخيال الثقافي . والزمن الأسطوري هو زمن
يوضع خارج التاريخ ويحتل مكانة مستقلة فوق تاريخية .
إن كتاب " الزمن الأصفر " لدافيد غروسمان والذي كتب
في أواخر الثمانينيات كان كتاباً أساسياً في هذه النوستالجيا
التي تنظر إلى احتلال حرب ١٩٦٧ كـ " حادث " طارئ في
التاريخ السياسي لإسرائيل ، وكشيء مؤقت سيتهي بالعودة
إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ .

٣- منذ العام ١٩٩٣- بدايات الفترة الثالثة كانت خلال
الانتفاضة الأولى ، وبالأخص في إثر توقيع اتفاقية أوسلو .
في هذه الفترة استبدل مصطلح " الخط الأخضر " بمصطلح الـ
" فصل " . صحيح أن " الفصل " ليس له لون ، ولكنه يستند
إلى تحويل الخط الأخضر إلى زمن/ حيز متخيل . وعلى
الرغم من أن الخط الأخضر محي على أرض الواقع ، إلا
أن مبداه الأساس الثقافي بقي كأداة لتصور فصل بين اليهود
والفلسطينيين^{١٩} . هذا " الفصل " اتخذ فيما بعد تسميات

أي حديث يتم خارج حدود الإجماع ، وتسمح بنقاشات توحى
ظاهرياً بوجود ديمقراطية . في الوقت ذاته فإن الديمقراطية التي يمثلها
النموذج هي ديمقراطية متقطعة ، مبعثرة ، تعيش في نزاع عنيف دائم ،
وتقيم أنشطتها على قوانين طوارئ وتشريعات حالات طوارئ ،
تحول إسرائيل السيادة إلى شركة حراسة ضخمة . مثل هذا المجتمع
الأحادي البعد تكوّن في إسرائيل ، نظراً لأنها تنتهج ديمقراطية تحتفظ
في خزانها بهياكل عظيمة تتوعد بالظهور إلى العلن لتهدد أخلاقيتها
وشرعيتها . يقول ستانلي كوهين : " الهياكل العظمية التاريخية
تحتفظ في الخزانة بسبب الحاجة السياسية لإبقائها بريئة من الوعي
المزعج ، فهي تبقى مستترة بسبب الغياب السياسي للرأي البحثي/
المتقضي " .^{١٧} والهياكل العظمية التي تريد إسرائيل إخفاءها ،
إضافة إلى غياب " الرأي المتقضي " تجاهها ، هي أحد أعراض أزمة
الديمقراطية في إسرائيل .

أريد في هذا المقال أن أقترح خياراً أو إمكانية لتفكير سياسي
يهودي بديل . وأنا أسميه " يهوديا " لأنني أكتبه كيهودي له امتيازات
اليهودي ، الذي يساوره القلق على مصير اليهود كمجموعة في
الشرق الأوسط ، ولأنني أزعج بأن المسار السياسي الراهن يمكن أن
يؤدي إلى إبادة شعب آخر وإلى انتحار يهودي جماعي . والمقال هو
في المقام الأول مقالة سياسية ، وكما هي طبيعة أية مقالة سياسية ، فإن
هذه المقالة أيضاً مكبلة بسحر السياسة ، وتشبث بها كإطار للتحليل
النقدي . مع ذلك ، فإن الموقف الأساس الذي أطره هنا يستند إلى
تراث نظري يقتات من النظرية النقدية بمفهومها الكوني الرحب ، كما
ويستند أيضاً إلى التقاليد النقدية المحلية ، وفقما تشكلت في إسرائيل
في العقدين الأخيرين ، وعلى سبيل المثال من على صفحات مجلة

والمشاركة أن تكريس الخط الأخضر في الثقافة السياسية كأسطورة بدأ بعد العام ١٩٦٧، في الوقت الذي بدأت فيه عملية طمس الخط الأخضر وإلى حد محوه شبه التام من الحياة اليومية لليهود والفلسطينيين وكذلك في الخرائط التي تصف منطقة سيادة الدولة.

أساسي^{٢٠}، ومستوطنين من المتدينين المتزمتين (حريديم) إضافة إلى مهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقا، والذين انتقلوا للسكن شرق الخط الأخضر^{٢١}؛ (٣) لاجئو ولاجئات العام ١٩٤٨ الذين يوقف زمن الخط الأخضر زمنهم التاريخي في العام ١٩٤٨، وبالنسبة لجزء من هؤلاء اللاجئين فإن العام ١٩٦٧ لم يكن مجرد لحظة احتلال وحسب وإنما أيضاً لحظة تحرر وذلك بسبب فتح الحيز، وهذا ما سأبينه لاحقاً؛ (٤) شريحة سياسية راديكالية بين صفوف عرب ٤٨، وتضم حركة "أبناء البلد" وقسما من أعضاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذين لا يقبلون بالأمر الواقع للخط الأخضر، وتعارض كل هذه المجموعات التجليات النظرية والعملية للخط الأخضر الذي يعتبر بكل صيغته المتخيلة من وجهة نظر كافتها خط حدود تعسفاً وعنيفاً.

صحيح أنه توجد قوى أخرى بين عرب ٤٨ تقبل بنموذج ١٩٦٧ وتريد أن تناضل بواسطته من أجل مكائنها داخل المجتمع الإسرائيلي^{٢٢}، وكذلك أيضاً فلسطينيون في "المناطق" مثل محمود عباس وسلام فياض، والذين يقبلون بحدود العام ١٩٦٧ ويريدون إيجاد حل عادل في إطارها، ويلقون في ذلك تأييداً دولياً واسعاً. ولكن يجب الانتباه إلى أن عباس لم يوافق أبداً على قبول "التعديلات الحدودية" التي تريدها إسرائيل في الضفة الغربية، وصرح مراراً أن حدود ١٩٦٧ هي هدف المفاوضات، كذلك لم يوافق على اشتراط إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية^{٢٣}.

هناك في أوساط الصهيونية الدينية أيضاً من يدعو إلى احترام السيادة الدولانية والإذعان إلى منطقتها. مع ذلك فقد سمعت مؤخراً أصوات داخل هذه المجموعات أيضاً تطالب بالتخلي عن نموذج دولتين لشعبيين والتفكير بنماذج سياسية أخرى^{٢٤}. وبنظرة إلى المستقبل أعتقد أن هذه "الانحرافات" ستؤدي إلى انهيار نموذج ١٩٦٧، وأنه ستعود مكانه مسألة (نموذج) ١٩٤٨، والتي تم إقصاؤها، لتطرح مجدداً على بساط البحث، سواء من قبل

مختلفة مثل "جدار للحياة" أو "جدار أمني".

تشكل هذه الفترات الزمنية الثلاث مداميك أساسية لما يسمى بنموذج ١٩٦٧. في الصفحات القادمة سأحدث عن الأرضية الاجتماعية-الثقافية، والاقتصادية-السياسية لزمن الخط الأخضر، وسأقترح نقل أو إرجاع النقاش حول النزاع من النموذج المرتبط بزمن الخط الأخضر، إلى المصادر التاريخية للنزاع والتي جرى تطبيعها وطمسها في القانون الإسرائيلي سنة ١٩٤٨. لذلك سأدعوها على التوالي نموذج ١٩٦٧ ونموذج ١٩٤٨. ويتخيل الإسرائيليون بواسطة هذه الفترات الزمنية الثلاث دولتهم كدولة ديمقراطية حتى العام ١٩٦٧، وكديمقراطية تعفنت منذ ١٩٦٧، وكديمقراطية ستعود إلى مجدها بعد الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧.

والمفارقة أن تكريس الخط الأخضر في الثقافة السياسية كأسطورة بدأ بعد العام ١٩٦٧، في الوقت الذي بدأت فيه عملية طمس الخط الأخضر وإلى حد محوه شبه التام من الحياة اليومية لليهود والفلسطينيين وكذلك في الخرائط التي تصف منطقة سيادة الدولة.

نموذج ١٩٦٧، المستند إلى زمن الخط الأخضر (والذي يدعى أيضاً "حدود ١٩٦٧")، هو نموذج علماني تنطلق منه إسرائيل إلى محادثات السلام. غير أن نموذج ١٩٦٧ مع الأسف لا يستطيع إنهاء النزاع نظراً لأن المسائل المركزية الأربع القابعة في عمقه التاريخي-مسائل اللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات والفلسطينيين مواطني إسرائيل والمطالب الثيولوجية لليهود والعرب- منكرة في هذا النموذج بل وتوصف كانحرافات سياسية. هذه "الانحرافات السياسية" تجدد بدورها تعبيراً لها في المعارضة الراديكالية لزمن الخط الأخضر وخاصة من جانب أربع مجموعات بارزة: (١) أنصار أرض إسرائيل الكاملة (الذين يمكن العثور على فوارق وتباينات كثيرة داخل صفوفهم)؛ (٢) أنصار "إسرائيل الثالثة"، ويضم هؤلاء مستوطنين شرقيين تمثلهم حركة "شاس" في شكل

إن مفهوم النوستالوجيا الجديدة لدى سريد، بيلين، غروسمان وآخرين ٣١ غيرهم، ينتج موقفاً يميز بصورة مضطربة بين إسرائيل قبل العام ١٩٦٧ وإسرائيل بعد هذا العام. فهل حقاً كانت إسرائيل جميلة ومحقة بالنسبة للاجئين الذين طردوا من بيوتهم خلال الحرب ومنعوا من العودة إليها فيما بعد؟ أو بالنسبة للفلسطينيين الذين عاشوا تحت حكم عسكري لغاية العام ١٩٦٦! أو حتى بالنسبة للشرقيين الذين أرغموا على السكن خارج مراكز القوة العمرانية وتحولوا إلى عمود فقري لما يسمى "إسرائيل الثانية".

مؤداها أن إسرائيل في نموذج الخط الأخضر قامت كديمقراطية أخلاقية ومشروعة. هذه النظرية الأخلاقية السياسية تمكن من فهم واستيعاب التشويشات الأخلاقية والسياسية التي نشأت في حيز الخط الأخضر حتى العام ١٩٦٧، والتي صاغت أجندة تنقل المسائل الأخلاقية من داخل الخط الأخضر إلى خارجه. وتشير هذه الأجندة إلى التشويشات السياسية القائمة خلف الخط الأخضر (أي في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧) لكنها تتعاضد عن التشويشات السياسية القائمة داخل حدود الخط الأخضر. وبعبارة أخرى، فإن الموقف الأخلاقي الموجه إلى "الخارج" هو صورة مرآة مقلوبة لنفي وإنكار التشويشات السياسية "الداخلية" في حدود الخط الأخضر. ولهذا السبب يتجاهل هذا الموقف محور الخط الأخضر ويستمر في تخيل إسرائيل داخل حدوده. وقد عبر مثل هذا الموقف عن نفسه بصورة جلية في السنوات الأخيرة في ما أريد أن أدعوه "نوستالوجيا جديدة": أدب نوستالوجيا نحو إسرائيل "الاستيطان العامل"، نوستالوجيا إلى الشعور بالأخلاقية وعدالة الطريق؛ نوستالوجيا إلى إسرائيل أوروبية، إلى إسرائيل "فرن الصهر"، إلى إسرائيل قبل اقتحام الهوامش قلب خريطتها السياسية. هذه النوستالوجيا ممثلة في سياسة هويات أشكنازية لشريحة ليبرالية واسعة في إسرائيل. إنها نوع من الرؤية الرجوعية التي تعكس حنيناً إلى "إسرائيل الجميلة" قبل ١٩٦٧. وعلى سبيل المثال فإن يوسي بيلين يحن إلى العقد السابق للعام ١٩٦٧ الذي كان "العقد الجميل (في حياتنا)"، ويسعى إلى توريث زمن الخط الأخضر كوصية للأجيال المقبلة: "إن كل ما أحاول عمله هو جعل أحفادي يتمكنون من العيش في هذه البلاد كما عشت أنا فيها في العقد الجميل والهادئ في حياتها والممتد بين ١٩٥٧ و١٩٦٧. . . لقد أمضيت ثلثي عمري وأنا أحاول العودة إلى إسرائيل التي سلبت

يهوداً أو فلسطينيين^{٢٥}. فنموذج ١٩٤٨ سبب التفكير مجدداً بمفهوم (فلسفة) النزاع وأشكال تقسيم الحيز، كما ويمكن له أن يصحح جزءاً من الانحرافات التي يخلقها الوضع الحالي. وهو يتطلب تفكيراً شائكاً تجاه المستقبل، بما في ذلك صياغة نماذج-موديلات-خلاقة أكثر تتيح قيام سيادة يهودية وسيادة فلسطينية في ذات الحيز. إن استبدال نموذج ٦٧ بنموذج ٤٨ سيغير الطريقة التي ترسم وتفهم بموجبها الخريطة السياسية في إسرائيل. فالتقسيم يتم حالياً على أساس "يمين" و"يسار" أو "وسط"، بصورة سطحية أو مجردة، يتحدد بموجبها الموقع السياسي بشكل أحادي القيمة تقريباً، بناء على الموقف تجاه المناطق التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧. فالذين يقولون بوجوب إعادة المناطق التي احتلت في حرب العام ١٩٦٧ (أو قسم منها) وأن تقام عليها دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ينظر لهم في الساحة السياسية (الإسرائيلية) كـ "يسار"، والعكس صحيح، لكن حقيقة أن الخط الأخضر محي من الممارسة العملية والوعي النظري، غير حاضرة في التفكير السياسي للييسار اليهودي الليبرالي في إسرائيل ولا في حلوله لإنهاء النزاع. ورغم مرور أكثر من أربعين عاماً منذ تلك الحرب (حزيران ١٩٦٧) فقد ظلت الحدود المتخيلة لإسرائيل، وفقما هي مرسومة داخل هذا النموذج، قائمة بعينها: حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. ويشكل ذلك رؤية متخيلة للتاريخ والحيز تنظر إلى احتلالات ما بعد ١٩٦٧ وإلى المستوطنات في الضفة الغربية كوضع مؤقت، وكحادث عرضي في التاريخ السياسي لإسرائيل. كذلك فإن هذه الرؤية تنكر حقيقة أن إسرائيل كانت دولة كولونيالية قبل العام ١٩٦٧، وليس بعده فقط، وحقيقة أننا نعيش الآن في مجتمع ثنائي القومية يستند مبدأه السلطوي إلى سياسة أبارتهايد. إذن فإن زمن الخط الأخضر هو أيضاً محدد لنظرية أخلاقية

مني في حزيران ١٩٦٧^{٢٦} .

هناك مثال آخر بارز على وعي "النوستاليجيا الجديدة" نجده في كتاب يوسي سريد "وعليه اجتمعنا: تاريخ بديل" . والكتاب عبارة عن قصة سيرة ذاتية، متخيلة في قسم منها، فيما ورد قسم آخر على لسان آخرين، وذلك في مسيرة تبدأ بقيام الدولة وتنتهي حسب قواعد الأسلوب الأدبي في العام ١٩٦٧ . ويلقي سريد نظرة نقدية خجولة إلى الوراء، إلى (فترة) الحكم العسكري، عملية (مذبحة) قبية، فضيحة لافون، قمع الشرقيين وقضية اختطاف الأطفال اليهود من أصل يمني . غير أن كل هذه القصص صيغت داخل نموذج "النوستاليجيا الجديدة" المستندة إلى زمن الخط الأخضر . فقد كتب سريد قائلاً: "العقد الثاني للدولة كان عقد (الحياة) الطبيعية . . . من الذي كان يعتقد في العام ١٩٦٥ أن البلاد (الدولة) بأكملها ستجد نفسها بعد قليل، بعد سنتين فقط، مصابة بالجنون والعمى"^{٢٧} . ويصف سريد سنة ١٩٦٧ كسنة فوضى وبداية النهاية للدولة العلمانية^{٢٨} . وحتى عندما يتناول سريد الأحداث التي وقعت بعد العام ١٩٦٧، فإن النموذج الأخلاقي الذي ينطلق منه هو الخط الأخضر، والذي ينظر له كزمن "علماني" وليبرالي: "اعتمر يشورون- شعب إسرائيل- كيباه (القبة التي يعتمرها المتدينون اليهود) وراح يصول ويجول ويرفس كل ما يصادفه في طريقه . كذلك بدأ عفريت التعصب الديني يخرج من القمقم . . ."^{٢٩} . ويصف سريد المفاجأة التي أصيب بها بن غوريون (مفاجأة سريد ذاته) جراء ظهور:

"جهاديين يهود يذكرون بمتعصبي (فترة) الهيكل الثاني الذين جلبوا الخراب . كانت هذه هي المرة الأولى التي تعرف فيها (بن غوريون) وجها لوجه على تلك الأعشاب الضارة التي نمت في بستان الصهيونية الدينية . لم يكن يعرف أنهم متهورون، مسيحيانون إلى هذه الدرجة . لم يكن مدركاً للتيارات التي اضطرت تحت السطح سنوات طوال في المخاضة العقيدية- القومية العصبية، وباتت تذر الآن بالانفجار بكامل قوتها؛ بعد قليل سيتدفق تيار الصهيونية العلمانية إلى النهر الكبير . . ."^{٣٠} .

إن مفهوم النوستاليجيا الجديدة لدى سريد، بيلين، غروسمان وآخرين^{٣١} غيرهم، ينتج موقفاً يميز بصورة مفتعلة بين إسرائيل قبل العام ١٩٦٧ وإسرائيل بعد هذا العام . فهل حقا كانت إسرائيل

جميلة ومحقة بالنسبة للاجئين الذين طردوا من بيوتهم خلال الحرب ومنعوا من العودة إليها فيما بعد؟! أو بالنسبة للفلسطينيين الذين عاشوا تحت حكم عسكري لغاية العام ١٩٦٦؟! أو حتى بالنسبة للشرقيين الذين أرغموا على السكن خارج مراكز القوة العمرانية وتحولوا إلى عمود فقري لما يسمى "إسرائيل الثانية"^{٣٢}!

وتعبر "النوستاليجيا الجديدة" عن حنين إلى إسرائيل قبل ١٩٦٧، حين خيل أن السلطة (الهيمنة) السياسية في إسرائيل سلطة علمانية وأشكنازية . وهي تسعى لإعادة تصوير إسرائيل ما قبل سنة ١٩٦٧، وأكثر منذ ذلك إسرائيل ما قبل سنة ١٩٧٧، أي قبل أن تقتحم مركز الحلقة السياسية حركات "جديدة" ذات أجندة ثيولوجية- سياسية، أشكنازية وشرقية، متحدية الثقافة الليبرالية: الحاخام غورن الذي ينفخ في البوق قبالة "حائط المبكى"؛ أتباع الحاخام كوك المتعصبون يرقصون في سبسية؛ تيار "معيان هتوراه (ينبوع التوراة)" التعليمي التابع لحركة "شاس" والذي أخذ يعلم ويربي من أجل "دولة الهلاخاه (دولة الشريعة الدينية اليهودية)" ومواعظ الحاخام عوفاديا يوسف؛ زجاجات الماء ("المقدس") من البابا سالي في تيفوت وتعاويد الحاخام (الراب) كدوري؛ الحملات الموجهة ضد المحكمة العليا وتنامي الصبغة الشرقية نسبياً في السياسة الإسرائيلية^{٣٣} .

حين ييلين وسريد كان إذن إلى إسرائيل الفتوية، اليهودية الأشكنازية والعلمانية في حدود حزيران ١٩٦٧، وسط تأييدهما لنموذج سياسي عنيف ينكر التطهير العرقي الذي نفذ في العام ١٩٤٨ وينكر مشكلة اللاجئين، نموذج الحكم العسكري الكولونيالي الذي ظل قائماً حتى العام ١٩٦٦ والسيطرة اليهودية على الأراضي بشكل ظالم وعنيف^{٣٤} .

كذلك فإن العمل المهم الذي يقوم به غدعون ليفي في تغطية مظالم الاحتلال يستند هو أيضاً إلى موقف فلسفي مماثل . في العام ٢٠٠٤ جمع "ليفي" مقالاته المنشورة في صحيفة "هآرتس" في كتاب صدر تحت عنوان "المنطقة الرمادية"، وقد استهل ليفي كتابه بالجملة التالية: "منذ خمسة عشر عاماً وأنا أسافر إلى مناطق الاحتلال . . . وكما الفراشة التي تنجذب إلى النار، فقد ألفت نفسي منشداً إلى المكان الذي يشكل مسرحاً لأحداث القصة الأكبر بالنسبة لدولة إسرائيل منذ إقامتها وتوطد أركانها . . . لقد أمضت الدولة ثلثي حياتها مع الاحتلال دون أن يكون هذا الاحتلال مطروحاً

يوسي سريد أيضاً يصوغ تمييزاً مصطنعاً بين دولتين مختلفتين تقومان ظاهرياً بالتوازي: "دولة يهودا" و"دولة إسرائيل"٤٥. فهل هما حقاً دولتان؟! وإذا كان الأمر كذلك، فمن الذي يوفر للمستوطنين القاعدة الاقتصادية والمادية؟ من الذي يزودهم بشبكة خطوط الهاتف والكهرباء والماء؟ من الذي يوفر لهم خدمات الصحة والتعليم؟ ما هو الدور الذي تؤديه منظمات مثل الهستدروت و"الكيرن كيبمت" والوكالة اليهودية أو الصندوق القومي كمقاولين فرعيين لإدارة الاحتلال؟ من الذي يمول مؤسسات التعليم العالي في المستوطنات؟ من الذي يوفر القاعدة القانونية لمصادرة الأراضي؟

برباش؛ وسياسيين من التيار المركزي مثل حاييم رامون، يوسي بيلين، إيهود أولمرت، دان مريدور، يوسف (طومي) لبيد، تسيبي ليفني، عمرام متسناح، أبراهام بورغ أو إيهود باراك؛ وجرنالات سابقين مثل متان فيلناتي، شاؤول أريئيلي أو عوزي ديان، وكذلك جرنالات "مجلس السلام والأمن". وكان هذا "المجلس" قد صاغ عند تأسيسه سنة ١٩٦٨ دعوة إلى عدم ضم المناطق التي احتلت في العام ١٩٦٧ وإلى إعادتها مقابل تسويات أمنية٣٧. وقد انضم إلى هذه الدعوة مئات المحاضرين الجامعيين وصحافيون وفنانون وأدباء مثل عاموس كينان، أ.ب. يهوشوع، عاموس عوز، ناتان زاخ، يهودا عميحي وليئا غولدمبرغ٣٨. في نفس الفترة أقيم أيضاً "المجلس الإسرائيلي للديموغرافيا" والذي سعى إلى إدارة الصورة الإثنية-العرقية لسكان إسرائيل كدولة يهودية وذلك في ضوء التهديد الديمغرافي الجديد-القديم٣٩. المنطق الديمغرافي هو نتاج زمن الخط الأخضر والسبب الكامن خلف المطالبة بالفصل، تماماً مثلما تحول الفصل إلى سبب للنضال الديمغرافي. ونوستاليجيا زمن الخط الأخضر هي الأساس المنظم لهستدروت يوغرافيا منذ العام ١٩٦٧، وللبحث الأكاديمي، وهي الركيزة المركزية للفكر الأدبي-السياسي الليبرالي.

وتحت هذه الطبقة الثقافية السياسية هناك طبقة اقتصادية-سياسية لمجموعات مصالح وشبكات اقتصادية تشمل الاتحادات ومزارعين من أصحاب الأراضي، وكيوتسات وقرى زراعية غنية وشبكات من المجالس الإقليمية٤٠. وتتيح كل هذه الجهات سيطرة يهودية على الحيز بواسطة جهاز سيطرة يسمى "مجالس إقليمية" وسط إقامة "مناظر" أو مستوطنات جماهيرية تقتصر على الإثنية اليهودية الخالصة. إنها طبقة تعشاش من نظام الأراضي الإسرائيلي، أيد الكثيرون من أبنائها حركة "كديما" التي أقامها أريئيل شارون.

على أجدنتها تقريبا٣٥.

ويطلق ليفني على المناطق الواقعة شرقي الخط الأخضر اسم "أرض الاحتلال" ويقيم بناء على ذلك تمييزاً تعسفياً بين "هنا" و"هناك" غايته تبرئة القصة الكبرى لاحتلال البلاد (فلسطين) في العام ١٩٤٨، وإعادة نسخ نفي وإنكار تاريخ هذه البلاد. أما مواقف غدعون ليفني اليسارية فهي مكرسة في القاعدة الأيديولوجية والفلسفية لـ "الخط الأخضر".

"النوستاليجيا الجديدة" هي إذن حالة ثقافية لدى نخب ثقافية تنتمي إلى الطبقة المتوسطة الليبرالية، ولدى أغلبية صامتة من الأفراد المهنيين، كالتكنوقراط والموظفين في جهاز الدولة، والأكاديميين في فرعي العلوم الاجتماعية والآداب، وغالبية العاملين في سلك وزارة الخارجية، وجرنالات متقاعدين وصحافيين، وأكثرية المصوتين لأحزاب "كديما" و"العمل" و"ميرتس". إنها الفئات التي يمكن تسميتها "نصف الشعب المؤيد لعملية السلام"، أو بتحديد عملي أكثر: الجمهور الذي أيد اتفاقيات أوسلو. هذا الجمهور ممثل بصورة جيدة في وسائل الإعلام وجهاز الدولة والجيش وفي الثقافة والأكاديميا. ويمكن أن نجد بين أوساط الكتاب المركزيين المعبرين عن هذا النموذج (وهذه قائمة جزئية) صحافيين وكتاب مقالة مثل عاموس إيلون، آري شفيط، توم سيغف، ناحوم بارنيان، عاموس شوكن، يوثيل استرون، بن درور يميني، أمنون دانكنر ودان مرغليت؛ وأكاديميين مثل أمنون روبنشتاين، أليكس يعقوبسون، نسيم كلدرون ودان شيفتان٣٦؛ وقانونيين مثل روت غابيزون، أهارون باراك، تاليا ساسون ومردخاي كرميمتسر؛ وديمغرافيين مثل آرنون سوفير أو سرغيو دي لا فرغولا؛ وأدباء ومثقفين مثل عاموس عوز، أ.ب. يهوشوع ودافيد غروسمان؛ وفنانين ومخرجين وكتاب مسرحيين مثل يهوشوع سوبول، عاموس غيتاي أو الأخوان



"توام" إسرائيل: النكبة.

صحيفة "هآرتس" المقيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة) فإن المستوطنات ليست مشروعاً عفويًا لأناس غربيين الأطوار، إنما هي مشروع دولة رسمي انضفرت المسيحية داخله.

إن نموذج ١٩٦٧، كما يعبر عن نفسه في السياسة والثقافة والمجتمع الاقتصاد، هو حاجز الوعي الرئيس الذي ينتصب اليوم أمام الإسرائيليين في مواجهتهم للنزاع وجذوره التاريخية. ويوفر رسم الخط الأخضر كعلامة سياسية لنموذج ١٩٦٧ "بداية" لتصور النزاع وفق فهم ضيق ومبتور للزمن والحيز. ويحدد هذا النموذج مسألة ١٩٤٨ كمسألة مغلقة ومنتهية، وبالتالي فإن أية محاولة للعودة إليها تغدو موصدة بجدار من المحرمات. لقد أحكم المثقفون إغلاق جميع المنافذ وحولوا المسألة من تاريخ إلى أسطورة، وذلك بواسطة تقنيات ذاكرة متطورة تمارس بشكل متزامن في أجهزة الدولة والمجتمع والثقافة^{٤٦}. وعلى سبيل المثال فإن كتب التدريس لا تتضمن التاريخ الشامل لحرب العام ١٩٤٨ ولا تعرض سوى

وكان شارون قد سيطر طوال سنوات على "البنى التحتية" وعلى عمليات خصخصة الأراضي أو مصادرتها، مستغلاً ذلك في صوغ مشروع حياة يقوم على تطهير الحيز من الفلسطينيين، وسط السيطرة المطلقة على "دائرة أراضي إسرائيل" وتجنيد رأس مال يهودي وجد تعبيراً له في نشاطات المنظمات اليهودية مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي (الكيرن كييمت) لإسرائيل من أجل شراء الأراضي والاستيلاء عليها^{٤٧}. والمجالس الإقليمية عبارة عن صيغة إسرائيلية محورة لجهاز بريطاني صمم في أوروبا الإقطاعية واستخدم فيما بعد كطريقة أو كأداة للاستيلاء على الأراضي في عهد الإمبريالية^{٤٨}. وهكذا أدارت الدولة (إسرائيل)، بواسطة هذه المجالس الإقليمية، الاحتلال والسيطرة الإقليمية بما في ذلك داخل الخط الأخضر وليس إلى الشرق منه فقط. فالمجالس الإقليمية هي جهاز مركزي لتهوديد الحيز، حيث أقيمت على أراض فلسطينية مصادرة، وفي مناطق إدارة مضخمة استهدفت ضمان احتلال الأرض والسيطرة عليها وليس عدالة التوزيع.

ويتيح الفهم الليبرالي لزم الخط الأخضر خلق "شرخ" متخيل وفصل مصطنع بين الـ "جيدين"، أي اليسار الليبرالي داخل حدود الخط الأخضر، والـ "سيئين"، مجموعات المستوطنين القاطنين في مستوطنات (الأراضي المحتلة)^{٤٩}.

وعلى سبيل المثال فإن كتاب غادي طاوب "المستوطنون" يعد مثلاً بارزاً على هذه القيم المزدوجة، فهو يستند إلى تمييز سطحي وصارم بين ليبراليين علمانيين وبين يهود مسيحيانيين^{٥٠}. يوسي سريد أيضاً يصوغ تمييزاً مصطنعاً بين دولتين مختلفتين تقومان ظاهرياً بالتوازي: "دولة يهودا" و"دولة إسرائيل"^{٥١}. فهل هما حقاً دولتان؟! وإذا كان الأمر كذلك، فمن الذي يوفر للمستوطنين القاعدة الاقتصادية والمادية؟ من الذي يزودهم بشبكة خطوط الهاتف والكهرباء والماء؟ من الذي يوفر لهم خدمات الصحة والتعليم؟ ما هو الدور الذي تؤديه منظمات مثل الهستدروت و"الكيرن كييمت" والوكالة اليهودية أو الصندوق القومي كمقاولين فرعيين لإدارة الاحتلال؟ من الذي يمول مؤسسات التعليم العالي في المستوطنات؟ من الذي يوفر القاعدة القانونية لمصادرة الأراضي؟ من الذي يوفر خدمات هندسة وتعبيد الشوارع العابرة للضفة الغربية؟! من الذي يسافر في شارع الأبارتهايد رقم ٤٤٣ من تل أبيب إلى القدس أو العكس؟! ووفقاً لما يبينه لنا العمل الدؤوب الذي تقوم به عميرة هس (مراسلة

مسار جدار الفصل الذي رسم في المقابل من جانب المستوى السياسي والمستوى العسكري والمحكمة العليا نال حياة مستقلة من تلقاء ذاته متسببا بإرياقات إقليمية ومأس إنسانية. من جهة أخرى فإن إحدى الحقائق المثيرة تتمثل في أن عملية بناء الجدار، التي بدأت بضجة كبيرة، لم تستكمل أبداً. وفي وسعنا أن نستشف من المسار المتعثر وغير المكتمل للجدار أن الأسوار والجدران التي تقام في حيزات ثنائية القومية لا تشكل ضماناً لإقامة خط حدودي، تماماً مثلما حصل داخل الخط الأخضر ذاته. ففي اللد والرملة وأماكن أخرى أقيمت أسوار فصل تخلق فصلاً إقليمياً بين اليهود والفلسطينيين، وفي أماكن أخرى، داخل الخط الأخضر، بين يهود أغنياء ويهود فقراء، أو بين شرقيين وروس وأثيوبيين وبين يهود أشكنازيين.

وجهة النظر اليهودية. كذلك جرى طمس مسألة ١٩٤٨ داخل مفهوم المواطنة الإسرائيلية والتفكير السياسي الذي صاغ نموذج "دولة يهودية وديمقراطية" وسط اللجوء إلى مسوغات ملتوية^{٤٧}. فالفرضية القائلة بأن مسألة ١٩٤٨ مغلقة ومنتهية تنطلق من جملة عوامل ليست مستقلة ومن ضمنها الخوف ومصالح اقتصادية سياسية، والتنازل عن امتيازات ثقافية اقتصادية وسياسية^{٤٨}. إن سياسة "الفصل" التي تتبعها إسرائيل حالياً هي امتداد طبيعي لهذا الموقف الثقافي السياسي الذي تصوغه النوستالوجيا الجديدة، والذي يتجلى في الممارسة في عمليات الضم والتوسع الإقليمية وفي مشروع ديمغرافي يشكل "استمراراً للحرب بوسائل أخرى". كذلك فإن مسار "جدار الفصل"، الذي بدأ تشييده منذ العام ٢٠٠٢، رسم بشكل أحادي الجانب من أجل خلق مسار مستقبلي لحدود تستند إلى "مشروع النجوم" الذي وضعه أريئيل شارون والذي يهدف إلى الفصل بين اليهود والفلسطينيين وسط ضم المزيد من المناطق المحتلة. إحدى النتائج المترتبة على بناء الجدار حركة ترحيل - ترانسفير - للمواطنين الفلسطينيين المحاصرين بين الخط الأخضر وبين مسار الجدار، وتشويش التواصل الإقليمي لمناطق السيادة الفلسطينية في الضفة الغربية. محكمة (العدل الدولية) لاهاي والمجتمع الدولي شخصاً بسهولة المنطق الأعوج الذي يخلقه الجدار، والذي يمكن من استمرار الاحتلال في ظل خطاب الفصل. أحد الأمثلة البارزة على ذلك نجده في مقطع الجدار البالغ طوله ١٧٠٠ متر على مقربة من قرية بلعين. وقد أكدت المحكمة الإسرائيلية العليا أن مسار الجدار "خطط بشكل يمكن من إبقاء جزء من حي متياهو - شرق في مستوطنة موديعين عيليت (كريات هسيفر) المجاورة في الجانب الغربي ("الإسرائيلي") للجدار" وأن "إسرائيل صادرت من الفلسطينيين الأراضي التي شيد (مقطع الجدار

المذكور) عليها بادعاء باطل يتعلق بمتطلبات الأمن... "٤٩". مسار جدار الفصل الذي رسم في المقابل من جانب المستوى السياسي والمستوى العسكري والمحكمة العليا نال حياة مستقلة من تلقاء ذاته متسبباً بإرياقات إقليمية ومأس إنسانية. من جهة أخرى فإن إحدى الحقائق المثيرة تتمثل في أن عملية بناء الجدار، التي بدأت بضجة كبيرة، لم تستكمل أبداً. وفي وسعنا أن نستشف من المسار المتعثر وغير المكتمل للجدار أن الأسوار والجدران التي تقام في حيزات ثنائية القومية لا تشكل ضماناً لإقامة خط حدودي، تماماً مثلما حصل داخل الخط الأخضر ذاته. ففي اللد والرملة وأماكن أخرى أقيمت أسوار فصل تخلق فصلاً إقليمياً بين اليهود والفلسطينيين، وفي أماكن أخرى، داخل الخط الأخضر، بين يهود أغنياء ويهود فقراء، أو بين شرقيين وروس وأثيوبيين وبين يهود أشكنازيين. كافة أشكال الفصل هذه يمكن أن لا تصل أبداً إلى درجة الكمال، لكنها تملأ الحيز بأكملها. وحول جدار الفصل الذي أقامته إسرائيل، تقول روتي بن حاييم القاطنة في مستوطنة "غينوت شومرون": "إن من أقام الجدار إنما أراد منا جميعاً أن نلوذ بالفرار. لقد ظن أننا لن نحتمل فكرة أننا نعيش خارج (حدود) الدولة. ولكنني لا أسكن في الدولة. بل أسكن في البلاد. ولذلك لا يهمني إذا ما كان هناك جدار في الوسط"٥٠. مبدأ الفصل هو نتاج تفكير بمصطلحات دولة غيتو "شبه أخلاقية"، وهذا التفكير تعاضم في الخطاب السياسي الليبرالي ما بعد ١٩٦٧، وخصوصاً في فترة اتفاقيات أوسلو التي عمقت السيطرة الكولونيالية اليهودية على الحيز الواقع بين البحر والنهر، وساعدت البرجوازية الإسرائيلية على التراء معمقة أكثر الفجوات الطبقية والقومية والجنسوية. وإزاء مفهوم الخط الأخضر كأرضية للفصل المتخيل بين اليهود والعرب جدير بنا أن نتذكر أن إسرائيل ذاتها لم تلتزم قط بحدود

العمل الصهيونية- ويشمل "مبام" و "هشومير هتسعير" - استولى على الكثير من الأراضي والممتلكات الفلسطينية خلال حرب العام ١٩٤٨. ولم يسهم "اعتدال" حركات اليسار في تخفيف المظالم الأخلاقية لزم الخط الأخضر بل على العكس، ساهم في دفع موقف أخلاقي أنكر تلك المظالم^{٥٦}. وجاءت حرب ١٩٦٧ لتوفر لليسار الصهيوني القديم أجنحة مكنت من نقل الحيز الأخلاقي إلى ما وراء الخط الأخضر (إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧) وكرست مظالم العام ١٩٤٨ كشيء لا رجوع فيه^{٥٧}.

هذا الموقف يمويه حقيقة أن الواقع تغير في السنوات العشرين الأخيرة وأن إسرائيل غير قادرة، وغير عازمة أيضاً، على إخلاء معظم المستوطنين من الضفة الغربية^{٥٨}. فالموقف الإسرائيلي المسمى "تعديلات حدودية" (والذي تبناه الكثيرون من أعضاء اليسار الصهيوني) يسعى إلى ضم المستوطنات الكبيرة، التي تقطنها أغلبية المستوطنين في الضفة الغربية، إلى مناطق السيادة الإسرائيلية مثل مستوطنة "أريئيل" (كبرى المستوطنات في شمال الضفة) ومستوطنات ما يسمى بـ "غلاف القدس" وفي مقدمها مستوطنة "معاليه أدوميم".

حركات اليسار- ومن ضمنها منظمات راديكالية غير برلمانية مثل "غوش شالوم- كتلة السلام" و "يش غفول- توجد حدود" - تؤيد صراحة أو ضمنياً إجراء تعديلات حدودية، ولا تشغل بمسألة كيفية إخلاء المستوطنين، كذلك لا تعبأ هذه الحركات نهائياً بالمسائل الأخلاقية المترتبة على مثل هذا الإخلاء. هل يمكن إخلاء مستوطنين من أبناء الجيل الثالث والجيل الرابع، من بيوتهم، حتى لو كان أبائهم وأمهاتهم أصحاب مشروع الاستيطان والمستوطنات قد "أكلوا الحصرم". إن وضع المستوطنات يتطلب تفكيراً أعمق بكثير^{٥٩}.

إلى ذلك فإن التفكير من منطلق زمن الخط الأخضر يتيح أيضاً خلق الإدعاء القائل بعدم وجود شريك للحوار وأن قدر إسرائيل أن تبقى في نزاع دام مئة سنة أخرى. عندما قدم إيهود باراك "اقتراحاً سخياً" للفلسطينيين في كامب ديفيد ثم في طابا سنة ٢٠٠٠، وقوبل هذا الاقتراح بالرفض من جانب ياسر عرفات، استنتج إسرائيليون كثيرون- وكذلك المجتمع الدولي- أن ذلك يشكل دليلاً نهائياً على عدم وجود شريك (فلسطيني) وبرهانا على "نظرية المراحل" التي يتبناها الفلسطينيون^{٦٠}. غير أن المفهوم الذي انطلق منه الإسرائيليون



الجدار: انزياح توسعي عن الخط الأخضر.

خارجية واضحة وأنها لم تسلم أبداً بحدود الهدنة (من العام ١٩٤٩)^{٦١}. لقد عمل الخط الأخضر طوال السنوات كصمام أحادي الاتجاه. إذ كان من المفترض أن يسد هذا الصمام طريق الحركة من "هناك" إلى "هنا"، لكنه أتاح في الوقت ذاته التدفق الحر من "هنا" إلى "هناك". وشملت هذه الحركة الأخيرة نزعات وجولات ونشاطات عسكرية وبناء مستوطنات. اليسار الليبرالي في إسرائيل تترس من جهته داخل هذا النموذج بعد العام ١٩٦٧ وحول الخط الأخضر ("مع تعديلات حدودية") إلى خط ماجينو رمزي وإلى مطرقة سياسية. وعلى سبيل المثال فقد أمرت وزيرة التعليم يولي تامير العام ٢٠٠٦ بوجود أن تتضمن جميع الطبعات الجديدة لكتب التدريس التي تظهر فيها خرائط إسرائيل عرض حدود الخط الأخضر^{٦٢}. مثال آخر، في مقال له تحت عنوان "الخط الأخضر هو الحدود" كتب زئيف شتيرينهل: "ينبغي تعميق وتكريس مكانة خط وقف إطلاق النار (الخط الأخضر) في وعي الشبان الإسرائيليين..."^{٦٣}. ويأخذ الخط الأخضر في هذا المفهوم صفات مستقلة وأسطورية، حيث أصبحت مصطلحات مثل "الاحتلال" و "إنهاء الاحتلال" محصورة، في الوعي السياسي لليسار الليبرالي، في احتلال العام ١٩٦٧ فقط^{٦٤}. هذا الأمر له أيضاً سبب تاريخي. فالجناح اليساري (الذي يسمى أيضاً "معتدلاً") في حركة

إلى ذلك فإن التفكير من منطلق زمن الخط الأخضر يتيح أيضاً خلق الإدعاء القائل بعدم وجود شريك للحوار وأن قدر إسرائيل أن تبقى في نزاع دام مئة سنة أخرى. عندما قدم إيهود باراك "اقتراحاً سخياً" للفلسطينيين في كامب ديفيد ثم في طابا سنة ٢٠٠٠، وقوبل هذا الاقتراح بالرفض من جانب ياسر عرفات، استنتج إسرائيليون كثيرون- وكذلك المجتمع الدولي- أن ذلك يشكل دليلاً نهائياً على عدم وجود شريك (فلسطيني) وبرهاناً على "نظرية المراحل" التي يتبناها الفلسطينيون ٦٠. غير أن المفهوم الذي انطلق منه الإسرائيليون عند ذهابهم إلى المحادثات، بتشجيع من الولايات المتحدة، كان مفهوماً ضيقاً ومحدوداً استند إلى نموذج ١٩٦٧ العقيم.

" اتضح أن أوصلو كان بالنسبة لعرفات مجرد ستار ضخّم مارس ويمارس من خلفه ضغطاً سياسياً وإرهابياً بمستويات مختلفة من أجل تقويض فكرة دولتين لشعبيين ". هذا الاستنتاج الذي توصل إليه شلومو بن عامي، والذي يتحدث عن خدعة فلسطينية كبيرة، إنما يشير إلى الفشل التام في فهم النزاع وجذوره. فيما بعد، وبنظرة تمتد ثماني سنوات إلى الوراء، صاغ إيهود باراك بصورة تاريخية أكثر السبب الكامن وراء "عدم وجود اقتراح مضاد فلسطيني":

" ذهبت إلى عرفات ووجدت أنه لا يريد حل مشكلة ٦٧ وإنما ٤٧. عرفات مات، أما أنا فما زال هناك من هم غاضبون عليّ.. لا يغفرون لي كوني كشفت حقيقة عرتّ الدين العلماني للياسار" ٦٢.

يجدر بنا أن نقرأ هذا الاقتباس بتمعن. فهو يحمل في طياته أعراض الفشل والقصور الذي يعترى التفكير السياسي في إسرائيل. باراك مصيب في أقواله، إذ ليس هناك حقاً تزامن بين نموذج ١٩٦٧ الذي يتبناه اليهود ونموذج ١٩٤٧/١٩٤٨ الذي يتبناه الفلسطينيون. غير أن باراك، وخلافاً لإدعائه، لم يكشف بالضرورة حقيقة "عدم وجود شريك" وإنما حقيقة أن نموذج الفصل من العام ١٩٦٧، والخط الأخضر كعلامة للزمن اليهودي (العلماني)، لا يمكن أن يشكل أساساً لحل النزاع. وليس عبثاً أن باراك يستخدم مصطلح "الدين العلماني للياسار"، فهو بواسطته يسخر من محاولة اليسار المستمرة والعقيمة في التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين على أساس نموذج ١٩٦٧^{٦٣}. إن خطوة باراك وشركائه في كامب ديفيد هي خطوة التفافية، فقد ذهبوا إلى كامب ديفيد حاملين نموذج ١٩٦٧ بهدف دحضه ليس إلا^{٦٤}. وقد أقر باراك فيما بعد بحقيقة أن الوفد الإسرائيلي توجه إلى كامب ديفيد وهو مكبل بالفشل التام لفكرة

عند ذهابهم إلى المحادثات، بتشجيع من الولايات المتحدة، كان مفهوماً ضيقاً ومحدوداً استند إلى نموذج ١٩٦٧ العقيم. فهذا النموذج طمس الجذور التاريخية للنزاع وشطب مسألة اللاجئين الفلسطينيين واختزل النزاع في تعديلات حدودية حول الخط الأخضر. ووصف وزير الخارجية الإسرائيلية في ذلك الحين (١٩٩٩-٢٠٠٠) البروفسور شلومو بن عامي المساومات التي جرت مع الفلسطينيين على أساس الخط الأخضر بقوله: "بقدر ما أعلم فقد حصل كليتون من الفلسطينيين قبل كامب ديفيد على وديعة بنسبة ٢٪. وهكذا كان بإمكاننا الافتراض بأننا ستخطى نسبة الـ ٩٠٪ (من مساحة الضفة الغربية) ويتخطى الفلسطينيون أكثر من ٤٪ بحيث نلتقي في نقطة ما في منتصف الطريق"^{٦١}. كذلك ذكر بن عامي:

" لم يقبل الفلسطينيون طوال المحادثات المعايير الأساسية التي طرحناها. لذلك توصلت إلى استنتاج بأنه لا يجوز الاستمرار في صوغ مثل هذه الأوراق في إطار دبلوماسي الباب الخلفي. فهي لا تلزم الفلسطينيين الذين يستخدمونها كوسيلة للتلين المسبق فقط".

إن استنتاج المؤرخ شلومو بن عامي يتجاهل التاريخ ويستند إلى ثقافة زمن الخط الأخضر. فهو يحكم بالنسيان على تاريخ النزاع ويختزله في مسألة العام ١٩٦٧ ("مع تعديلات حدودية") وسط الاعتماد على ميزان حساب من النسب المئوية الإقليمية. وفي رده على سؤال الذي أجرى المقابلة الصحافية معه: ألم يقدم الفلسطينيون اقتراحاً مضاداً؟ أجاب بن عامي قائلاً: "كلا. وهذا هو لب المسألة. الفلسطينيون لم يقدموا، ولن يقدموا أبداً، اقتراحاً مضاداً". ويضيف مصوراً عدم موافقة عرفات على اقتراح تعديلات حدودية على أنها خدعة:

الفصل . لكن إيهود باراك ذاته ما زال يقود نفسه ورفاقه في السكة الفاشلة لنموذج ١٩٦٧ (" مع تعديلات حدودية ") سواء كتكتيك سياسي من أجل التمويه على مواقفه المتشددة أكثر (بمعايير نموذج ١٩٦٧) أو نتيجة ما يعانيه من عمى في الرؤية^{٦٥} .

في مقابل اليسار الصهيوني ، هناك لدى اليسار الراديكالي ، وكذلك لدى المستوطنين ، معارضة لمبدأ الفصل . وقد حاولت فيرد نوعم أن تشرح في صحيفة " نكوداه " ، الناطقة بلسان المستوطنين ، لماذا يؤيد اليسار الليبرالي (الذي يسمى أيضا "يسار صهيوني ") فكرة الفصل^{٦٦} :

" إن السبب . . هو شبكة الحواجز التي تبعث الحياة مجدداً في الخط الأخضر . . فاليسار يرى في الحصار بمثابة وسيلة تربوية مساعدة ، تحت الوعي اليهودي على ضرورة الفصل بين المجموعتين السكائيتين ، وتسوغ الدولة الفلسطينية . . (لكن) إستفادة اليسار من الحصار تشي بالحقيقة : فالدافع المركزي لديه ليس الإهتمام بالحقوق الإنسانية للفلسطينيين ، كما أن الحصار والتجوع المستمرين للمليونيين إنسان لا يتسقان مع هذا الإهتمام . ويتضح أيضاً أن التطلع للسلام لا يشكل الدافع الحقيقي لدى اليسار ، فمن ينشد السلام لا بد وأن يصبر على حدود مفتوحة وعلاقات اقتصادية تكافلية . . وليس اقتصاداً منفصلاً وحدوداً محكمة الإغلاق . إن ما يحرك اليسار حقا هو التطلع للفصل بينه وبين العرب . الحصار يكشف عن تشابه مفاجئ بين غالبية اليسار وبين دعاة الترانسفير في اليمين المتطرف . فالتطلع المركزي لدى الجانبيين (اليسار واليمين المتطرف) هو التخلص من الوجود العربي "^{٦٧} .

أما أمنون راز- كركوتسكين ، الذي ينتمي للقطب السياسي المضاد لفيرد نوعم ، على الأقل بالصورة المجردة التي ترسم بها الخريطة السياسية في إسرائيل ، فيشرح مبدأ الفصل في سياسة السلام الإسرائيلية بصورة مشابهة :

" مبدأ الفصل ما زال يشكل العامل المؤسس للسياسة الإسرائيلية على اختلاف ألوانها ، كما أنه كان العنصر المؤسس لعملية السلام وأساس فشلها . فهو لا يعتبر في نظر الإسرائيليين كأساس للمصالحة المستندة إلى الاعتراف بحقوق الفلسطينيين والتطلع إلى الاعتراف المتبادل ، وإنما كأساس للتخلص من المناطق بغية التخلص من العرب . إن تأييد السلام يشكل

هنا موقفاً ثقافياً يؤكد بالذات على الرغبة في وجود دولة يهودية متجانسة ، حتى وإن كانت تتجاهل مكانة مواطنيها الفلسطينيين ، أكثر من كونه موقفاً سياسياً واضحاً "^{٦٨} .

إن مفهوم " اللا شريك " الذي تبناه إسرائيل هو نتاج سافر لنموذج ١٩٦٧ ، وهو السبب الرئيس لقيام حركة " كديما " التي سعت إلى مواصلة عملية الانفصال من خلال خطة أخرى أطلق عليها " خطة الانطواء "^{٦٩} . غير أن خطة الانطواء إلى حدود دائمة تستند إلى نموذج ١٩٦٧ ، لم تحمل بشرى إنهاء الاحتلال بل على العكس : فقد سعت إلى إستخدام ثماره من أجل ضم كتل المستوطنات الكبيرة إلى إسرائيل بذريعة إنهاء احتلال العام ١٩٦٧ . وتقوم هذه الخطة على ضم أجزاء من القدس الشرقية وتقسيم الضفة الغربية إلى أربعة كاتونات كبيرة ، تحول دون قيام سيادة فلسطينية تتمتع بتواصل إقليمي .

هذا التوجه الأحادي الجانب يشكل إستراتيجية وجودية بالنسبة لإسرائيل ، مثلما عبر عن نفسه أيضاً في قرار وقف إطلاق النار من جانب واحد عقب الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة مطلع العام الحالي (٢٠٠٩) . فعوضاً عن التوصل إلى اتفاق أو تفاهم مع الفصائل الفلسطينية في غزة ، وفي مقدمتها حركة " حماس " ، فضلت إسرائيل تجاهل هذه الفصائل وإنكار وجودها .

إن عملية السلام المتعثرة المستندة إلى الفصل ، والتي أعطيت دفعة في مؤتمر أنابوليس ، هي جزء من لعبة سلام صورية عقيمة ، تجري منذ أوائل التسعينيات حول نموذج ١٩٦٧ . والنتيجة الكثيرة هي أن صناعة السلام ، ومن ضمنها " مبادرة جنيف " و " مركز بيريس للسلام " ، لم تعد تنشغل لا بالسلام ولا بإنهاء النزاع . عوضاً عن ذلك فقد وفرت هذه الصناعة عملاً لعشرات إن لم يكن مئات المنظمات غير الحكومية التي تعتنش منها دون غاية سياسية حقيقية . هذه الصناعة تتجاهل حقيقة أن ما يحدث خلف (شرق) الخط الأخضر مشابه لما حدث طوال عقود داخل الخط الأخضر ذاته . كما أنها تتجاهل حقيقة أن عملية بناء المستوطنات لها أسباب اقتصادية لا تصنف ضمن الفارق أو التمييز السياسي بين " يسار " و " يمين " . ينبغي على سبيل المثال فحص التركيبة الطبقية والإثنية للفئات السكانية اليهودية التي استوطنت في المناطق ، وكذلك طرح السؤال بشأن كون سكان مستوطنات الضواحي مثل معاليه أودميم ومستوطنات " غلاف القدس " يتمون في غالبيتهم إلى جمهور ما

ويبرز عقم نموذج الفصل الليبرالي من الناحية السياسية، في شكل خاص، في ضوء منهجية وثبات التفكير السياسي لدى اليمين الإسرائيلي على اختلاف تياراته. ثمة فئات كثيرة في اليمين الإسرائيلي تعارض إقامة دولتين لشعبين وتسعى إلى بسط السيطرة أو السيادة على كامل البقعة الجغرافية الواقعة بين البحر والنهر. ويدرك اليمين المتطرف الضشل الكامن في نموذج ١٩٦٧ ويشخص الانحرافات التي يخلقها هذا النموذج. هذا اليمين هو الذي طور بالتعاون مع التيار الصهيوني المركزي، على إختلاف مؤسساته، جوابه على مسألة العام ١٩٤٨: دولة ثنائية القومية مع نظام (سلطة) أبارتهايد. ويشكل مشروع المستوطنات بصيغته الراهنة رأس حربة هذا النموذج.

التاريخ الكولونيالي، فإن الاحتلال يمكن أن يدار أيضاً بواسطة جهاز تحكم عن بعد دون تواجد عسكري دائم ودون مستوطنين. وإسرائيل ما زالت تدير حتى الآن نظام احتلال في غزة لأنها ترفض السلطة الشرعية هناك. فهي تسيطر على الاقتصاد الغزي، وعلى المعابر البرية المؤدية للقطاع وتمنع الوصول إليه من البحر أو الجو، وتشن حرباً مستمرة لتصفية قادة وزعماء النضال الفلسطيني. فخطه "الانفصال" وما أوحى به من إنهاء للاحتلال في قطاع غزة، لا تشكل دليلاً على إنهاء الاحتلال هناك، وإنما على مواصلته بوسائل أخرى. الإدعاء بإنهاء الاحتلال في غزة عمق فقط الكارثة السياسية والإنسانية التي جلبتها إسرائيل على القطاع. في المقابل هناك إسرائيليون يائسون وقعوا تحت تأثير وجهة النظر الخطيرة حول عدم وجود شريك (فلسطيني)، والتي يتشابك فيها السبب والنتيجة في منطق التفافي أعوج. ويجدر هنا تأمل الخطاب المتعلق بإطلاق الصواريخ على جنوبي إسرائيل. وبحسب الادعاء المركزي الذي يسوقه هذا الخطاب فقد عاش جنوب إسرائيل طوال ثمانية أعوام تحت قصف صاروخي مستمر، وإن دولة إسرائيل تحلت بضبط النفس فترة طويلة قبل أن تشن الحرب (!؟) ولكن النزاع لم يبدأ قبل ثمانية أعوام، ولم يبدأ بـ "غلاف غزة"، بل تعود جذوره إلى الفترة السابقة للعام ١٩٤٨.

في (مطلع) العام ٢٠٠٩ شنت إسرائيل حرباً واسعة النطاق على قطاع غزة، قتلت خلالها حوالي ١٥٠٠ مواطن غزي، عدد كبير منهم من أبناء وأحفاد اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا أو هربوا إلى القطاع سنة ١٩٤٨ أو بعدها، وارتكبت هناك جرائم حرب. كانت النشوة في إسرائيل في بداية الحرب عارمة لكنها سرعان ما فهمت أن الدمار والخراب الذي أوقعته في غزة لم يوقف إطلاق الصواريخ. وكما في حالات أخرى شنت فيها إسرائيل حرباً

يسمى بـ "إسرائيل الثالثة"، أي من الشرقيين والروس والمتدينين "الحريديم"، والذين حسنوا ظروف معيشتهم بواسطة محو الخط الأخضر. فهل يمكن أن يوافق أمثال هؤلاء الناس على التخلي عن إنجازاتهم ومكتسباتهم الاقتصادية، حتى لو كانت هامشية، فقط من أجل القبول بسياسة سلام أشكنازية؟ ونحن نعلم أن ما يسمى بـ "عملية السلام" تدار من قبل النخب الليبرالية التي تعتبر في غالبيتها يساراً ليبرالياً. من هنا فإن مسيرة أو سلو أو "إعادة المناطق" تشكل من وجهة نظر جمهور "إسرائيل الثالثة" تهديداً لمشروع حياتهم. كذلك فإن الموقف "العلماني" المنبثق عن نموذج ١٩٦٧ يتغاضى عن حقيقة أن الأكثرية العظمى من سكان البلاد من البحر إلى النهر، سواء اليهود أو الفلسطينيين، ليسوا علمانيين ولا يكتفون بحل سيادي ميكانيكي يخلو من المضمون الثيولوجي^{٧٠}. وعلى سبيل المثال فإن العازار كوهن، المقيم في مستوطنة "كفار عتصيون"، يدعو إلى إجراء حوار ديني بين المستوطنين وبين حركة "حماس" بهدف تقسيم الحيز، ويقول:

"بعد صعود حماس أميط اللثام عن وجه النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني: فهذا النزاع جوهره ديني - قومي. الشعب الفلسطيني، كما يتضح من إختياره، يدرك ذلك منذ زمن. أما الشعب الإسرائيلي فما زال غارقاً في تفكير دوغمائي يشوبه التوجس والخوف بل وصار مؤخراً أسيراً لأنماط مغرقة في الوهم والهروب من المسؤولية...^{٧١}.

إسرائيل الرسمية ترفض هذا الموقف. فهي مستعدة لقبول صيغة (دولة) وطنية فلسطينية واهنة وخانعة طالما كانت تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر لسيطرة دولة إسرائيل وفي إطار نموذج ١٩٦٧. إن أحد الأمثلة البارزة على مثل هذا الموقف هو الادعاء الكاذب بأن إسرائيل انسحبت من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، وكما يعلمنا

من جانب واحد على الفلسطينيين (المثال البارز هو حرب لبنان ١٩٨٢)، فإن العدوان الإسرائيلي على غزة وسكانها لم يكن حرباً "اضطرارية"، بل هي حرب منبثقة عن اختيار منهجي مارسه ويمارسه صانعو القرارات في إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ في نطاق التنكر لمسألة ١٩٤٨ ورفض الكيانية الوطنية الفلسطينية التي لا تستند إلى سنان البنادق الإسرائيلية.

نتائج الدمار الذي خلفته الحرب على غزة قوبلت بالدهشة والذهول من قبل الجمهور (الإسرائيلي) الليبرالي، ولكن المسائل الأخلاقية "غسلت" داخل خطاب عسكري بمرافقة خبراء عسكريين قللوا من أهمية هذه المسائل وصاغوها في منطق أمني يخلط بين السبب والنتيجة. فقد اعتبرت "عمليات الإرهاب" سبب نشوب الحرب عوضاً عن اعتبارها عارضاً للوضع السياسي ورد فعل على السيطرة الكولونيالية الإسرائيلية على الحيز. وهذه الحلقة المفرغة ستفضي بالتأكيد إلى حرب عدوانية إسرائيلية أخرى توقع المزيد من القتل والدمار في المجتمع الفلسطيني (تدمير بيوت ومساجد ومدارس ومؤسسات عامة) دون أن تنجح في وقف القتال ضد إسرائيل. وقد تكون النتيجة إبادة منهجية للشعب والمجتمع الفلسطيني وسط مواصلة تحويل الصهيونية إلى وحش كاسر^{٧٢}.

إن اليسار الليبرالي من جهته يتعمى عن رؤية الحقيقة وهي أن إسرائيل باتت عملياً كياناً ثنائي القومية يسيطر على كامل الحيز الممتد من البحر إلى النهر. وإذا ما نظرنا إلى هذا الحيز بأكمله فسوف نلاحظ أن جميع سكانه اليهود وجزءاً من سكانه الفلسطينيين يحملون بطاقة مواطنة (إسرائيلية). بقية الفلسطينيين في المنطقة هم مواطنون بلا مواطنة، يخضعون لنظام أبارتهويد وسط استخدام وممارسة وسائل عسكرية وقانونية وإدارية تعزز وتدعم السيطرة الكولونيالية عليهم^{٧٣}. أما حقيقة كون إسرائيل لم تطبق سيادتها السياسية على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة فهي لا تغير قيد أنملة في هذه الصورة^{٧٤}. فمعظم القوى الكولونيالية امتنعت من فرض سيادتها الكاملة على المناطق الخاضعة لاحتلالها، وأوجدت عوضاً عن ذلك أنظمة قانونية تسند وتدعم سيطرتها دون حاجة لسيادة قانونية^{٧٥}.

ويبرز عقم نموذج الفصل الليبرالي من الناحية السياسية، في شكل خاص، في ضوء منهجية وثبات التفكير السياسي لدى اليمين الإسرائيلي على اختلاف تياراته. ثمة فئات كثيرة في اليمين

الإسرائيلي تعارض إقامة دولتين لشعبين وتسعى إلى بسط السيطرة أو السيادة على كامل البقعة الجغرافية الواقعة بين البحر والنهر. ويدرك اليمين المتطرف الفشل الكامن في نموذج ١٩٦٧ ويشخص الانحرافات التي يخلقها هذا النموذج. هذا اليمين هو الذي طور بالتعاون مع التيار الصهيوني المركزي، على إختلاف مؤسساته، جوابه على مسألة العام ١٩٤٨: دولة ثنائية القومية مع نظام (سلطة) أبارتهويد. ويشكل مشروع المستوطنات بصيغته الراهنة رأس حربته هذا النموذج.

أعتقد أن أهمية اللحظة التاريخية للعام ١٩٦٧ سوف تتضاءل بمرور السنوات، وأن مسألة ١٩٤٨ ستحل مكانها تدريجياً، حتى في الخطاب اليهودي. كذلك فإن قانون العام ١٩٤٨ ونظام المواطنة الإسرائيلي سوف يطرحان بحدة أكبر على بساط البحث، بما في ذلك مسألة العنف التي يحجبها هذا النظام^{٧٦}. إن العودة إلى مسألة ١٩٤٨ سوف تطرح على الأجندة حقيقة أن حرب العام ١٩٤٨ لم تنته بعد^{٧٧}، وكذلك الحقيقة المؤلمة بشأن وجود ملايين اللاجئين الذين مازالوا ينتظرون البت في مصيرهم ومصير أراضيهم وممتلكات آبائهم التي سلبتها دولة إسرائيل^{٧٨}.

إن اقتراحي إرساء أسس لتفكير سياسي يستند إلى نموذج ١٩٤٨ لا يشكل محاولة للتنكر لحق تقرير المصير لليهود كمجموعة قومية، بل على العكس، فإنني أرى فيه اقتراحاً للرجوع إلى زمن تاريخي وفلسفي يمكن الانطلاق منه في صياغة نظرية سياسية جديدة تهتم بمكانة ومستقبل اليهود في المنطقة. ينبغي لليهود أن يصوغوا نظرية سياسية جديدة تأخذ في الحسبان شعوب المنطقة وتحدد في الوقت ذاته الحقوق السياسية لليهود، وهو ما كان يناهز به في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي مثقفون مثل مارتين بوبر، يهودا ماغنيس، آرنست سيمون أو هانس كوهين، ممن كانوا ينتمون إلى محافل حركة "بريت شالوم-تحالف السلام" أو "إيخود". في المؤتمر (الكونغرس) الصهيوني الذي عقد العام ١٩٢١ أقرت مارتين بوبر^{٧٩}، ولاحقاً هذا حذوه يهودا ماغنيس سنة ١٩٢٩، صياغة حقوق اليهود:

"مثلما لا يجوز الانتقاص مطلقاً من الحقوق العادلة للعرب،

فإنه من الضروري أيضاً الاعتراف بحقوق اليهود في التطور والنماء في وطنهم القديم دون إعاقة استقلالهم القومي، وأن يشارك في هذا التطور عدد كبير من أشقائهم ما أمكن"^{٨٠}

الهوامش

- ١ مقتبس لدى توم سيغف: "١٩٤٩: الإسرائيليون الأوائل". القدس، إصدار دومينو، ١٩٨٤ ص ٣٥.
- ٢ المصدر السابق ص ٢١.
- ٣ توم سيغف: "١٩٦٧: وغيرت البلاد وجهها". القدس، كيتز، ٢٠٠٥ ص ٢١.
- ٤ مقتبس لدى توم سيغف: "١٩٤٩: الإسرائيليون الأوائل". القدس، دومينو، ١٩٨٤ ص ٤٤.
- ٥ نقاش حول مسألة الحدود كمكان ثقافي أنظر: أدريانا كامب، ١٩٩٩. "لغة مرايا الحدود: الحدود الإقليمية ونشوء الأقلية القومية في إسرائيل". مجلة سوسولوجيا إسرائيلية، العدد ٢ السنة الأولى ص ٣١٩-٣٤٩.
- ٦ حنة هرتسوغ: "كل سنة يمكن أن تعتبر سنة أولى: أنظمة الزمن والهوية في الجدل حول فترة الخمسينيات". مجلة "تيتوريا فييكورت"، ٢٠٠٠، عدد (١٧) ص ٢٠٩-٢٠١. انظر أيضا Michael Young The Metronomic Society – Natural Rhythms and Human Timetables. London: Thames and Hudson. 1988 انظر أيضا: حنة هرتسوغ "جدلية علاقات الأجيال الاجتماعية والسياسية في إسرائيل". داخل حنة هرتسوغ، طال كوخافي، شمشون تسيلينكر (محررون): "أجيال، حيزات، هويات: رؤى حول بنى المجتمع والثقافة في إسرائيل". معهد فان لير في القدس ودار نشر الكيبوتس الموحد- تل أبيب، ٢٠٠٧. حنة هرتسوغ "أجيال من هنا وهناك: اقتراح لنظرة جيلية على الخطاب السوسولوجي". سوسولوجيا إسرائيلية- ٢٠٠٩، ١٠ (٢) ص ٢٥٩-٢٨٥.
- ٧ على سبيل المثال، للتعرف على الفوارق بين الزمن اليهودي والزمن الفلسطيني انظر أمل جمال: "حول متاعب الزمن المعتصر". داخل يهودا شنهاف ويوسي يونا (محرران): "العنصرية في إسرائيل"، معهد فان لير في القدس والكيبوتس الموحد- تل أبيب، ٢٠٠٨ ص ٣٤٨-٣٨٠.
- 8 David Harvey. The Conditions of Postmodernity. Oxford: Blackwell, 1990
- 9 Johannes Fabian. Time and the Other: How Anthropology Makes its Object. New York: Columbia University Press. 1983
- ١٠ Johannes Fabian. Time and the Other: How Anthropology Makes its Object. New York: Columbia University Press. 1983
- ١١ بلفستين التاريخية كتب داني رابينوفيتش: "عشرات الباحثين (الأوروبيين) يؤكدون في مقدمات مؤلفاتهم أن نقطة انطلاقاتهم الفلسفية هي كتاب التوراة. أما موضوع بحثهم- السكان المحليون الذين التقوا بهم أثناء عملهم في فلسطين، فهم ليسوا سوى إشارات وعلامات حية في الطريق إلى حل كلمات اللغز المعثرة بين صفحات الكتب المقدسة". انظر: داني رابينوفيتش "الانثروبولوجيا والفلسطينيون". بيت بيرل: معهد دراسات المجتمع العربي ١٩٩٨ ص ١٨. أحداث ١١ أيلول طورت مجدداً مصطلح "زمن علماني" وخلقت نموذجاً سياسياً فهم وفق قواعد الحرب الباردة، وكان أساس هذا النموذج هو ما اصطلح عليه "حرب الحضارات". وقد أفرزت تلك الأحداث في شكل أساسي قواعد سياسية وقانونية جديدة شتى، وطرح تحدياً جديداً أمام علوم الثقافة بشأن أبعادها القانونية والهستوريوغرافية والسياسية والفلسفية والثنولوجية. انظر نقاشاً في هذه المسألة: يهودا شنهاف، خريستوف شميدت وشمشون تسيلينكر: "عدم الحكم بمنطق القانون: سياسة الشاذ وحالة الطوارئ"، معهد فان لير في القدس والكيبوتس الموحد- تل أبيب، ٢٠٠٩.
- ١٢ انظر جاك ألن ميلر: شهبائية الزمن، تل أبيب: رسلينغ، ٢٠٠٨، ص ٢٢.
- ١٣ انظر: الخاتمة في كتاب توماس كون "بنية الثورات العلمية". تل أبيب: المعهد الإسرائيلي لفن الشعر وعلم الدلالات وعلاقة التعجب، ١٩٧٢
- ١٤ انظر مثلاً مقال طوني جادت الذي أشار جدلاً في الولايات المتحدة: Tony Judt "Israel: The Alternative" New York Review of Books, 50, 2 November 2003
- ١٥ زئيف شتيرنهيل "كديما لإنقاذ الديمقراطية". هآرتس ٢٠٠٩/٦/٣، ٢٣.
- ١٦ Harpaz, Yossi. 2009. "Israelis and the European Passport: Understanding Dual Citizenship in an Apocalyptic Immigrant Society

أمون راز- كركوتسكين يصوغ اليوم مجدداً أهمية البحث في حقوق اليهود في الوضع التاريخي الحالي الذي يكرس فيه كامل البحث في موضوع الحقوق لحقوق الفلسطينيين نظراً لانعدام التناظر السياسي الراهن في الحيز:

"ينحصر النقاش السياسي عادة في الحقوق الفلسطينية، وهذا أمر مفهوم وطبيعي، نظراً لأن حقوق الفلسطينيين هي المنتهكة بمنهجية وبصورة دائمة. ولكن على المستوى المبدئي، بالذات حينما تكون نقطة الانطلاق هي الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، ينبغي أن تعكس الصورة لجهة بحث حقوق اليهود. فحقوق الفلسطينيين واضحة وغير قابلة للتصرف أو التأويل، وما يخلق المشكلة هو حقوق اليهود. فقط في سياق ثنائي القومية يمكن التحدث على وجود يهودي بمصطلحات الديمقراطية"^{٨١}

من هنا فإن صياغة حقوق اليهود هي ضرورة لا مفر منها، ذلك لأن الحقوق المستندة إلى العنف والأبارتهايد لا يمكن أن تبقى مضمونة إلى الأبد. والدرس المستخلص من التاريخ العالمي يبين أن دولة من هذا النوع لا بد أن تهزم أو أن تهزم نفسها. وقد تجد إسرائيل نفسها ذات يوم في خضم انقلاب سياسي مثلما حصل في جنوب أفريقيا أو زيمبابوي، وفي أتون حمام دماء غير محتمل. سيكون من الصعب في ظل عنف من هذا القبيل صوغ خطاب حقوق، وخاصة حقوق اليهود، التي يمكن أن تبدو مع الأسف صورة طبق الأصل عن حقوق الفلسطينيين حالياً، ونحن بالتأكيد لا نرغب بمستقبل كهذا. حتى لو كان الفلسطينيون قد رفضوا قبل العام ١٩٤٨ خياراً مغرباً مثل مشروع التقسيم^{٨٢}، فإن هناك اليوم إمكانية متاحة لحوار مثمر حول تقسيم جديد للحيز وسط المحافظة على حقوق اليهود. إنني مؤمن بأن العودة إلى إجراء نقاش منطقي متزن حول مسألة العام ١٩٤٨ ستتيح إلقاء نظرة مقرونة بأفق سياسي بعيد النظر، بحيث تفضي إلى إفراز تحالفات سياسية جديدة في المنطقة، وتمكن من التفكير خارج القوالب الجامدة.

M.A. Thesis, Department of Sociology and Anthropology, Tel Aviv في هذا السياق يجدر تأمل أقوال سفير إسرائيل في الولايات المتحدة ميخائيل أوران والذي كتب في الماضي أن إسرائيل يمكن أن تتحول "إلى دولة لا يكون اليهود مستعدين للعيش فيها والتضحية بحياتهم من أجلها". عكيفا إدار: "السفير المتوجس". هارتس ٢٠٠٩/٥/١٢.

استمرت الاقتباس من كتاب نوغا كدمان "على جوانب الطريق وهوامش الوعي". تل أبيب: إصدار دار نشر تشرين الثاني ٢٠٠٨.

في هذا السياق تجدر الإشارة أيضا إلى الكتاب الريادي لـ أوري رام "المجتمع الإسرائيلي: نظرات انتقادية"، تل أبيب بريروت، ١٩٩٣.

أنظر في هذا الصدد أيضا: ليف غرينبرغ "السلام المتخيل، إخفاق الزعامة والسياسة والديمقراطية في إسرائيل: ١٩٩٢-٢٠٠٦". تل أبيب: رسلينغ، ٢٠٠٧.

اقترح الانتباه أيضا لكمانة الثيولوجيا لدى الجيل الثالث من الشرقيين في إسرائيل. ماتي شموثيلوف، نفتالي شملوف ونير برعام (محررون): "أصداء هوية - الجيل الثالث يكتب شرقية"، تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠٧. انظر أيضا منير بوزراغو: "لغة للموالين: تأملات في التقاليد". القدس: كيتز، ٢٠٠٨.

أنظر مثلا مقال ديمتري سليفنيك الذي بين حركة (انتقال) المهاجرين من الاتحاد السوفييتي إلى "المناطق": "ليس نيشان بطولة ولا وصمة عار" إيرتس أحيبت-٢٠٠٢ (١٠) ص ٥٢.

أنظر مثلا أمل جمال (٢٠٠٢): "الامتناع كمشاركة: حول متاهات السياسة العربية في إسرائيل". داخل أترزيون وميخائيل شمير: "الانتخابات في إسرائيل ٢٠٠١". القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (ص ٥٧-١٠٠).

صرح عباس مؤخرا "ليست مهمتي تعريف دولة إسرائيل. عرفوا أنفسكم كما يحلو لكم، هذا ليس من شأنى. كل ما أعرفه هو أن على دولة إسرائيل أن تقوم في حدود ١٩٦٧ فقط. فيما عدا ذلك فإنني لا أقبل أي طلب بالاعتراف بالدولة اليهودية". هارتس ٢٨ نيسان ٢٠٠٩ ص ٣.

أنظر مثلا تصريح أبو العلاء (أحمد قريع) رئيس طاقم المفاوضات الفلسطينية "قد نطالب بحل على أساس دولة ثنائية القومية". هارتس ١١ آب ٢٠٠٨. كذلك صرح أفيدور ليبيرمان مؤخرا بأن المفاوضات مع الفلسطينيين وصلت إلى طريق مسدود، ولا بد من التفكير ببدائل أخرى.

هذا الإقرار أخذ ينمو أيضا لدى مجموعات كانت محسوبة على اليسار الصهيوني. أنظر مثلا: دفته غولان- عغنون: "كم نحن مقيتون". إيرتس أحيبت ٢٠٠٥ (٢٧) ص ٥٩-٥٩.

يوسي بيلين: "العقد الجميل في حياتنا". <http://www.arikpeace.org/Heb/Index.asp?ArticleID=619&CategoryID=258&Page=28> آري شفيط وصف بهذه الروحانية (في كتابه "تقسيم البلاد" - القدس: كيتز ٢٠٠٥) إسرائيل قبل العام ١٩٦٧ بأنها "جمهورية هزيلة وعادلة". كذلك فإن كتاب عكيفا إدار وعديت زرطال "أسياد البلاد"، ورغم كل أهميته، يستند إلى فلسفة الخط الأخضر.

يوسي سريد "عليه اجتماعنا: تاريخ بديل". تل أبيب: إصدار يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨ ص ١٧٤.

يوسي سريد: المصدر السابق ص ٥٣

يوسي سريد: المصدر السابق ص ١٤٩

يوسي سريد: المصدر السابق ص ١٩٧

لصياغة هذا الموقف أنظر أيضا: فانيا عوز- زلتسبرغر "هؤلاء ليسوا أبنائي: إسرائيل الديمقراطية ملزمة اليوم بالتخلص من إسرائيل اليهودية". هارتس ٢٠٠٨/١٢/٧.

هذا الموضوع يدل على بحث أدريانا كامب الذي يظهر أن "توطين المهاجرين" كان عملية مصحوبة بعنف سلطوي غير مألوف في مجتمعات ديمقراطية. أنظر: إدريانا كامب "هجرة الشعوب: السيطرة الدلوانية والمقاومة في الكانتب الإسرائيلي"، داخل حنان حيفر، يهودا شنهاف وبنينا موتسي - هالر "الشرقيون في إسرائيل: مراجعة انتقادية". معهد فان لير في القدس والكيبوتس الموحد- تل أبيب ٢٠٠٢، ص ٣٦-٦٦. في المقابل تبين عزيزة كزوم أن المكون العرقي كان معياراً مركزياً في طرق التوزيع السكاني، وليس سنة الهجرة كما كان يعتقد. أنظر أيضا: سمدار شارون: "المخطلون، الدولة وتصميم الحيز القومي في أوائل

الخمسينيات" (تيلوريا فييكورت- ٢٠٠٦ (٢٩) ص ٣١-٥٧).

٣٣ أنظر في هذا الصدد أمنون راز- كركوتسكين: "بين (تحالف السلام) و(الهيكل): جدلية الخلاص والمسيحانية في أعقاب غرشوم شالوم"، داخل: يهودا شنهاف (محرر) "الكولونيالية والوضع ما بعد الكولونيالي". معهد فان لير في القدس والكيبوتس الموحد- تل أبيب ٢٠٠٤، ص ٣٨٧-٤١٢. موقف اليسار الليبرالي هذا تجاه "الأخرين" تتفق معه أيضاً شولاميت ألوني التي أعلنت قبل انتخابات ٢٠٠٩ عن عدم شرعية حركة "شاس" لأن "الحكومة لا تمثل الشعب، ولأن شاس تقود الجميع".

٣٤ لوصف أفضل لهذه الأنظمة والأساليب في الخمسينيات أنظر: هيلل كوهن "عرب جيدون". القدس: كيتز ٢٠٠٦. أمنون راز- كركوتسكين قال إن إسرائيل المتخيلة حسب تصوير "العقد الجميل في حياتنا" قامت لمدة ستة أشهر فقط، بين إلغاء الحكم العسكري في العام ١٩٦٦ وحتى ٥ حزيران ١٩٦٧. أمنون راز- كركوتسكين: "دولة الستة أشهر: إسرائيل، الاحتلال والموقف الثنائي القومي" (محسوم، ٢٠٠٧/٦/٢٦).

٣٥ غدعون ليفي "المنطقة الحرام: الحياة والموت تحت الاحتلال الإسرائيلي". تل أبيب: بابل ٢٠٠٤، ص ١٧

٣٦ مثلاً دان شيفطان: "الهوية الجديدة لأعضاء الكنيسة العرب: زعماء الجمهور العربي يتحدثون أسس الدولة". مجلة "تخيلت" ٢٠٠٢ (١٣) ص ٢٣-٤٩: أو أرون سوفيير وغيل شيلو "التجسيد العملي لمطلب العودة الفلسطيني".

٣٧ أنظر <http://www.pas.org.il/?src=agency.co.il>

٣٨ أليك د. إفتاتين "من تحالف السلام إلى منتدى ٧٧: المجموعات السياسية التي قادها رجال الجامعة العبرية.. نظرة مقارنة"، داخل عدي غوردون (محرر): "تحالف السلام" والصهيونية الثنائية القومية: المسألة العربية كمسألة يهودية. القدس: كرم ٢٠٠٨ ص ١٩٥-٢٢٤.

٣٩ أنظر: شوهم ملاميد "بعد بضع عشرات السنين سنصبح جميعاً أبناء الطوائف الشرقية... أمهات إخصاب ومفهوم التهديد الديمغرافي في قانون سن الزواج" (تيلوريا فييكورت ٢٠٠٤ (٢٥) ص ٦٩-٩٦. شوهم ملاميد ويهودا شنهاف "حول نظام التبرير المتلوساني الجديد، وحول تبلور سياسات إنجاب الأولاد في إسرائيل ١٩٥٠-١٩٦٦"، داخل يوسي يونا وإدريانا كامب "هجات المواطنة: الهجرة والإنجاب والهوية في إسرائيل". معهد فان لير في القدس والكيبوتس الموحد - تل أبيب، ٢٠٠٨ ص ١٢٥-١٦٥. أريج صباغ- خوري تبين من الجانب الآخر أن الصحافة الفلسطينية (خلافاً للنتيجة السياسية) لا تشغل تقريبا في المسائل الديمغرافية، وقد ركزت صباغ على سنوات ١٩٨٩-١٩٩١، في أوج موجة الهجرة من الاتحاد السوفييتي سابقاً. أنظر صباغ- خوري (٢٠٠٦) "بين قانون العودة وحق العودة: تأملات في الخطاب الفلسطيني في إسرائيل". تل أبيب: جامعة تل أبيب (رسالة الماجستير). Palestinian. (2009). Sabbagh-Khoury, A. "Predicaments: Jewish Immigration and Palestinian Repatriation". In Kanaaneh, R. and Nusair, I. (eds.). Palestinians in Israel Revisited (working title). New York: SUNY Press

٤٠ عندما أعلن الحاخام دافيد فورمان، المتحدث باسم حركة "حاخامات من أجل حقوق الإنسان"، اعتزامه السفر إلى "دولة إسلامية كبيرة" سعياً لترتيب لقاء بين حاخامات يهود (من إسرائيل) وبين زعامة حركة "حماس" قال "صلوا كي أنجح حيث أخفق السياسيون". أحد رؤساء المجالس الإقليمية في النقب كتب ساخراً من محاولة فورمان "علمنا الحاخام أن إحدى مهمات الله هي "السلام" .. ومن هنا فهو يستنتج أن الصرخة المخيفة "الله أكبر" ما هي إلا وعد بأن السلام سينتصر". ويؤكد رئيس المجلس الإقليمي ذاته أن فقدان نموذج ١٩٦٧ الذي مكثه وزملاءه من الاستيلاء على أراضي النقب، يشكل تهديداً وجودياً له، حتى وإن أتاح إنهاء النزاع. <http://israblog.nana10.co.il/blogread.asp?blog=537016&year=2009&month=2&day=0&pagenum=2>

٤١ على سبيل المثال اشترت شركة "هيمنتوتا" التابعة لـ "الكيرن كيبمت" عشرات آلاف الدونمات من أراضي الضفة الغربية كي تقام عليها مستوطنات لليهود فقط. وتعمل هذه الشركة بحسب المبدأ العرقي القائل إن "الأراضي اليهودية" غير قابلة للبيع. أنظر: عميرام بركات "الكيرن كيبمت ابتاعت عشرات آلاف الدونمات في المناطق". هارتس ٢٠٠٥/٢/١٤ ص ٥.

٤٢ حفيظا، زئيف شتيرنهيل (١٩٩٥): "القومية والاشتراكية في حركة العمل الإسرائيلية ١٩١٤-١٩٤٥". تل أبيب: عام عوفيد ١٩٩٥.

٤٦ مثير حزان: "التوجه المعتدل في هبوعيل هتسعير ومباي ١٩٥٠-١٩٤٥". تل أبيب: عام عوفيد ٢٠٠٩.

٥٧ عزمي بشارة: "حول مسألة الأقلية الفلسطينية". تيئوريا فبيكورت- ١٩٩٣ (٣) ص٧-٢٠.

٥٨ ميرون بنفيسستي: "المقلاع والهرارة: مناطق، يهود وعرب". القدس: كيتير ١٩٨٨، انظر أيضا <http://soc.haifa.ac.il/~s.smooaha/download/fourmodel-sandonemore.pdf>

٥٩ انظر: ميخا أودنهايمر "المجموعات تعي نفسها" (ايرتس أحيوت ٢٠٠٢) (١٠) ص٣٩-٤١

٦٠ انظر Rouhana, N. (2001). "Reconciliation in Protracted National Conflict: Identity and Power in the Israeli-Palestinian Case". In: A. Egly et al (eds.), The Social Psychology of Group Identity and Social Conflict: Theory, Application and Practice. Washington DC: Amer Psychological Assn. Pp: 173-187

٦١ مقابلة أجراها آري شفيط مع شلومون عامي، ٢٠٠١/٩/١٤ <http://www.7th-day.co.il/mehumot/hayom.htm>

٦٢ مقابلة أجراها آري شفيط مع يهود باراك ١٩/١٢/٢٠٠٨ <http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1047831.html>

٦٣ عندما استخدم هنا مصطلح "علماني" فإنني أقصد دحض البنية الثيولوجية للصهيونية والتي تعبر عن ارتباط بـ "أرض إسرائيل" وبالأمكان المقدسة لليهودية في الحيز بأكمله. مع ذلك فإن استخدامي هنا لمصطلح "علماني" هو استخدام مؤقت فقط.

٦٤ إسحاق لاؤور كتب في هذا السياق عن المثقفين اليساريين الليبراليين وفي مقدمهم الكاتبان عاموس عوز وأ. ب. يهوشوا: "هؤلاء ولدوا منكرين للجرائم التي ارتكبت ضد الفلسطينيين في ١٩٤٨ والسنوات التالية، بما شهدته من حكم عسكري ومصادرة للأراضي واعتقالات إدارية. هذا التنكر يشكل المكون الأبرز ربما في تيجح وغرور مؤيدي مواقف (يهود) باراك في محادثات كامب ديفيد ٢٠٠٢". ويتحدث لاؤور بالضبط عن إنكار ١٩٤٨ الذي ينبع من نموذج ١٩٦٧ http://readingmachine.co.il/home/articles/article_387

٦٥ على سبيل المثال في آذار ٢٠٠٩ قال باراك: "هل يتعين علي أن أثبت لأحد بأنني أريد السلام: هل يوجد في الدولة زعيم آخر ذهب شوطاً أبعد مني من أجل السلام؟ موضوع دولتين لشعبين موضوع يديهي من ناحيتي...". يوسي فرتز، هارتس ٢٠٠٩/٣/٦.

٦٦ فيرد نوعم تعيش في العالمين في ذات الوقت، فهي من جهة معروفة كمحاضرة في "التلمود" في جامعة تل أبيب، وهي من جهة أخرى تقطن في مستوطنة "كنار آدميم" (في الضفة الغربية) وهي شقيقة أوري اليتسور محرر صحيفة "نكوداه"، وابنة البروفسور يهودا اليتسور.

٦٧ فيرد نوعم: "نكوداه". حزيران ١٩٩٣ ص٤٤-٥٩.

٦٨ أمنون راز- كركوتسكين: "ثنائية القومية والهوية اليهودية: حنة أرندت ومسألة أرض إسرائيل". داخل ستيف أشهايم (محرر) "حنة أرندت في القدس". إصدار ماغنيس ٢٠٠٧ ص١٨٥-٢٠١.

٦٩ لرؤية نقدية لـ "خطة الانفصال" في زمن حقيقي، انظر يهودا شنهاف: افتتاحية تيئوريا فبيكورت (٢٧) ص٦٠٥-٢٠٠٥.

٧٠ وضعت كلمة "علماني" بين مزدوجين لأنني سأنتقل إلى هذه المسألة لاحقاً. وعلى سبيل المثال كيف يمكن تفسير حقيقة أن يهود باراك، رئيس الوزراء "العلماني" حتى النخاع، يجند جل قواه وطاقاته السياسية في كامب ديفيد ليدعي أن "قدس الأقداس" ("جبل الهيكل" - وحائط المبكى لـ (الحرم القدسي الشريف) يجب أن يبقى في يدي إسرائيل؟ كذلك ادعى بعد كامب ديفيد أن رفض الفلسطينيين الاعتراف بالرابطة اليهودية بـ "جبل الهيكل" يشبه رفض الاعتراف بحقوق الملكية والسيادة اليهودية على "تراب أرض إسرائيل" ومن ضمن ذلك تل أبيب وحيفا. حول الثيولوجيا اليهودية في كامب ديفيد

المجالس الإقليمية تستند إلى طريقة borough البريطانية، وهي وسيلة إدارية تمكن من تقسيم الحيز وإقامة مستوطنات تتمتع بإدارة ذاتية وتخصص موارد الأرض بواسطة نظام امتيازات يقوم على أساس إثني-عربي-طبيعي قومي.

٤٣ نحن نجد حتى بعد اغتيال رابين تطهيراً ضميرياً مشابهاً لليساار اللببرالي. انظر في هذا الصدد مقال أريئيل أوزلاي "روح يغثال عمير الشريرة"، تيئوريا فبيكورت، ٢٠٠٠ (٩-٢٦).

٤٤ غادي طاوب: "المستوطنون والصراع على معنى الصهيونية". تل أبيب: يديعوت أحرنون ٢٠٠٧.

٤٥ يوسي سريد: "عذرا لم يعد لدي متسع للألم". هارتس ٢٤/١/٢٠٠٥. انظر أيضا: عيكفا إدار وعديت زرطال "أسياد البلاد"، ٢٠٠٥.

٤٦ انظر في هذا الصدد اسحق لاؤور: "نكتيك يا وطن". تل أبيب: الكيبوتس الموحد ١٩٩٥. انظر أيضا أعمال ودراسات حنان حيفر حول الأدب العبري الذي يساند قومية نموذج ١٩٦٧.

٤٧ انظر مثلاً: روت غابيزون "الدولة اليهودية: التبرير المبدئي وصورتها المرغوبة". تخيلت، ٢٠٠٢ ص٥٠-٨٨. وتؤكد غابيزون الحاجة إلى دولة يهودية أخلاقية، وهي تقرب بـ "الشعور بالتمييز لدى عرب إسرائيل" لكنها تطالب الفلسطينيين بقبول نموذج الدولة اليهودية كنموذج مشروع، معللة عدم المساواة السياسية بقولها إن "الضجة بين مكانة العرب ومكانة اليهود في إسرائيل ليست أكبر أو أخطر من الفوارق في مكانة مجموعات الأغلبية والأقلية في أماكن أخرى" (نفس المصدر - السابق- ص٥٨) وأنه لا يوجد فرق بين دولة يهودية ودولة اليهود.

٤٨ نديم روحانا وأريج صباغ-خوري: "القوة، حيز التسامح والوضع التفضيلي". داخل حنة هرتسوغ وكثيرت لهاذ يعرفون ويصمتون: أنظمة الكبت والإنكار في المجتمع الإسرائيلي". معهد فان لير والكيبوتس الموحد. تل أبيب ٢٠٠٦ ص٦٢-٧٢. انظر أيضا: إيطانس شحادة وأريج صباغ خوري (٢٠٠٥) "تعزير التبعية وتضييق الحيز: ميزانيات ومناطق نفوذ السلطات المحلية، العربية واليهودية، في إسرائيل". حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

٤٩ هارتس ١٩/٤/٢٠٠٩ ص٤؛ "المحكمة العليا تؤكد: مسار الجدار غير قانوني، لكن الدولة تتجاهل".

٥٠ حجاي سيفل: "من وراء الجدار" - (مكور ريشون) ص١٦

٥١ انظر في هذا الصدد دراسة إديانا كامب "حديث الحدود" والتي طورت نموذجاً لهما التأثيرات الثقافية لمفهوم الحدود. دراسة لقب الدكتوراه، جامعة تل أبيب ١٩٩٧.

٥٢ عيكفا إدار <http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/797118.html>

٥٣ زئيف شتيرنهيل "الخط الأخضر هو الحدود". ١٥/١٢/٢٠٠٦ انظر: <http://fri-htm.011220/densbewegung.zionismus.info/hebrew/israel>

٥٤ هذا أحد الأسباب التي تدعو إلى رفض استخدام مصطلح "احتلال". انظر: يهودا شنهاف "لماذا ليس احتلالاً؟"، تيئوريا فبيكورت (٣١) ص٥-١٣. ليف غرينبيرغ يصف ذلك بـ "الشيء الذي لا اسم له". انظر "Speech-Think without a name" International Journal of Polical Cultural Sociology, 2009, 22: 105116

٥٥ "بوليتي سايد (سياسة الموت)، ساري حنفي سماه "سبسو سايد (إبادة المكان) فيما أسمته هنيده غانم "ثانوس بوليتيك" (السياسة المميته).

٥٥ إن حقيقة عدم وجود يسار واضح في إسرائيل ليست مرتبطة فقط بمسألة إنهاء النزاع. ففي الستينيات على سبيل المثال، وهي الفترة التي شهدت قيام حركات احتجاج راديكالية شابة في كل أنحاء العام حول قضايا القنبلة الذرية وحرب فيتنام ونضال السود .. إلخ، كان الشبان الإسرائيليون منشغلين في تقديس العسكرية الإسرائيلية. وبين باحثون آخرون إن حركة العمل (الصهيونية) لم تتبن قط مواقف يسارية مستقلة، وإنما خضعت دوماً للأولويات القومية. هذا الإخفاق ما زال يسم حتى الآن الاشتراكية الديمقراطية الإسرائيلية. انظر أيضاً: ياغيل ليفي (١٩٩٨) "نظام التقشف"، تيئوريا فبيكورت (١٢+١٣ ص٣٦-).

٥٥ دوف حنين وداني فيلك "إضراب البحارة" (تيئوريا فبيكورت- ١٢+١٣ ص٨٩-٩٨) الكنا مرغليت (١٩٩١) "اليسار الموحد- نهج" ميام" الاجتماعي في بداية الدولة ١٩٤٨-١٩٥٤، ياد يعاري، مركز "هشومير هتسعير" للتوثيق والأبحاث، غغفات

والتناقضات المبدئية بينها وبين نموذج ١٩٦٧ انظر: Yehouda Shenhav The Arab Jews. Stanford: Stanford University Press. 2006 pp. 167-168
وحول إسرائيل كمجتمع ما بعد علماني، انظر يهودا شنهاف "دعوة لنهج ما بعد علماني في دراسة المجتمع الإسرائيلي" (سوسيولوجيا إسرائيلية، ٢٠٠٨، ١٠) ص ١٦١-١٨٨. أمنون راز- كركوتسكين لا يستخدم في الواقع مصطلح "ما بعد العلمانية" لكنه يمثل هذا الموقف منذ عقدين من الزمن.

٧١ إلعازار كوهن: "لنتحدث مع حماس" (مكور ريشون- ٢٤ شباط ٢٠٠٦).

٧٢ انظر في هذا الصدد: طوني جاد "كوزموبوليتي عديم الجذور". تيئوريا فيبيكورت (٢٦) ص ٢٦١-٢٧٣. ويصف جاد الصهيونية بأنها "بائدة" مفسراً بذلك عنفها. حنان حيفر أيضاً يعبر عن قلقه من أن إمكانية الـ "جينوسايد" قد تكون ممكنة في الخطاب السياسي اليهودي. فإذا كانت إسرائيل قد أبادت في العام ٢٠٠٩ حوالي ١٥٠٠ مواطن فلسطيني، فإن هذه الأرقام يمكن أن تصل إلى أعداد أكبر بكثير من قبيل ٢٠ أو ٣٠ ألف فلسطيني، ومن الممكن أن يتقبل الخطاب اليهودي ذلك بدواعي ومبررات أمنية. ليف غرينبرغ تحدث أيضاً عن "جينوسايد رمزي" وتعرض بسبب ذلك لحملة منقطعة النظير. هذا ويمكن الوقوف على حجم الإرهاب الفكري ومدى انحطاط الخطاب السياسي الإسرائيلي وإسكات صوت الذين يعبرون عن هذه المواقف، من خلال رسالة شديدة اللهجة وجهتها وزيرة التعليم الإسرائيلية في العام ٢٠٠٤ إلى رئيس جامعة "بن غوريون"، وأعلنت فيها اعتزائها مقاطعة الجامعة ومجلس أمنائها طالما بقي البروفيسور ليف غرينبرغ عضواً في الطاقم الأكاديمي للجامعة. لنقاش مفصل في هذا الصدد انظر يهودا شنهاف: "علماء الاجتماع والاحتلال"، سوسيولوجيا إسرائيلية- ٢٠٠٨ (٢) ص ٢٦٣-٢٧٠. Lev Luis Grinberg "Speechlessness: in search of language to resist the Israeli" International Journal of Political Cultural Sociology, 2009, 22: 105-116

٧٣ عدم تطبيق السيادة الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية نبع من خوف عميق من نشوء واقع ثنائي القومية، ومن الانعكاسات الديمغرافية لهذا الواقع على استمرار وجود "دولة يهودية". وفي هذا السياق قال إدوارد سعيد في كتابه "مسألة فلسطين" إن احتلالات إسرائيل بعد العام ١٩٦٧ ستعيدنا بشكل حتمي إلى مسألة ١٩٤٨، ليس فقط لأن احتلالات ١٩٦٧ أتاحت إلى حد ما توحيد الفلسطينيين داخل إسرائيل والأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وإنما أيضاً لأنها ستتيح في المستقبل مطلباً عالمياً لا يمكن رفضه بمنح حق الانتخاب لكل إنسان من البحر إلى النهر. للإطلاع على موقف إدوارد سعيد في هذا السياق، انظر Yehouda Shenhav The Arab Jews. Stanford: Stanford University Press. 2006 pp.133-134

٧٤ على عكس المناطق الفلسطينية (الضفة والقطاع) التي لم تعلن إسرائيل عن فرض سيادتها عليها، قامت إسرائيل في ١٤/١٢/١٩٨١ بسن "قانون (ضم) هضبة الجولان" وأتاحت لجميع السكان الدروز في الهضبة، بعد فرض سيادتها على

المنطقة، التحول إلى مواطنين إسرائيليين.

٧٥ حول مصطلح "فراغات سيادة" انظر: يهودا شنهاف "فراغات سيادة، الشاذ والوضع الطارئ: أين اختفى التاريخ الامبريالي؟" تيئوريا فيبيكورت (٢٩) ص ٢٠٥-٢١٨. في الأدبيات حول الكولونيالية يطلقون على ذلك: (jurisdictional imperialism). امبريالية قانونية. حول التجليات التاريخية "للإمبريالية القانونية البريطانية" انظر W. Ross Johnston Sovereignty and Protection: A Study of British Jurisdictional Imperialism in the Late Nineteenth Century. Durham: Duke University Press

٧٦ انظر نقاشاً تاريخياً لمسألة إخفاء الحرب بواسطة القانون لدى Michel Foucault. Society Must Be Defended. New York: Picador. 2003

٧٧ انظر مثلاً النقاش المفيد لـ عدي أوفير: "ساعة الصفر" (تيئوريا فيبيكورت، ١٩٩٨ ص ٣١-٣١)

٧٨ حول الإستراتيجيات التي اتبعتها إسرائيل في رفض تعويض اللاجئين انظر: Arab-Jews, 'Population exchange' and 'Shenhav Yehouda the Palestinian Right-of-Return' In Ann Lesch and Ian Lustick (eds.) Exile and Return: Predicaments of Palestinians and Jews. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press Pp. 225-245. (reprinted in Arabic in the Palestinian Review of History and Society, (No. 1 Spring 2006; reprinted in Hebrew in Sedek, 3: 67-80).

٧٩ في المؤتمر الصهيوني العام ١٩٢١ أكد بوهر على "حقوق اليهود" في الشرق الأوسط. انظر خطاب ومشروع قرار بوهر في الكونغرس الصهيوني (١٩٢١)، "تيعودا فييعود- ب" ص ٢٨٦-٢٨٧. انظر أيضاً يوسف هيلر "من تحالف السلام إلى الوحدة". القدس، ماغنيس: ساسون سوفير "نشأة الفكر السياسي في إسرائيل". تل أبيب: شوكن ٢٠٠١، عدي غوردون (محرر): "تحالف السلام" والصهيونية الثنائية القومية: المسألة العربية كمسألة يهودية. القدس: كرم ٢٠٠٨.

٨٠ يوسف هيلر: من تحالف السلام إلى "الوحدة". القدس: ماغنيس ٢٠٠٤؛ ساسون سوفير: نشأة الفكر السياسي في إسرائيل. تل أبيب: شوكن ٢٠٠١؛ عدي غوردون (محرر): "تحالف السلام" والصهيونية الثنائية القومية: المسألة العربية كمسألة يهودية. القدس: كرم ٢٠٠٨ ص ٦٣-٦٤

٨١ أمنون راز- كركوتسكين: "دولة الستة أشهر: إسرائيل، الاحتلال والموقف الثنائي القومية" (محسوم ٢٦/٦/٢٠٠٧) http://www.arabs48.com/mahsom/article.php?id=5501 وانظر Amnon Raz Krakotzkin. Exil et Soverainete'. Paris: La Fabrique. 2007

٨٢ هناك خلاف حول هذا الموضوع أيضاً: Pappe. I. "The visible and invisible in the Israeli Palestinian conflict". In: A. Lesch and I. Lustick (eds.), Exile and Return: Predicaments of Palestinians and Jews. Philadelphia: University of Pennsylvania Press. Pp. 279-295

مراجعة أولى في "حروب إسرائيل" ^١

على صوغ مفاهيم ومصطلحات جديدة. لقد استعاض بودريار عن الاستخدام الأوتوماتيكي لمصطلح حرب في وصف ما حدث في الخليج، بتحليل بارع للفرضيات الكامنة في هذا المصطلح وذلك من أجل الإشارة إلى الفجوة بينها وبين ما حدث فعليا في الخليج. فالاستخدام الأوتوماتيكي لمصطلح حرب، والذي يفترض مسبقا وجود طرفين جيشين- متحاربين، يلبي المطلوب من ناحية عملية. والذين تعاطوا مع ما حدث في الخليج بمصطلح حرب، لم يقرروا بأن ما حدث كان عملية عسكرية أحادية الجانب. لكن مقالة بودريار فعلت أكثر من ذلك، إذ أنها لم تعترف باحتكار خطاب الحرب من جانب أصحاب المصلحة المباشرة في الحروب، أولئك الذين في استطاعتهم المبادرة لشنها والإعلان أن "هذه حرب" أو "هذه ليست حربا". وقد كانت مقولة بودريار الاستفزازية "حرب الخليج لم تحدث"، بمثابة تحد لهذا الاحتكار. بعد مرور قرابة عقدين

عندما كتب جان بودريار، في العام ١٩٩١، مقالة "حرب الخليج لم تحدث"، هاجمه الكثيرون وقالوا إنه يهين ذكرى المقاتلين والأموات، الذين سقطوا خلال الحرب. وكان ثمة من نعته بلقب "فيلسوف مخرف". ولكن ما إن مضت فترة على الصدمة الأولى حتى أخذ كثيرون يقرون بالانطلاقة التي أحدثتها هذه المقالة والإمكانيات التي طورتها لإعادة التفكير في الحرب، وبمساهمتها في الاقتصاد السياسي، فالتقنيات الحديثة التي استخدمت، والانتشار المناطقي لهذه التقنيات وللقتل المقاتلة، إضافة إلى موازين القوى العسكرية والسياسية بين ما طرح على أنه "الطرفين المتحاربين"، كل ذلك يضعنا، كما قال بودريار، على أعتاب عصر جديد يستوجب التفكير بنبذ مفاهيم ومصطلحات سابقة والعمل

* محاضرة في جامعة بار إيلان. مخرجة سينمائية ومترجمة وأمينة معارض. المقال مترجم عن العبرية.

هناك إذن مئات المهمات التي يكلف الجيش بتنفيذها سنويا، ولكل مهمة منها يكتب فقط "أمر عملية". ويوجد لكل أمر عملية هدف محدد يمكن أن يتوسع ويتغير بناء على العقبات التي تظهر في الطريق. وسائل الإعلام مستعدة ومدعوة دائما لتحويل أية عملية إلى حرب وإلى استكمال صورة الحرب. لناخذ على سبيل المثال العنوان الرئيسي لصحيفة "يديعوت أحرונوت" أثناء الهجوم الأخير (كانون الأول ٢٠٠٨) على غزة: "نصف مليون إسرائيلي تحت النار"، وفي صفحة داخلية نشرت الصحيفة رسما يصور الهجوم على غزة كحرب بين طرفين. في الخطاب الرسمي نجد أن "معارك إسرائيل" هي التسمية العامة لكل العمليات العسكرية، الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

فقط لا تتمتع باحتكار إعطاء تسمية "حرب" ولا تطالب بمثل هذا الاحتكار لنفسها، بل وتمتتع أيضا من وصف الحالات الحربية بشكل رسمي باسم "حرب". لماذا؟ لأنه وبروح المثل القائل "أبها الصديقون، مهمتهم يتولاها آخرون!"، هناك كثيرون يتولون القيام بهذه المهمة نيابة عن الدولة وأجهزتها. سأستعين باقتباس من حديث أجريته قبل أكثر من عشر سنوات مع شلومو غازيت، الذي عمل منسقا لأعمال الحكومة في الأراضي الفلسطينية ومن ثم، منذ منتصف السبعينيات، رئيسا لشعبة الاستخبارات العسكرية.^٢ في ذلك الحديث حاولت أن أستوضح منه كيف "تغلغل" الحرب في اللغة وما الذي يتيح أو لا يتيح تسمية حالة معينة "حرب"؟! لم أكن أريد أن أستمع من غازيت إلى تأمل فلسفي وإنما إلى إعادة رسم الطريق المؤدية إلى هذه الحالة/ التسمية، فكانت إجابته: "الفرق أو التمييز بين عملية عسكرية وبين حرب ليس له أهمية (. . .) يوجد لجيش الدفاع الإسرائيلي أمر عملية ولا يوجد لجيش الدفاع الإسرائيلي أمر حرب".^٣

واستعرض غازيت خلال الحديث ذاته المنطق الذي يقف خلف هذا الطرح:

"حسب تقديري فإن لدى جيش الدفاع الإسرائيلي اليوم مئات العمليات في السنة. مثلا أمر عملية بإرسال طائرتين لتصوير مناطق لبنان وسورية بهدف التعرف على الانتشار الجديد في المنطقة. ربما تستغرق العملية كلها ٤٥ دقيقة وتنتهي بسلام، لتعود الطائرات ويتم إفراغ ما تحتويه أشرطة التصوير وينتهي الأمر. لكن لنفرض أن إحدى الطائرتين أسقطت ورأينا أحد الطيارين يهوي ويسقط في الأراضي اللبنانية مما يستدعي استعداد الجيش الإسرائيلي لإنقاذه. هذا الأمر يحتاج إلى القيام بعمل -تحرك- بحري أو جوي أو بري، وربما كل ذلك معا، مما يتطلب استنفار الجيش بأكمله وبالتالي

من الزمن وكما لو أن مقالة بودريار لم تكتب، أطلق على الهجوم الأميركي الثاني على العراق بصورة طبيعية "حرب الخليج الثانية"، أما تلك التي كتب عنها بودريار بأنها "لم تحدث"، فتحوّلت بصورة أوتوماتيكية إلى "حرب الخليج الأولى".

في الخطاب المحلي أيضا، سواء بتأثير مباشر لبودريار أو نتيجة لمتغيرات أخرى، أخذ يتطور في تلك السنوات خطاب نقدي فيما يتعلق بالحرب. هذا الخطاب الجديد الذي راح ينخرط فيه ليس رجالات الجيش والدولة وحسب، تمحور حول حروب وعمليات عسكرية مختلفة، وسط محاولة لتفحص ما إذا كان من الصحيح والملائم وصفها بـ "حرب" أو "حروب". ففي العقد ونصف العقد الأخيرين، وبعدما أصبحت العمليات العسكرية الاستعراضية التي تشنها إسرائيل أكثر تواترا، أضحت هذا الخطاب النقدي أشبه بطقوس يشارك فيها أشخاص ينتمون إلى تيارات من مختلف ألوان الطيف السياسي. فعند كل عملية عسكرية كبيرة تشنها إسرائيل يطرح السؤال: هل يدور الحديث عن "حرب" أم أنها مجرد "عملية عسكرية" فقط؟. وقد كانت عمليات "عناقيد الغضب" و"السور الواقية" و"سلامة الجليل" أو "الرصاص المصبوب"، منذ اللحظة الأولى، موضوعا يتناوله هذا السؤال. في إطار هذا الخطاب الجديد أخضعت في السنوات الأخيرة حروب من الماضي، بدا لغاية اندلاع الانتفاضة الأولى أنه لا جدال فيما يتعلق بكونها حروبا، إلى عملية مراجعة وإعادة نظر. ظاهريا، وعلى غرار الخطوة "البودريانية"، يمكن أيضا اعتبار المساعي المحلية لوصف هذه الحالة الحربية أو تلك على أنها "حرب" أو نزاع هذا الوصف عنها، بمثابة تحد ومطالبة بالمشاركة في خطاب حظي قبلئذ باحتكار دولاني. ولكن في السياق المحلي أرى أن هذا الوصف هو وصف غير نقدي ويبتعد عن الجوهر. ففي دولة إسرائيل نجد أن أجهزة الدولة ليس

מתקפת פתע בעזה: חמאס נדהם, 225 פלסטינים נהרגו • נהרג תושב נתיבות • צה"ל נערך לכניסה קרקעית: "זאת

הצני מיליון ישאר אלים תחת אש

"ידיעות אחרונות" מחזרש נצפ מליון אסראלילי תחת הנאר.

ינור ההגומ עלی غزة كحرب بین طرفین . فی الخطاب الرسمى نجد أن "معارك إسرائيل" هي التسمية العامة لكل العمليات العسكرية، الكبيرة والصغيرة على حد سواء . وحين يستخدم رجالات الجيش والدولة مصطلح "حرب" ، فإنهم يستخدمونه بصفتهم لاعبين فی الخطاب العام، أي كمواطنين وليس بحكم وظيفتهم أو منصبهم يعلنون "حربا" . أثناء تأديتهم لمهام عملهم يكتبون فقط "أوامر عملية" . هذا الامتناع الجزئي يساهم فی زيادة الغموض الذي يكتنف حالة الحرب، هذا الغموض الذي أريد، عوضا عن القيام بمحاولة عبثية لتبديده مثلما يفعل الخطاب النقدي الذي يسعى للحسم ("حرب" أو "عملية")، التطرق إليه بالجدية التي يستحقها، وتشخيص مساهمته الكبيرة فی كون الوضع الحربي فی هذه المنطقة لا يشكل نقیضا لوضع آخر من قبيل "سلام" أو "سیاسة" . فالحديث يدور على نشاطات عسكرية دائمة تخلق واقعا مستديما لا يمكن تقديم كشف حساب حوله إذا تناولنا فقط أحداثا متفرقة أو مجالات بارزة تطرح على بساط

فإن هذه العملية لن تنتهي بالضرورة فی غضون ساعات . فمن المحتمل الاصطدام بقوة لبنانية وعندئذ قد تتطور الأمور شيئا فشيئا . بالأساس كانت النية القيام بعملية صغيرة لا يعرف أحد من الجمهور عن وجودها ومثل هذه العمليات تتم على الأقل مرة كل يوم (...). لذا فإن التمييز بین عملية وحرب ليست له أهمية (...). صحيح أن الغالبية العظمى من أوامر العمليات من المفترض أن تنتهي بسلام، دون تصعيد خاص أو تورط فی أية حرب" (المصدر السابق).

هناك إذن مئات المهمات التي يكلف الجيش بتنفيذها سنويا، ولكل مهمة منها يكتب فقط "أمر عملية" . ويوجد لكل أمر عملية هدف محدد يمكن أن يتوسع ويتغير بناء على العقبات التي تظهر فی الطريق . وسائل الإعلام مستعدة ومدعوة دائما لتحويل أية عملية إلى حرب وإلى استكمال صورة الحرب . لناخذ على سبيل المثال العنوان الرئيسي لصحيفة "يديעות أחרונوت" أثناء الهجوم الأخير (كانون الأول ٢٠٠٨) على غزة : "نصف مليون إسرائيليلی تحت النار" ، وفي صفحة داخلية نشرت الصحيفة رسما

ويحدد المبادرون لهذه العمليات هدفاً محدداً وجديداً لكل عملية على انفراد، من أجل معالجة "الطرف الثاني"، أي العدو. غير أن هذا الهدف المحدد هو دائماً النصف الأول من الهدف الذي تسعى العمليات العسكرية إلى تحقيقه. تجنيد الجمهور- الذي يشكل عملياً "الطرف الأول"- ليقرب بالضرورة بعلاقات الخضوع والتبعية المستمرة مع "الطرف الثاني"، وبأنه ما من سبيل آخر لإبطال التهديد الذي يجسده هذا الطرف الثاني. هذا التجنيد المدني عادة ما يكون كاملاً وشاملاً لكل أوجه ومجالات الحياة المدنية ويتم بواسطة آداتين رئيسيتين وضعتا تحت تصرفه بصورة مطلقة وهما: جهاز التعليم ووسائل الإعلام.

لهم أية وسيلة أو إمكانية للمطالبة بتغييره. ويساهم هذا النقاش العام الذي يواصل التعاطي مع كل عملية على حدة سواء بانتقادها أو بالإشادة بها، في مواصلة النظر إلى هذه العمليات العسكرية كمشاريع لها بداية ونهاية وليس كجزء من بنية النظام. أما النقاش النقدي الذي يدور حول الواقع الحربي، فيتم في قنوات ملائمة لنقد مشاريع موضعية وخارجية. العودة الطقوسية التي تحجب حقيقة أن جميع القرارات المتعلقة بخلق وصيانة هذا الواقع - وكذلك أيضاً النقد الموجه له- تتم خارج إطار (النظام) السياسي الذي يخضع لتأثير وتدخل الحكوميين، ومن ضمنهم المواطنون من أصل يهودي. هذه التقارير المقتضبة والثابتة، والتي تستخدم كخلفية لظهور تقارير مفصلة حول عمليات عسكرية واسعة أكثر، هي جزء مما يضمن بناء وتكريس الواقع الحربي كواقع صارم من النوع الذي لا توجد لجميع الحكوميين قدرة على التدخل فيه. وبناء هذا الواقع كواقع صارم وخارج ما هو مطروح على بساط النقاش السياسي، هو مبدأ نظامي وليس حالة عابرة أو نتيجة لهذه العملية أو تلك من الفترة الأخيرة.

ويحدد المبادرون لهذه العمليات هدفاً محدداً وجديداً لكل عملية على انفراد، من أجل معالجة "الطرف الثاني"، أي العدو. غير أن هذا الهدف المحدد هو دائماً النصف الأول من الهدف الذي تسعى العمليات العسكرية إلى تحقيقه. تجنيد الجمهور- الذي يشكل عملياً "الطرف الأول"- ليقرب بالضرورة بعلاقات الخضوع والتبعية المستمرة مع "الطرف الثاني"، وبأنه ما من سبيل آخر لإبطال التهديد الذي يجسده هذا الطرف الثاني. هذا التجنيد المدني عادة ما يكون كاملاً وشاملاً لكل أوجه ومجالات الحياة المدنية ويتم بواسطة آداتين رئيسيتين وضعتا تحت تصرفه بصورة مطلقة وهما: جهاز التعليم ووسائل الإعلام. والتجنيد المدني هو التجنيد المركزي

النقاش العام. ومن هنا فإن امتناع القيادة العسكرية والسياسية (الحكومة) عن استخدام مصطلح حرب- والذي يشكل ظاهرياً تنازلاً عن احتكار- لا ينتقص قيداً أتملة من الاحتكار البنيوي الذي تتمتع به تلك المؤسسات في خلق حالة الحرب الدائمة وفي تفعيل آلة التعبئة للمواطنين المدنيين. إن عدم القدرة على الحسم فيما إذا كان هذا العمل الحربي أو ذلك هو "عملية" أو "حرب"، وتبديد هذا الغموض، تعود حسبما أراه إلى سببين اثنين:

أولاً- كون هذا الغموض هو غموض بنيوي يتيح، بل ويشجع على إجراء نقاش عام مفتوح. لكن هذا الانفتاح ظاهري فقط، لأن الذين يمكنهم أن يشاركوا في هذا النقاش هم فقط متحدثون ومتحدثات ينتمون إلى قسم من السكان المحكومين، يمارس العنف على قسم آخر من هؤلاء السكان أنفسهم.

ثانياً- النقاش العام يجري- ويمكن أن يجري- فقط حول عدد قليل من العمليات التي لم يتمكن الجيش الإسرائيلي من إنهاؤها بنجاح وفقاً لرؤيته. والنجاح من وجهة نظر الجيش هو حصرية تحديد قواعد اللعبة، بحيث لا تقف في طريقه قوة مضادة أو جمهور "فضولي" فيما يتعلق بهدف وطابع العملية. فمن بين مئات العمليات العسكرية التي يشنها الجيش سنوياً ضد السكان الفلسطينيين الخاضعين لسيطرته تعد بصورة روتينية عشرات التقارير المقتضبة التي يجري نشرها بواسطة وسائل الإعلام المختلفة لتحويل وجود هذه العمليات بالنسبة إلى المواطنين الإسرائيليين من أصل يهودي، إلى واقع ثابت، مستديم ومعروف، وإلى جزء لا يتجزأ من حياتهم المدنية. وهؤلاء مدعوون إلى المساهمة بنصيبهم في النقاش العام، حيث يحق لهم بحث ومناقشة جوانب أخلاقية وسياسية مختلفة في القتال، ولكن دون أن يتناولوا وجود ذلك الواقع القتالي/ الحربي في حد ذاته؛ هذا الواقع الذي لا تتوفر

כללי זהירות בטווח הטילים

רחובות יבנה

אשדוד

גדרה

20-30 ק"מ

צריכים להיות במרחק
45 שניות ממרחב מוגן

10-20 ק"מ

צריכים להיות במרחק
30 שניות ממרחב מוגן

עד 10 ק"מ

צריכים להיות במרחק
15 שניות ממרחב מוגן

קריית מלאכי

אשקלון

קריית גת

שדרות

נתיבות

אופקים

באר שבע

العسكرية في السنة، والتي ليس فقط لا يتم إطلاع الجمهور على معظمها بصورة منظمة بل ولا تبحث حتى في الأطر السياسية المأسسة وفي أحسن الأحوال يجري الحسم بشأنها بين المستوى العسكري، والمستوى التنفيذي؛ أعتقد أنه آن الأوان للتوقف عن بحث ومناقشة طابع أو ماهية كل عملية من العمليات العسكرية، على حدة وبشكل منفصل، وأن يتم طرح السؤال بشأن ماهية النظام الذي يدير مثل هذا الواقع الحربي وسط إبقائه خارج إطار النقاش السياسي. آن الأوان للتساؤل ليس فقط بشأن ماهية النظام الذي يعيش تحته أولئك الذين يرزحون تحت الاحتلال والاستبداد، بل وتحت أي نظام نعيش نحن أيضا، مواطنو ومواطنات الدولة من أصل يهودي؟! لقد حان الوقت للإقرار بأن النظام الذي نعيش نحن تحته هو واحد من تلك الأنظمة البائدة التي قامت في القرن العشرين، وأن نقر بمساهمتنا في إيجاد طراز جديد من هذه الأنظمة. وتتجلى المساهمة الخاصة للمواطنين الإسرائيليين من أصل يهودي في خلق هذا الطراز الجديد من النظم في الفجوة بين كونهم مواطنين ذوي رؤية واعية ونقدية تجاه الأنظمة البائدة التي أنتجها القرن العشرون، وبين كونهم في الوقت ذاته مصابين بالعمى ولا يلاحظون وجود تلك السمات الظلامية في النظام الذي يعيشون هم أنفسهم تحته. الانتقاديون بين هؤلاء المواطنين يشخصون سمات القمع في (نظام) الاحتلال ويحتجون ضدها، غير أنهم ما انفكوا ينظرون إلى الاحتلال كمشروع خارجي يقوم في بقعة جغرافية يعتقدون أن سيطرة الدولة (إسرائيل) عليها مؤقتة وأنها قد تنتهي ذات يوم، وهم مستمرين في عدم رؤية ذلك الاحتلال كنظام من نوع خاص وكجزء من النظام الذي يعيشون تحته.⁴

لقد حان الوقت كي نعترف بمساهمتنا في بقاء هذا النظام، في الوقت الذي انتهت فيه أنظمة ظلامية مشابهة، ظهرت في القرن العشرين، إلى السقوط والزوال. بغية تأمل هذا النظام، سأعود إلى الوراء، إلى الفترة التي شهدت ما يوصف على أنه الحرب الأولى في "حروب إسرائيل"، والممتدة بين 1947-1950، وهي الحرب التي لم تضعف مكانتها، إذ ما زالت تعتبر حربا، وفضلا عن ذلك كحرب "اضطرارية". إن التعاطي مع ما حدث في سنوات 1947-1950 كحرب يفترض كشيء بديهي وجود طرفين متحاربين. لذلك أريد أن أشكك في التشخيص الفوري لهذين الطرفين كطرفين من قوميتين مختلفتين وفي الفرضية القائلة

خارطة من يديعوت لمديات "الصواريخ" الفلسطينية.

الذي يتم على أساسه التجنيد الثانوي الذي يتم علنا، وهو التجنيد العسكري. ولعل المفارقة هي أن من السهل أكثر التهرب من التجنيد العسكري، نظرا لكونه تجنيدا محددًا له بداية ونهاية، في حين من الصعب إن لم يكن من المستحيل التهرب من التجنيد المدني نظرا لكونه جزءاً من شكل النظام وشكل سيطرته على المواطنين والذي لا يمكن التهرب منه.

وحيث أن الواقع الحربي مبني كواقع صارم يقوم خارج حدود أي نقاش سياسي قادر على تغييره، فقد حان الوقت لطرح أسئلة جديدة.

في ضوء هذه الظروف، التي ينفذ فيها الجيش مئات العمليات

من وجهة نظر مدنية فإن تسلسل الأحداث في تلك السنوات يبدو بالذات كصراع لألة الدولة العتيدة، آلة السيادة الموحدة التي خرجت ضد المجتمع المدني برمته. ويمكن من وجهة النظر المدنية تحري وتتبع العنف الذي مورس ضد سكان البلاد من خلال بناء واقع حياتهم بناء على خط تقسيم قومي يوضعهم كأعداء لجيرانهم. هذا العنف الذي مارسه آلة الدولة العتيدة ضد السكان، ضد (المواطنين) المدنيين، يمكن إعادة تصويره من خلال مقاومة سكان البلاد- اليهود والعرب على حد سواء- غير المسلحة لواقع الحرب الذي هدد بتجنيدهم لتبني منطقته، وقد حاولوا الدفاع عن أنفسهم عن طريق تعهدات واتفاقات محلية وموثيق مدنية. لقد سعوا بواسطة أشكال التعاقدات المدنية هذه إلى ضمان علاقات الجوار والتجارة والصداقة المتبادلة فيما بينهم، والحؤول دون تحولهم إلى أعداء.

بين اليهود والعرب في حيفا ودير ياسين/ غفغات شاؤول، بقسوة وعنف من قبل آلة الدولة التي كانت مصممة على القضاء بشكل تام على إمكانية قيام مجتمع مدني ثنائي القومية. و "النكبة"، التي بنيت داخل هذا الواقع المتقارب كـ "كارثة من وجهة نظرهم"، هي جزء أو جانب واحد من كارثة مدنية لم يجر بحثها أو التحقيق فيها حتى الآن. محو آثار هذه الكارثة كان، وبدرجة لا تقل عن محو آثار النكبة، شرطا لتطبيع النظام اليهودي- الإسرائيلي.

وحتى تظهر هذه الكارثة لا بد من انتزاعها من مكانتها ككارثة تخصهم أو ككارثة من وجهة نظرهم، وهو أمر لا يمكن القيام به إلا بالتغلب على خط التقسيم كخط يحدد وجهة النظر، إذا كان لا بد من اختفاء الصبغة التاريخية على هذا الخط.

من وجهة نظر مدنية فإن تسلسل الأحداث في تلك السنوات يبدو بالذات كصراع لألة الدولة العتيدة، آلة السيادة الموحدة التي خرجت ضد المجتمع المدني برمته. ويمكن من وجهة النظر المدنية تحري وتتبع العنف الذي مورس ضد سكان البلاد من خلال بناء واقع حياتهم بناء على خط تقسيم قومي يوضعهم كأعداء لجيرانهم. هذا العنف الذي مارسه آلة الدولة العتيدة ضد السكان، ضد (المواطنين) المدنيين، يمكن إعادة تصويره من خلال مقاومة سكان البلاد- اليهود والعرب على حد سواء- غير المسلحة لواقع الحرب الذي هدد بتجنيدهم لتبني منطقته، وقد حاولوا الدفاع عن أنفسهم عن طريق تعهدات واتفاقات محلية وموثيق مدنية. لقد سعوا بواسطة أشكال التعاقدات المدنية هذه إلى ضمان علاقات الجوار والتجارة والصداقة المتبادلة فيما بينهم، والحؤول دون تحولهم إلى أعداء.

في تشرين الثاني من العام ١٩٤٧، أعلنت الأمم المتحدة عن مشروع التقسيم. غير أن القرار كان غير قابل للنفذ نظراً لأن أغلبية السكان القاطنين في فلسطين / أرض إسرائيل لم يقبلوا

إن الحرب بينهما كانت تصادما حتميا. إن تأمل تلك الفترة من زاوية عسكرية سيرى في الماضي امتدادا للمعارك وأهداف إستراتيجية يشكل تحقيقها حصيلة لانتصارات وهزائم. تأمل الفترة ذاتها من زاوية قومية- سيادية سيظهر امتدادا لأحداث مرتبطة بالمشروع الخيالي لإقامة "بيت- وطن- قومي" للشعب واحد في بقعة أرض يعيش عليها خليط من الناس، وسيضع في مركز الدراما طرفين- قوميتين- يعادي أحدهما الآخر ويتحاربان حتى الموت، حرب لا بد أن تنتهي ببقاء أحدهما وزوال الآخر. هاتان الزاويتان/ الرؤيتان لا تسمحان بطرح السؤال حول ما إذا كان هذان الطرفان- "اليهود" و "العرب"- وجدا حقا كطرفين منفصلين وكنقيضين قبل الحرب. وجهة النظر المدنية، وجهة نظر سكان البلاد- اليهود والعرب على حد سواء- والذين شكلوا أكثرية سكان أرض إسرائيل/ فلسطين، تسمح باسترجاع رؤية الفصل الشامل والتصادم بين الجانبين كنتاج للحرب، وما بني بواسطتها.

ثمة أسباب تاريخية عديدة تقف وراء تبني هذه الرواية من جانب جهات دولية مختلفة، ومن ضمن ذلك أولئك الذين كان من المفروض أن يعملوا كـ "محكمين خارجيين" محايدين. الإدعاءات التي طرحت في إطار الصراع اليهودي- العربي إبان تلك السنوات المؤسسة ضد الوسطاء والمتدخلين في النزاع، سواء حكومة الانتداب البريطاني أو مبعوثي الأمم المتحدة، بنيت أيضا داخل الخطاب بشكل متناظر باعتبارها جزءا من تلك الروايتين المتنافستين، وبصورة شطبت إمكانية رؤية ما كان مطروحا على البساط: صوغ أو تشكيل آلة دولة يهودية. هذه الآلة قضت على فرصة قيام مجتمع مدني ثنائي القومية في البلاد، وجندت السكان اليهود كافة لخدمة المشروع القومي وسط فرض سيطرتها على المجتمع المدني اليهودي. وعلى سبيل المثال سحقت الشراكة المدنية

إن التأمل المدني للمذكرات والشهادات والصور والبروتوكولات والرجوع بشكل عام إلى الهستوريوغرافيا الصهيونية وغير الصهيونية، يتيح رؤية الكثير من المعارك والعمليات العسكرية التي جرت في نطاق تلك الحرب، جزءاً من عملية عنف واسعة استهدفت خلق واقع سلطوي جديد في المنطقة غايته إنشاء جسم (كيان) سياسي يهودي. العنف الذي خلقه هذا الواقع السلطوي سأسميه، بوحى من وولتر بنيامين، عنفا مؤسساً.

ومن أجل إيجاد هذه القوة العسكرية، كان ثمة ضرورة لإقامة خطة التقسيم بين اليهود والعرب كخط تقسيم مؤسس لا غنى عنه، والعمل على تجنيد السكان المدنيين الذين تحولوا بهذه الطريقة من سكان مدنيين إلى سكان محكومين يخضعون لإمرة الحرب التي نشأت كتهديد وجودي.

إن التأمل المدني للمذكرات والشهادات والصور والبروتوكولات والرجوع بشكل عام إلى الهستوريوغرافيا الصهيونية وغير الصهيونية، يتيح رؤية الكثير من المعارك والعمليات العسكرية التي جرت في نطاق تلك الحرب، جزءاً من عملية عنف واسعة استهدفت خلق واقع سلطوي جديد في المنطقة غايته إنشاء جسم (كيان) سياسي يهودي. العنف الذي خلقه هذا الواقع السلطوي سأسميه، بوحى من وولتر بنيامين، عنفا مؤسساً. صحيح أن الحرب هي أحد نماذج العنف المؤسس، وأنها تنتهي باتفاقية أو معاهدة تعكس موازين القوة بين الأطراف المتحاربة، ولكن مثلما أن مصطلح حرب لا يلائم وصف صراع أجهزة الدولة العتيدة ضد سكان البلاد، كذلك أيضاً لا يمكن وصف أو اعتبار اتفاقيات الهدنة التي وقعت مع مصر أو الأردن، بمثابة نهاية العنف الذي مورس ضد السكان. فطرد ٧٥٠ ألف عربي من البلاد وإخضاع ١٥٠ ألفاً ممن بقوا داخل الدولة الوليدة إلى حكم عسكري، لم يكن في مقدورهما أن يؤديا إلى اتفاق أو معاهدة بين الطرفين، ولذلك يجب البحث عن البديل لمثل هذه المعاهدة أو الاتفاقية في قانون الطرف الذي تحول إلى طرف حاكم، أي في النظام الذي نشأ في دولة إسرائيل. فطرد سكان البلاد العرب لم يكن عملاً أو شيئاً خارجاً بالنسبة للنظام، كما أن إخضاع سكان الدولة العرب (للحكم العسكري) لم يكن مؤقتاً، بل تحول إلى مبادئ بنوية لهذا النظام، الذي استكمل خلال عامه الأول عملية الطرد الواسعة لسكان البلاد العرب^٧.

أو يعترفوا بهذا القرار الذي كان من شأنه أن يغير حياتهم بصورة جذرية. وكانت الزعامة العربية قد رفضت، قبل عام من صدور قرار التقسيم، التعاون مع مبعوثي الأمم المتحدة حول بلورة خطة تقضي في جوهرها بتقسيم البلاد التي كان العرب يشكلون أغلبية فيها قبل الهجرة اليهودية بكثير، والتي بدأت في القرن التاسع عشر. معارضة خطة التقسيم لم تقتصر فقط على الـ ٩٠ ألف مواطن عربي الذين أقاموا على أكثر من ٩٠٪ من مساحة البلاد، وتنقلوا بحرية ليس داخلها وحسب بل وفي كامل الحيز العربي المحيط. وبالرغم من عدم توفر معطيات أو أرقام محددة، إلا أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان بأنه كان هناك أيضاً في عداد المعارضين لخطة التقسيم جزء من السكان اليهود الذين تنقلوا هم أيضاً بحرية في ذات الحيز الجغرافي-الثقافي، حيث سافروا للدراسة في بيروت ولقضاء عطلهم في عمان وذهبوا إلى الإسكندرية للتجارة. من الصعب معرفة كم من بين الـ ٦٠٠ ألف يهودي الذين عاشوا في البلاد، عارضوا خطة التقسيم، أو على الأقل عارضوا الطريقة التي فسرت بها الزعامة السياسية (الصهيونية) تلك الخطة غداة صدور القرار حولها.

فمثل هذه الأصوات (المعارضة) لم تحصى قط، لا في ذلك الوقت ولا فيما بعد. من وجهة نظر الزعامة اليهودية- وليس بالنسبة لـ "اليهود" - كان قرار التقسيم بمثابة انتصار نظراً لأنه خلق الظروف لتحويل خط التقسيم بين اليهود والعرب إلى خط حاسم كان يمكن بواسطته دفع فكرة إيجاد أكثرية يهودية عن طريق تنفيذ تطهير عرقي^٦. وبما أنه لم يكن هناك، كما أسلفت، نفاذ سياسي لقرار التقسيم بالنسبة لجالية سعى القرار إلى حسم مستقبلها، إضافة إلى أن هذا القرار لم يكن ملائماً لأنماط الحياة المختلطة التي تكونت في البلاد، وبغية تجسيد القرار والتغلب على المعارضة التي أثارها في صفوف غالبية سكان البلاد، فقد كانت هناك حاجة لقوة عسكرية كبيرة..



النكبة: العنف المؤسس.

يمكن للعنف المؤسس للنظام، من أجل التصدي لها، أن يتوقف، لأن الفلسطينيين الذين طردوا من البلاد يطالبون بالعودة إليها؛ والسكان اليهود لا يعترفون بالحلول العسكرية كوسيلة وحيدة لخلق واقع؛ ويعلم الفلسطينيون المطرودون بأنهم مستعدون للصفح عن العنف الماضي وأن يتحولوا إلى جزء من دولة موحدة؛ ويعلم مواطنون يهود من لا تشكل العسكرية والحرب مجال اختصاصهم بأنهم لن يتجنّدوا للجيش إلا بعد تفحص إمكانيات غير عسكرية لتغيير الوضع؛ ويعبر مواطنون ومواطنات عن تطلعهم وتوقعهم إلى وضع حد لحالة الحرب الدائمة؛ ويصطف يهود وعرب معا ليعبروا علنا عن أنهم ليسوا أعداء.

إن الوزن الحقيقي لهذه المطالب في الحيز العام - وكلها مطالب مدنية - يبدو هزيبا. ولكن ألم يحن الوقت للكف عن تفسير الحضور المحدود لهذه المطالب - التي تعتبر في معظمها معقولة جدا - كتعبير عن أن اللاجئ لا يريدون العودة، وأن المواطنين من أصل يهودي يريدون الحرب، وأن اليهود والعرب متعطشون بطبيعتهم للدم. . إلخ؟ ألم يحن الوقت لتفحص إمكانية أن يكون الحضور المقلص لهذه المطالب في الحيز العام تعبيرا عن عجز (أو تشوه) مدني مبني في شكل النظام الذي أتيت أنفا على ذكر مبادئه؟ التشوه (الشلل) المدني ليس صفة لفرد أو نتيجة لبنية شخصية مختلة أو توجه أخلاقي فاسد لأفراد مصابين به، بل هو نتاج حكم تفاضلي، مع آخرين وإلى جانبهم، لكن بصورة مختلفة جوهريا. ينشأ التشوه المدني عندما يصبح الفرق بين أشكال حكم هؤلاء - اليهود - وحكم الآخرين - العرب - سمة بنيوية للنظام. إنه تشوه بنيوي يسم التناقض بين المساواة المدنية الرسمية التي يتباهى بها النظام وبين الحكم التفاضلي المكرس على المحكومين بواسطة

وبغية فهم ماهية النظام الذي أفرزه العنف المؤسس، يجب أن لا يتم البحث عن استهدافاته الخارجية، وإنما في ما تحول ليغدو مبادئ بنيوية لهذا النظام، هذه المبادئ التي من المفترض أن يضمنها ويحميها العنف المؤسس. سوف أعرض هنا بإيجاز ستة مبادئ بنيوية من هذا النوع، أو الغايات / الاستهدافات الستة للعنف المؤسس:

١- إيجاد فصل ومواجهة بين اليهود والعرب كشكل للعلاقات السائدة بينهم.

٢- توطيد وإرساء النظام على أساس من السيطرة التفاضلية وإقصاء العرب عن السلطة.

٣- قبوله العرب كمصدر تهديد دائم وبالتالي كمشكلة يجب معالجتها، وليس كمحكومين متساوين، من حقهم المشاركة في صوغ وبلورة النظام.

٤- تحويل "التهديد" إلى مجال اختصاص حصري للمنطق العسكري يتطلب تعظيما لا حدود له للقوة العسكرية وسرية في جميع الإجراءات المتبعة، ابتداء من جمع المعلومات عن "التهديد"، مروراً بإدارة نشر هذه المعلومات، وانتهاء بتحديد المشكلات والحلول المتمثلة بتلك "العمليات" اليومية.

٥- جعل العنف الممارس ضد العرب وما يجره عليهم من كوارث وويلات قابلا للتبرير والتسويف بصورة تجعلهم مستباحين لأعمال العنف.

٦- تجنيد مزدوج للمواطنين من أصل يهودي، سواء للخدمة في الجيش كجنود يلعبون دوراً في العمليات العسكرية ويخضعون للمنطق التنفيذي، أو كمواطنين مهيبين لرؤية التهديد الأمني، كون الجيش هو المسؤول عن إدارة هذا التهديد، كجزء من مواطنة سليمة أو على الأكثر كتشويش مؤقت قابل للتصحيح.

التمييز الذي أقامه وولتر بنيامين بين العنف المؤسس والعنف الحافظ، يفترض أنه عندما يحقق العنف المؤسس انتصاراً، فإن العنف الحافظ يصبح كافياً لضمان إنجازات العنف المؤسس وضمان ألا تظهر غايات أخرى تناقض تلك الغايات التي حددها (العنف المؤسس). ولكن منذ اليوم الأول لقيام الدولة أضحت غايات العنف المؤسس عرضة للتهديد حيث لم يعد يكفي ذكر العنف المؤسس للنظام كما هو متجسد في العنف الحافظ، بل تصبح هناك حاجة دائمة لتفعيل العنف المؤسس مجدداً. يمكن أن أسوق بإيجاز مجموعة من الغايات المناقضة لغايات العنف المؤسس، والتي لا

أجهزة عضوية وإخضاع مختلفة، والذي ينظم ويحدد تخوم مدى رؤيتهم، ويفرض مسبقاً قيوداً على حرية تعبيرهم ويملي آفاق العمل المتاحة أمامهم. التشوه المدني هو نتاج أجهزة حكم وسلطة يساهم المحكومون في صوغها - بوعي أو دون وعي، طوعاً أو قسراً - والتي تصوغهم بدورها.

إنه تشوه بنوي وليس شخصياً، لا يستطيع المواطنون الخاضعون لنظام معين التملص أو الإفلات منه. فهم لا يستطيعون دفع الضرائب بصورة أخرى، حتى إذا كانوا يعارضون زيادة كنوز الدولة بواسطة السيطرة على ممتلكات آخرين؛ وهم لا يستطيعون القبول بعدم التنقل في الحيز حتى لو كانت الطرق الموضوعة تحت تصرفهم شقت على أراض صودرت من آخرين، وهم يواجهون صعوبة في الكف عن دعوة أماكن إقامتهم بأسمائها فقط لأن هذه الأسماء لها واقع أسماء أماكن مدمرة؛ كذلك فإنه لا يمكنهم أيضاً عدم التأثر من المشاهد العمرانية والبساتين التي ظلت باقية في جزء من الأماكن؛ وحتى إذا كانوا يرغبون في تصحيح القليل من الظلم وبيع بيوتهم إلى لاجئين، فإنهم لا يستطيعون أن يجيزوا ذلك لأنفسهم طالما أنه لا يسمح للاجئين بالعودة. ولكن مهما بلغ حجم الجهود التي يبذلها الأفراد في محاولة للتغلب على هذا التشوه المدني، فإن التغلب التام عليه لن يكون ممكناً بدون تغيير النظام المسؤول عن إنتاجه.

إن الخطوة الأولى نحو تغيير النظام تتمثل في الإقرار بأن كل عملية من هذه العمليات العسكرية، كبيرة كانت أو صغيرة، هي جزء من ذلك العنف النظامي السلطوي الذي لا يؤسس وضعاً جديداً وإنما يصبون ويحفظ هذا النظام ذاته، النظام البائد الذي كان من المفروض منذ زمن بعيد أن يجد مكانه في متحف الأنظمة الظلامية البائدة.

الهوامش

- 1- إيجاد فصل ومواجهة بين اليهود والعرب كشكل للعلاقات السائدة بينهم.
- 2- توطيد وإرساء النظام على أساس من السيطرة التفاضلية وإقصاء العرب عن السلطة.
- 3- قولبة العرب كمصدر تهديد دائم وبالتالي كمشكلة يجب معالجتها، وليس كمحكومين متساوين، من حقهم المشاركة في صوغ وبلورة النظام.
- 4- تحويل "التهديد" إلى مجال اختصاص حصري للمنطق العسكري يتطلب تعظيماً لا حدود له للقوة العسكرية وسرية في جميع الإجراءات المتبعة، ابتداء من جمع المعلومات عن "التهديد"، مروراً بإدارة نشر هذه المعلومات، وانتهاء بتحديد المشكلات والحلول المتمثلة بتلك "العمليات" اليومية.
- 5- جعل العنف الممارس ضد العرب وما يجره عليهم من كوارث وويلات قابلاً للتبرير والتسويق بصورة تجعلهم مستباحين لأعمال العنف.

6- تجنيد مزدوج للمواطنين من أصل يهودي، سواء للخدمة في الجيش كجنود يلبون دوراً في العمليات العسكرية ويخضعون للمنطق التنفيذي، أو كمواطنين مهينين لرؤية التهديد الأمني، كون الجيش هو المسؤول عن إدارة هذا التهديد، كجزء من مواطنة سليمة أو على الأكثر كتنشيط مؤقت قابل للتصحيح.

التمييز الذي أقامه ولتر بنيامين بين العنف المؤسس والعنف الحافظ، يفترض أنه عندما يحقق العنف المؤسس انتصاراً، فإن العنف الحافظ يصبح كافياً لضمان انجازات العنف المؤسس وضمان ألا تظهر غايات أخرى تناقض تلك الغايات التي حددها (العنف المؤسس). ولكن منذ اليوم الأول لقيام الدولة أوضحت غايات العنف المؤسس عرضة للتهديد حيث لم يعد يكفي ذكر العنف المؤسس للنظام كما هو متجسد في العنف الحافظ، بل تصبح هناك حاجة دائمة لتفعيل العنف المؤسس مجدداً. يمكن أن أسوق بإيجاز مجموعة من الغايات المناقضة لغايات العنف المؤسس، والتي لا يمكن للعنف المؤسس للنظام، من أجل التصدي لها، أن يتوقف، لأن الفلسطينيين الذين طردوا من البلاد يطالبون بالعودة إليها؛ والسكان اليهود لا يعترفون بالحلول العسكرية كوسيلة وحيدة لخلق واقع؛ ويعلم الفلسطينيون المطرودون بأنهم مستعدون للصفح عن عنف الماضي وأن يتحولوا إلى جزء من دولة موحدة؛ ويعلم مواطنون يهود ممن لا تشكل العسكرية والحرب مجال اختصاصهم بأنهم لن يتجنّدوا للجيش إلا بعد تفحص إمكانيات غير عسكرية لتغيير الوضع؛ ويعبر مواطنون ومواطنات عن تطلعهم وتوقّعهم إلى وضع حد لحالة الحرب الدائمة؛ ويصطف يهود وعرب معا ليعبروا علناً عن أنهم ليسوا أعداء.

إن الوزن الحقيقي لهذه المطالب في الحيز العام - وكلها مطالب مدنية - يبدو هزيلاً. ولكن ألم يحن الوقت للكف عن تفسير الحضور المحدود لهذه المطالب - التي تعتبر في معظمها معقولة جداً - كتعبير عن أن اللاجئ لا يريدون العودة، وأن المواطنين من أصل يهودي يريدون الحرب، وأن اليهود والعرب متعاطشون بطبيعتهم للدم.. الخ؟ ألم يحن الوقت لتفحص إمكانية أن يكون الحضور المقصود لهذه المطالب في الحيز العام تعبيراً عن عجز (أو تشوه) مدني مبني في شكل النظام الذي آتيت أنفاً على ذكر مبادئه؟ والتشوه (الشلل) المدني ليس صفة لفرء أو نتيجة لبنية شخصية مختلة أو توجه أخلاقي فاسد لأفراد مصابين به، بل هو نتاج حكم تفاضلي، مع آخرين وإلى جانبهم، لكن بصورة مختلفة جوهرياً. ينشأ التشوه المدني عندما يصبح الفرق بين أشكال حكم هؤلاء - اليهود - وحكم الآخرين - العرب - سمة بنوية للنظام. إنه تشوه بنوي يسم التناقض بين المساواة المدنية الرسمية التي يتباهى بها النظام وبين الحكم التفاضلي المكرس على المحكومين بواسطة أجهزة عضوية وإخضاع مختلفة، والذي ينظم ويحدد تخوم مدى رؤيتهم، ويفرض مسبقاً قيوداً على حرية تعبيرهم ويملي آفاق العمل المتاحة أمامهم. التشوه المدني هو نتاج أجهزة حكم وسلطة يساهم المحكومون في صوغها - بوعي أو دون وعي، طوعاً أو قسراً - والتي تصوغهم بدورها.

إنه تشوه بنوي وليس شخصياً، لا يستطيع المواطنون الخاضعون لنظام معين التملص أو الإفلات منه. فهم لا يستطيعون دفع الضرائب بصورة أخرى، حتى إذا كانوا يعارضون زيادة كنوز الدولة بواسطة السيطرة على ممتلكات آخرين؛ وهم لا يستطيعون القبول بعدم التنقل في الحيز حتى لو كانت الطرق الموضوعة تحت تصرفهم شقت على أراض صودرت من آخرين، وهم يواجهون صعوبة في الكف عن دعوة أماكن إقامتهم بأسمائها فقط لأن هذه الأسماء لها واقع أسماء أماكن مدمرة؛ كذلك فإنه لا يمكنهم أيضاً عدم التأثر من المشاهد العمرانية والبساتين التي ظلت باقية في جزء من الأماكن؛ وحتى إذا كانوا يرغبون في تصحيح القليل من الظلم وبيع بيوتهم إلى لاجئين، فإنهم لا يستطيعون أن يجيزوا ذلك لأنفسهم طالما أنه لا يسمح للاجئين بالعودة. ولكن مهما بلغ حجم الجهود التي يبذلها الأفراد في محاولة للتغلب على هذا التشوه المدني، فإن التغلب التام عليه لن يكون ممكناً بدون تغيير النظام المسؤول عن إنتاجه.

إن الخطوة الأولى نحو تغيير النظام تتمثل في الإقرار بأن كل عملية من هذه العمليات العسكرية، كبيرة كانت أو صغيرة، هي جزء من ذلك العنف النظامي السلطوي الذي لا يؤسس وضعاً جديداً وإنما يصبون ويحفظ هذا النظام ذاته، النظام البائد الذي كان من المفروض منذ زمن بعيد أن يجد مكانه في متحف الأنظمة الظلامية البائدة.

الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني

٧.٢.١ دول: رؤية المستقبل

أ - تمهيد

في الطبعة العربية والطبعة العبرية من بحثي حول فشل "عملية السلام" (١٩٩٣-٢٠٠٠) وما تبع ذلك من تصاعد للعنف (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، تجاهلت السؤال المتعلق بمستقبل "حل الصراع" (غرينبيرغ ٢٠٠٧ أ، ٢٠٠٧ ب). فعلت ذلك عن وعي، لأن تحليل العقبات التي تقف في طريق السلام، وتحليل ديناميكيات تصاعد العنف، كان الهدف الأهم. الصراع السياسي في المستقبل، كما فكرت، ليس مرتبطا بالضرورة مع توافق على تحليل الماضي. مع ذلك، ففي كتابي الجديد "السياسة والعنف في إسرائيل/ فلسطين: الديمقراطية ضد الحكم العسكري" (غرينبيرغ، ٢٠١٠)، قرّرت أن أطلق نقاشا أوليا حول توقعات المستقبل.

هذه الورقة تطرح النقد الذي أراه لما يسمّى "حلّ الدولتين" و"حلّ الدولة الواحدة"، وهي تقترح رؤية بديلة تجاه احتواء الصراع في المستقبل، بدلا من إيجاد "حلّ". إن لرؤية الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني (الاتحاد) مستويات مختلفة لمؤسسات الدولة: دولتان قوميتان ديمقائيتان، وإدارة مشتركة تقع في القدس الموحدة كعاصمة، تقوم على التكافؤ في التمثيل، وسبعة أقاليم (أو دول فيدرالية) لكل منها استقلال نسبي. رؤية الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني "٧.٢.١" تستوحي نماذج الاتحاد الأوروبي، والمؤسسات الفيدرالية الألمانية، ولكنها تستند أساسا إلى تفسيره الخاص لنسيج العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية.

أية رؤية للمستقبل لا ترتبط فقط بفهم الواقع الحالي، بل بالمصالح والمعتقدات أيضا، كما أن التنفيذ الواقعي لتسوية سلمية يعتمد على الساحة الدولية، والسياق السياسي المحلي للمفاوضات، وعلاقات

* أستاذ في جامعة بن غوريون في بئر السبع. المقال مترجم عن العبرية.

المؤسسات الديمقراطية السياسية لا تحلّ الصراعات؛ إنها مصمّمة لاحتوائها بالمفاوضات وبتشريع التسويات التي تقوم بها نُخب تمثل الجماعة المسيطرة والجماعة المسيطر عليها. وفي غياب مؤسسات سياسية متفق عليها، يصبح العنف تعبيراً أساسياً عن الصراع، ووسيلة لتحقيق الأهداف. وتستخدم الجماعة المسيطرة مؤسسات الدولة لتحكم من طرف واحد، بما في ذلك زيادة الضغط العسكري، أما الجماعة الخاضعة، فتتدّ باستخدام العنف لتحصل على اعتراف بقيادتها، وشرعية لمطالبها.

مصمّمة لاحتوائها بالمفاوضات وبتشريع التسويات التي تقوم بها نُخب تمثل الجماعة المسيطرة والجماعة المسيطر عليها. وفي غياب مؤسسات سياسية متفق عليها، يصبح العنف تعبيراً أساسياً عن الصراع، ووسيلة لتحقيق الأهداف. وتستخدم الجماعة المسيطرة مؤسسات الدولة لتحكم من طرف واحد، بما في ذلك زيادة الضغط العسكري، أما الجماعة الخاضعة، فتتدّ باستخدام العنف لتحصل على اعتراف بقيادتها، وشرعية لمطالبها.

الديمقراطية حزمة من المؤسسات التي صممت في أوروبا نتيجة لصراع الطبقات وتشكيل الدول القومية. وكان الشرطان الأساسيان المسبقان للتحوّل الديمقراطي هما توازن القوة بين الطبقات المسيطرة والطبقات الخاضعة، والتخطيط الواضح للحدود (المادية والرمزية) التي تبيّن من هم المواطنون الذين يملكون الحق في المساواة. وفي غياب هذين الشرطين المسبقين، من الصعب جداً تشكيل مؤسسات ديمقراطية، وحتى إذا شكّلت، فسوف تواجه صعوبات في العمل كحاوية للصراعات، وسوف تميل إلى التدهور في اتجاه العنف: حروب أهلية، وأنظمة مستبدّة، أو كليهما. توسع أوروبا، على أية حال، كان يعتمد على قوتها الاقتصادية والعسكرية مقارنة ببقية العالم، وقد فرضت مؤسسات غير ديمقراطية بهدف أن تحكّم من طرف واحد. النضال الذي قامت به الشعوب الخاضعة لسيطرة حكام أوروبا، بحثاً عن الاعتراف، والقبول السياسي، لم يكن ليحتوي بمؤسسات الدولة، لأنها مفروضة من طرف واحد، من قبل قوة كولونيالية (استعمارية) إمبريالية.

العملية السلمية الإسرائيلية الفلسطينية كانت محاولة فاشلة لخلق تعاون وتزامن في فتح ثلاثة مجالات سياسية مختلفة: الإسرائيلي، والفلسطيني، والإسرائيلي/ الفلسطيني (غرينبيرغ، ١٩٩٤). العقبة الأساسية لتحقيق هذا الهدف كان الاتفاق على التحوّل

القوة بين طرفي الصراع. إن تفاعل الأزمات المحلية والدولية، واحتمال دعم طرفي الصراع مفاوضات سلمية، من العوامل الحاسمة في إيجاد فرص للتوصل إلى اتفاقية، ولتنفيذها بنجاح. إن اعتماد التغيير السياسي على سياق صلب للمفاوضات يجعل أيّ نقاش حول المستقبل تجريبياً وخطراً، وربما غير عملي. وهذا هو السبب الرئيس الذي يجعلني أميل إلى العمومية في وصف الاتحاد: إن هدفي هو تسهيل تخيل مؤسسات قادرة على احتواء الصراعات بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل مجتمعاتهم بسلام، لا توفير معادلة سهلة للحلّ.

التخيل شرط مسبق للتغيير السياسي، لكنه ليس كافياً على الإطلاق. القدرة السياسية على التفاوض والتنازل، وتوازن القوة، والسلطة في تنفيذ الاتفاقيات، لها أهمية حاسمة. كل هذه العوامل كانت غائبة في "العملية السلمية" خلال ١٩٩٣-٢٠٠٠، لانقص الرؤية المشتركة فقط. قائدان جماهيريان التزما بحلّ الدولتين، رابين وعرفات، وفشلا في الاتفاق على حدود دولتين، وأجّلا المفاوضات، ولم يتمّ الشروع في تفكيك الاستيطان. مع فشلها، والتغيرات الأخرى على الأرض، تعرّضت للخطر فرص تنفيذ حلّ الدولتين في المستقبل. ومنذ أيلول ١٩٩٣، يسّر حلّ الدولتين تخيلاً للمستقبل، بتجاهل الحاضر والماضي، بينما يطرح حلّ الدولة الواحدة في الأساس نقداً للحاضر والماضي، متجاهلاً تداعيات المستقبل. وأنا أعتقد أن أية تسوية مؤسّساتية واقعية يجب أن تأخذ الأزمنة الثلاثة بعين الاعتبار: الماضي والحاضر والمستقبل.

ب. التحوّل الديمقراطي وتفكيك الاستعمار والتخطيط المؤسّساتي

المؤسسات الديمقراطية السياسية لا تحلّ الصراعات؛ إنها



المصافحة التاريخية بين عرفات ورايين.

معينة، وولدت منها أوضاع مؤسساتية مختلفة جدا، علينا أن نفهم الصراعات المعينة في إسرائيل/ فلسطين حتى نصمم المؤسسات الضرورية لاحتواء الصراعات في النسيج الإسرائيلي الفلسطيني. وهذه مسألة تخطيط مؤسساتي، يعتمد نجاحه على الإرادة السياسية للنخبة، والدعم الشعبي الذي تنجح في تعبئته، من أجل أن تقيم المؤسسات المتفق عليها، وتضمن دعما لها. وهذا هو السبب الذي يسمح لنا بأن نتحدث عن رؤى المستقبل. حلّ الدولتين وحلّ الدولة الواحدة من رؤى المستقبل. نقدي الخاص يركز على أن كلا منهما يتجاهل تعقيدات تاريخ المجتمعات الإسرائيلية/ الفلسطينية ووضعها الحالي، والحاجة لاحتوائها من خلال مؤسسات تستطيع أن تيسر آليات لاحتواء الصراعات. وسوف أحتج بأنها لا توفر مؤسسات تستطيع أن تعمل كحاويات للصراعات الاجتماعية المتوقعة.

ج. ليس حلّ الدولتين وحلّ الدولة الواحدة: لماذا؟

حتى تشرين الأول ٢٠٠٠، كانت معظم الرؤية الشعبية تدور حول دولتين قوميتين منفصلتين، لكن ومنذ ذلك الوقت، أخذ حلّ الدولة الواحدة الثنائية القومية يكسب شعبية بين المثقفين الفلسطينيين، بسبب فشل عملية أوسلو (هلال، ٢٠٠٦). شخصا، أرى عيوباً كبيرة في كلتا الصيغتين، كما سأفسر هنا، وأستنتج أن هناك حاجة لتطوير أفكار جديدة لمؤسسات سياسية قادرة على تضمين مؤسسات الدولتين والدولة الواحدة معا. ولن أدخل في تفصيل حول تلك المؤسسات المحددة، التي تعتبر موضوع نقاش أوسع، وجلسات خبراء، وتحتاج إلى خيال سياسي، ومفاوضات وتنفيذ. ما أنوي عمله هو أن أفسر لماذا لا تبدو كل من الصيغتين مؤهلة للنجاح،

الديمقراطي. الانتخابات الفلسطينية. وعلى تأجيل تفكيك الاستعمار في المناطق المحتلة-إخلاء المستوطنات الإسرائيلية، وتأسيس السيادة الاقتصادية الفلسطينية، وإنهاء الحكم العسكري.

وطبقا لتحليلي الخاص (غرينبيرغ، ٢٠١٠) كانت الأسباب الرئيسة لفشل المفاوضات السلمية الإسرائيلية الفلسطينية ثلاثة: أ. نقص الشروط الديمقراطية المسبقة. توازن القوة والحدود الواضحة؛

ب. سوء فهم أساس لتعقيدات النظام الإسرائيلي المزدوج، السيطرة العسكرية. الديمقراطية؛

ج. المصلحة الإسرائيلية، والقدرة على فرض نموذج مبسط من الديمقراطية، مع تجاهل الحاجة إلى تفكيك الاستعمار.

وإذا كانت العوامل الأساسية التي تمنع عملية سلمية ناجحة هي علاقة القوة غير المتساوية بين إسرائيل وفلسطين، والحدود غير الواضحة التي خلقت مجالات سيطرة متداخلة، فإن متطلبات الأمر كانت تستلزم أن تتم موازنة القوة الإسرائيلية بتدخل دولي، وأن تدرك الحاجة إلى تشكيل مؤسسات سياسية قادرة على احتواء الصراعات، بفتح المجال للمجال للتمثيل والتوسط في المجالات الثلاثة.

التناقض الأساسي يقع بين الديمقراطية والاستعمار. فبينما تستند الديمقراطية في الدولة القومية إلى الاعتراف بالمواطنة المتساوية، يفرض الاستعمار حكما خارجيا على شعب تحت الاحتلال، ويعلن سيادته على مصالح المحتلين. والنظام الإسرائيلي يقوم بمحاولة إخفاء هذا التناقض عن طريق "ثنائية نظام ديمقراطي-عسكري": داخل حدود ١٩٤٩-١٩٦٧ توجد ديمقراطية رسمية، وفي الضفة الغربية وغزة يوجد حكم عسكري (غرينبيرغ، ٢٠٠٨).

هذا النظام الثنائي يعرف ساحتين سياسيتين مختلفتين: الصراع الديمقراطي من أجل الحقوق المدنية المتساوية داخل الحدود السيادية المعروفة لإسرائيل، والسياسة الفلسطينية تحت الاحتلال. هاتان هما الساحتان السياسيتان الإسرائيلية والفلسطينية، وهناك على أية حال ساحة ثالثة ذات علاقات متداخلة تضم الأفراد والجماعات والمنظمات والمؤسسات الخاصة بالمجتمعين، وتخلق الساحة السياسية الإسرائيلية-الفلسطينية. النفوذ المركب بين هذه الساحات السياسية الثلاث منع حلا سلميا للصراع القومي، وسوف يستمر كعامل حاسم في المستقبل.

ولأن الديمقراطية صممت في أوروبا بالضبط لاحتواء صراعات

يقوم حلّ الدولتين على النموذج الأوروبي للدول القومية، كما يقوم حلّ الدولة الواحدة على نموذج الديمقراطية الليبرالية الأوروبية. ولا يعكس أي من النموذجين الواقع السياسي والثقافي والعسكري في إسرائيل/ فلسطين، ولا يقدم أي منهما انتقالا فعالا من الحكم الثنائي العسكري-الديمقراطي الحالي. إن الانتقال من الواقع الحالي إلى واحد من النموذجين يبدو بعيد الاحتمال، وأقرب إلى خلق التوتر، وغير قادر على احتوائه بعد التنفيذ.

المقدسة للدولتين موجودة في إسرائيل/ فلسطين، وتوفر وصول حرّ إليها، متفق عليه، هو شرط ضروري لاحتواء التوترات الدينية، وفصل الدين عن القومية.

وهناك، من وجهة نظري، عقبتان إضافيتان كبيرتان أمام حل الدولتين: الديمقراطية والأمن. إن حلّ الدولتين يفترض أن إسرائيل هي دولة اليهود، والاعتراف بإسرائيل كذلك طرح بالفعل في المفاوضات (لوسيتك، ٢٠٠٨). وتكمن المشكلة في أن ١٨٪ من مواطني إسرائيل فلسطينيون، وهم لا يستطيعون أن يقبلوا وضعهم الحالي الأدنى الخاضع للتمييز، حتى لو وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية. هذا يعني أن حلّ الدولتين يبقى على الصراع القومي داخل حدود الدولة اليهودية، ولن يستطيع احتواءه بوسائل ديمقراطية للتبثيل المتساوي.

الأمن هو المشكلة الأكثر أهمية في الخطاب الإسرائيلي، خصوصا بسبب الماضي المأساوي لليهود في أوروبا والهولوكوست، كما أنه متجدّد أيضا في النصوص الدينية القديمة. وكما سبق أن أوضحنا، فإن أسطورة خالدة وتاريخية حول عدم المساس بالأمن أصبحت أسطورة قومية منذ العام ٢٠٠٠، وليس من المحتمل أن يتمّ الافتراض أن الإسرائيليين سيسمحون لجيرانهم الفلسطينيين بإنشاء قوة عسكرية قادرة على مقارعة الجيش الإسرائيلي. في جميع المفاوضات، يعتبر تجريد الدولة الفلسطينية من السلاح شرطا إسرائيليا مسبقا وواضحا. على أية حال، وعلى افتراض حدوث توتر في المستقبل، فسوف تستطيع إسرائيل أن تعيد احتلال الدولة الفلسطينية، أو، ما هو أقرب إلى الاحتمال، فإن الدولة الفلسطينية لن تصل قط إلى مستوى الدولة المستقلة التي تحمي نفسها، وسيظلّ لدى المعارضة الفلسطينية سبب قوي للاستمرار في العنف ضد الدولة الإسرائيلية القوية. وبعد الانسحاب من الأراضي المحتلة،

ولماذا يمكن لمزيج منهما أن يشكل فكرة أفضل، وما هي المشكلات العصبية التي يمكن أن تحلّ بالصيغة الموحدة؟.

يقوم حلّ الدولتين على النموذج الأوروبي للدول القومية، كما يقوم حلّ الدولة الواحدة على نموذج الديمقراطية الليبرالية الأوروبية. ولا يعكس أي من النموذجين الواقع السياسي والثقافي والعسكري في إسرائيل/ فلسطين، ولا يقدم أي منهما انتقالا فعالا من الحكم الثنائي العسكري-الديمقراطي الحالي. إن الانتقال من الواقع الحالي إلى واحد من النموذجين يبدو بعيد الاحتمال، وأقرب إلى خلق التوتر، وغير قادر على احتوائه بعد التنفيذ.

يفترض نموذج الدولتين عودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ (مع تبادل أراض في نطاق ضيق متفق عليه) وإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، تتصل بممرّ يقطع أراضي تحت السيادة الإسرائيلية. هذا الحلّ يفترض حدودا معترفا بها تفصل بين الدولتين، وقوات عسكرية تستطيع ضبط الحدود وحماية المواطنين. يبدو تخطيط الحدود وحمايتها الفاعلة مهمة شبه مستحيلة، عند النظر إلى التداخل المشترك للسكان، خصوصا في منطقة القدس. أكثر التنازلات راديكالية، مما قدمه المفاوضات الإسرائيلي حول القدس، لم تحلّ قط مسألة المناطق المختلطة، وبالتأكيد مسألة السيادة على الأماكن المقدسة في جبل الهيكل. المشكلة الرئيسة في إنشاء دولتين منفصلتين هي كون الأرض غير قابلة للقسمة بسبب حجمها الصغير وتقارب بيوتها، ومدنها وبلداتها، واعتماد الجميع على طرق مشتركة، وهواء، وماء، ومطارات، وموانئ، وشواطئ (وايزمان، ٢٠٠٧). إن استحالة التقسيم المادي للقدس والأماكن المقدسة تمثل رمزا غير قابل للقسمة في الأرض المقدسة، في نظر اليهود والمسلمين. إن الأرض واحدة بالنسبة للطرفين؛ بمعنى أن إسرائيل هي فلسطين، وفلسطين هي إسرائيل. وجميع الأماكن

وهناك، من وجهة نظري، عقبتان إضافيتان كبيرتان أمام حل الدولتين: الديمقراطية والأمن. إن حلّ الدولتين يفترض أن إسرائيل هي دولة اليهود، والاعتراف بإسرائيل كذلك طرح بالفعل في المفاوضات (لوستيك، ٢٠٠٨). وتكمن المشكلة في أن ١٨٪ من مواطني إسرائيل فلسطينيون، وهم لا يستطيعون أن يقبلوا وضعهم الحالي الأدنى الخاضع للتمييز، حتى لو وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية. هذا يعني أن حلّ الدولتين يبقى على الصراع القومي داخل حدود الدولة اليهودية، ولن يستطيع احتواءه بوسائل ديمقراطية للتمثيل المتساوي.

للتأكيد على الطبيعة غير الديمقراطية للاحتلال العسكري الإسرائيلي والدولة اليهودية، أكثر من كونه يهدف إلى وضع قواعد سياسية يمكنها احتواء الصراع في المستقبل. إن المؤسسات الديمقراطية الرسمية ليست ضمانا للاستقرار السياسي. بالعكس من ذلك، ففي العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية قد تكون الديمقراطية واحدة من مصادر الصراع، بحيث تشجع السباق الديمغرافي والنزاعات حول الهجرة (حقّ العودة الفلسطيني والقانون اليهودي للعودة). إن دولة ديمقراطية واحدة دون إضافات مؤسسية سياسية يتوقع أن تعزز تسييس الديانة واستقطاب الاتجاهات القومية الإثنية الأكثر تطرفا.

د. رؤية الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني :

دول ١-٢-٧

مع وجود العقبات في الحلين، يجب أن يبذل مجهود كبير من التخطيط المؤسسي، بهدف ابتكار خرائط عمل سياسية تكون قادرة على احتواء الصراع من خلال الاتفاق على قواعد اللعبة التي ينتج عنها تمثيل وحوار. هذه المؤسسات يجب أن تحتضن السمات الإيجابية في كلّ من حلّ الدولتين وحلّ الدولة الواحدة، وأن تغلب على العقبات في كلّ منهما. مثل هذا يجب أن يكون مزيجا خلافا من مؤسسات الوحدة، والكونفدرالية، والفيدرالية، مع حكومتين قوميتين منفصلتين، وإدارة مشتركة (حكومة الاتحاد)، وسبع دول إقليمية.

الحكومتان المنفصلتان يجب أن تديرا كل شيء يمكن أن يكون منفصلا: الأرض، التعليم، الصحة، الشرطة، الحكومة المحلية، السياحة، الثقافة، الديانة، الرياضة، الخ. والحكومة الاتحادية يجب أن تدير كل شيء لا يمكن أن يقسم: البنية التحتية، الاتصالات،

واستمرار العنف الفلسطيني، لن يكون من غير المتوقع الافتراض أن حركة سياسية تصحيحية قد تفوز في الانتخابات في إسرائيل، وتطالب بإعادة احتلال الدولة الفلسطينية. ومن الواضح أن غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يتمسكون بحلّ الدولتين، يرون ذلك عبر وجود العداء وفقدان الثقة، وهم أن كلّ طرف يمكن أن تكون له دولته المنفصلة، وأن يتخلّص من "الآخر". على أية حال، فإن الإسرائيليين والفلسطينيين يعيشون على أرض واحدة مشتركة، ولن يدوم بينهما سلام دون تقبل هذه الحقيقة الأساسية، ودون الاعتراف المتبادل بحقوق "الآخر" (راز كركوتسكين، ٢٠٠٧).

المشكلة، بوضوح، هي أن فرص الفشل لدى حلّ الدولة الواحدة أكبر. العقبة الأكثر وضوحا هي أن كلا من الجماعتين القوميتين تفضل البقاء مستقلة غير معتمدة وغير مقيدة بالآخر. الآن، كل من الجماعتين القوميتين محكومة بالعداء المشترك. وفي حالة الاعتراف المتبادل، فإن أكبر تحول إيجابي يمكن أن نتوقعه هو التغيير السياسي نحو تأكيد الذات، على قاعدة التاريخ المستقل والثقافة الخاصة، لا على العداء والخوف. إن فكرة الدولة الحرة قد تكون جذابة من ناحية المبدأ، لكنها قد تكون خطيرة أيضا إذا نفذت، إذا تذكرنا تاريخ الصراع وذاكرته وعدم كفاءة المؤسسات الديمقراطية لاحتوائه. وسوف يقوم القوميون المتطرفون بعرقلة ذلك بسهولة، باستخدام العنف، وتحريض المشاعر القبلية للخوف من الآخر.

إن دولة ديمقراطية واحدة سوف تحرّض على السباق الديمغرافي، وتعزز المخاوف الديمغرافية المتبادلة. وبدلا من فتح أفق سياسي لبرامج جديدة وقضايا في المجتمع المدني، مشتركة بين اليهود والفلسطينيين، فإن حلّ الدولة الواحدة سيعمل على مأسسة التحريض القومي من كلّ طرف ضدّ الآخر، وتحييد الفضاء السياسي لإمكانيات المصالح المشتركة. ويبدو أن حلّ الدولة الواحدة، طرح



الاحتلال والفصل العنصري: جدران، أسلاك شائكة، وشوارع أحادية الاستخدام.

الفجوة الاقتصادية بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد تكون العامل الثاني، التي - إذا لم تصمم، ويخطط لها، وتنفذ - قد تقلص الدعم السياسي للاتفاقات، وفي النهاية تخرج العملية عن طريقها. إن الدافع الأول، فلسطين وإسرائيل، نحو التفاوض، كان اقتصادياً: أراد الإسرائيليون أن يشاركوا في اقتصاد العولمة، وأراد الفلسطينيون وظائف مستقرة، واستثمارات، ونموًا (شافير وبيلد، ٢٠٠٢؛ سافير، ١٩٩٨؛ هاس، ١٩٩٦). وفي النهاية، حقق الإسرائيليون أهدافهم، ولم يحققها الفلسطينيون (روي، ٢٠٠١؛ فرسخ، ٢٠٠٥). وكل اتفاقية اقتصادية في المستقبل يجب أن تصمم كي تغلق الفجوة من خلال تدخل الدولة، وأن توازن قوة التكنولوجيا الإسرائيلية، والمؤسسات المالية، والصناعة. إن السيطرة الاقتصادية للنخبة الإسرائيلية تساعد على الاستفادة من "السوق الحرة" بغض النظر عما إذا كانت تلك "مناطق تجارة حرة" أو "اتحادات جمركية". إن الترتيبات الاقتصادية للاتحاد يجب أن تعمل ضد وجود صلة مباشرة بين الهوية والرفاهية المادية، وإلا فإن حالة من الانفجار سوف تنتج عن ذلك.

السياسة الاقتصادية يجب أن يجري تخطيطها حتى توازن الفجوات الاقتصادية، خصوصاً بين إسرائيل وفلسطين، وأيضاً

المياه، الطاقة، المواصلات، البيئة، الأماكن المقدسة، القدس. مؤسسات الاتحاد يجب أن تكون مستقلة عن أي تغييرات سكانية، مثلاً، يجب أن تكون مستندة إلى التكافؤ، الفيتو المتبادل، وربما، خصوصاً في السنوات الأولى، مشاركة جهة دولية ثالثة قادرة على التوسط حول الخلافات والتوصل إلى تسويات. وعلى الاتحاد أن يستأصل الخوف الديمغرافي الذي تخلقه الديمقراطية، وخصوصاً، خوف اليهود من حق الفلسطينيين في العودة، وخوف الفلسطينيين من الهجرة اليهودية، والتوسع الجغرافي، والطرود. التغييرات الديمغرافية يجب أن تمثل بشكل ديمقراطي في الدولتين القوميتين، لكن مؤسسات الاتحاد يجب أن تؤسس على قاعدة التكافؤ.

هناك قضيتان أكثر تعقيداً هما الأمن والاقتصاد، وهما تستحقان العناية المكثفة والقوى المبدعة، إضافة إلى الدعم من المؤسسات الدولية. ليس من المحتمل على الإطلاق أن ينجح حل سلمي دون أن يدعم من قبل قوة سلام دولية معدة لحماية الفلسطينيين من القوات العسكرية الإسرائيلية، مع تجريد كامل للمدنيين من السلاح، يهودا وفلسطينيين. قوات السلام الدولية يجب أن تكون لها مهمة واضحة ومحددة، وذلك أساسي للنجاح، لأن استمرار العنف هو العامل الأساسي في تخريب أية اتفاقية سياسية.

داخل التجمّع القومي لكل منهما . هذا هو واحد من أهم أهداف إدارة الاتحاد، وأهداف الدول الإقليمية السبع، التي سترسم من خلال طبقات لفجوات اقتصادية بارزة بين المناطق . الإدارة المركزية سوف تجمع الضرائب وتوظفها من خلال منطق المساواة . النموذج الذي أضعه في ذهني هو النظام الفيدرالي المالي الألماني . والمبدأ هو أن تقوم إدارة الاتحاد بجمع ضرائب تصاعديّة طبقاً لثروة المناطق المتميزة، وأن تقوم بعد ذلك بتوزيعها طبقاً لعدد المواطنين في كل ولاية، ولحاجاتهم . إضافة إلى ذلك، فإن جهاز الأمن الاجتماعي سيعمل بالمنطق نفسه فيما يتصل بالأفراد والعائلات . هذا الجهاز يجب أن يكون التخطيط له جيداً على المستويات التقنية والمهنية والإدارية، وسوف يحتاج إلى النصح من المؤسسات الدولية .

تقسيم كل دولة قومية إلى ثلاث دول إقليمية أو أكثر ليس له هدف المساواة الاقتصادية وحسب، وإنما المنطق التعددي والتمثيلي الديمقراطي أيضاً . الدول الإقليمية المختلفة قد تكون لها أولويات ثقافية ودينية مختلفة جداً، وعلاقات اجتماعية مركبة . الفروق بين تل أبيب والقدس، غزّة ورام الله، نماذج لهذه الاختلافات القومية الداخلية . والتقسيم إلى دول إقليمية، وتشكيل برلمانات محلية، ومشاورات ديمقراطية في كل دولة، وربما تشريع محلي، من المتوقع أن تفتح الأفق لثقافة تعددية، ولمجتمعات متعددة الديانات، وهو ما يمكن أن يتمّ تجاهه، أو أن يكبت، أو ألا يتمّ الاعتراف به، داخل هويتين قوميتين "كبيرتين" .

هـ. التدخل الدولي

بتوفر اقتصادها، وجيشها، وقوتها السياسية، حاولت الحكومة الإسرائيلية أن تفرض ظروفاً لا يمكن قبولها من قبل الفلسطينيين . وقد أبتت إسرائيل على دورها السيادي في الفترة الفاصلة بين المفاوضات، ومنعت الحوار وجسّر الفجوات بين الأطراف . واعتقد الفريق الإسرائيلي المفاوضات أن عليه أن يمنع تدخل طرف ثالث، للتوسط بين الجانبين، لأنه توقع أن يكون الطرف الثالث مؤيداً لمطالب الفلسطينيين (سافير، ١٩٩٨) . أما استنتاجي الخاص فهو، أنه من أجل التوصل إلى اتفاقية، فهذا بالضبط ما يجب أن يتمّ: في غياب تدخل دولي يتوجه بوعي لموازنة قوة إسرائيل، وغياب تقليص للدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الأميركي والأوروبي، لا يمكن التوصل إلى اتفاقية عادلة ودائمة . في المفاوضات المباشرة، لا

أتوقع أي تنازل أساس من قبل المفاوضين الإسرائيليين، وإذا قبل مفاوض فلسطيني شروط إسرائيل، بسبب الضعف الفلسطيني والاعتماد، فإن تنفيذ الاتفاقية سيفشل، لأن ممثلين فلسطينيين آخرين سيرفضون ذلك أو يعرقلونه .

منذ ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٨ دعمت عدة إدارات أميركية موقف المعتدلين الإسرائيليين في أفضل الحالات (بيل كليتون)، أو التقت مع أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفاً (جورج دبليو بوش) (خالدي، ٢٠٠٤) . الحالة الوحيدة التي لعب فيها التدخل الدولي دوراً إيجابياً في التفاوض السلمي الإسرائيلي، بمعنى موازنة موقف القوة الإسرائيلي، كان في العلاقات مع الدول العربية . كان الأول جيمي كارتر، في مفاوضات كامب ديفيد بين مناحيم بيغن وأئور السادات (١٩٧٨)، وكان الثاني جورج هـ. بوش (الأب)، حين أجبر الحكومة الإسرائيلية على حضور مؤتمر مدريد (١٩٩١) . في الحالتين، أثرت التدخلات بشكل مباشر على السياسات الإسرائيلية الداخلية، وعززت ممثلين يدعمون السلام والتسوية . في المجال الإسرائيلي الفلسطيني، تبدو الحاجة إلى التدخل الدولي أكبر، وهي تعتمد بوضوح على السياق الدولي، لا على التطورات المحلية فقط .

منذ انتخاب باراك أوباما كرئيس جديد للولايات المتحدة، ارتفعت التوقعات حول الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتفاوض بشأن اتفاقية سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية . الضغط الدولي على إسرائيل ضروري بالطبع كشرط مسبق، من أجل موازنة القوة في مواجهة الفلسطينيين . وعلى أية حال، فإذا كان الضغط يهدف إلى تنفيذ حل الدولتين، فأنا أخشى أنه محكوم بالفشل . الضغط قد يؤدي إلى تعزيز الميل الإسرائيلي لفرض شروط غير مقبولة على الفلسطينيين، ثم اللجوء إلى لومهم على الفشل . كانت هذه هي الإستراتيجية الإسرائيلية منذ ١٩٤٧، التي تمّ تنقيحها في حل الدولتين، واتفاقيات أوسلو، وقمة كامب ديفيد (ميتال، ٢٠٠٦) .

الهدف العام من المفاوضات يجب ألا يكون تأسيس دولتين أو دولة واحدة، بل إلغاء السيطرة الإسرائيلية على الأرض، وإقامة مؤسسات سياسية تكون قادرة على احتواء التوترات المتوقعة في المستقبل في ثلاث مناطق مختلفة، إسرائيل، وفلسطين، وإسرائيل/فلسطين . على أية حال، فإن خطة كبيرة كهذه لا يمكن أن تبدأ خلال

بها، وصممنا المؤسسات وقوانين اللعبة للتغلب عليها، فقد تنبثق رؤية ما إيجابية تجاه المستقبل. لن يكون من المحتمل أن يأتي ذلك بالمسيح، كما أنه لن يحملنا إلى الفردوس، لكن الصراع اليومي بين الأفراد والجماعات يمكن أن يحلّ بالاعتراف المتبادل والحوار، وذلك أكثر مما نملكه الآن.

بيبلوغرافيا

- Farsakh, L. (2005) *Palestinian Labour Migration to Israel, Labour Land and Occupation*, London and New York: Routledge.
- Grinberg, L. L. (1994) "A Theoretical Framework for the Analysis of the Israeli-Palestinian Conflict", *International Review of Sociology*, 1: 68-89.
- (2007a) *Imagined Peace: on Borders and Discourse, Politics and Violence*, Ramallah: MADAR (Arabic)
- (2007b) *Imagined Peace, War Discourse – on the Failure of Leadership, Politics and Democracy in Israel 1992-2006*, Tel Aviv: Resling. (Hebrew).
- (2008a) "Israel's Dual Regime Since 1967" MIT-EJMES, 3: 59-80.
- (2008b) "Economic strangulation ring: Three turning points in forty years of economic-military control", *Theory and Criticism*, 30 (Hebrew)
- (2010) *Politics and Violence in Israel/Palestine, Democracy vs. Military Rule*, London: Routledge.
- Hass, A. (1999) *Drinking the Sea at Gaza, Days and Nights in a Land under Siege* London: H. Hamilton.
- Hillal, J. (2007). *The Demise of the Two State Solution*, London: Zed Books.
- Khalidi, R. (2004) *Resurrecting Empire, Western Footprints and America's Prilous Path in the Middle East*, Boston: Beacon Press.
- Lustick, I. (2008) "Abandoning the Iron Wall: Israel and 'The Middle East Muck'", *Middle East Policy*, 15: 30-56.
- Meital, Y. (2006) *Peace in Tatters: Israel, Palestine and the Middle East*, Bolder, Colorado: Lynne Reiner Publishers.
- Raz-Krakotzkin, A. (2007) *Exile et souveraineté: judaism, sionisme et pensée binationale*, Paris: La Fabrique.
- Roy, S. (2001) "Decline and Disfigurement: The Palestinian Economy After Oslo" in *The New Intifada*, ed. Carey, R., London: Verso.
- Savir, U. (1998) *The Process*, Tel Aviv: Yediot Aharonot. (Hebrew).
- Shafir, G. and Peled, Y. (2002) *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship*, New York: Cambridge University Press.
- Weizman, E. (2007) *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation*, London and New York: Verso.

الوضع العنيف الذي تخلقه السيطرة العسكرية الإسرائيلية، والخنق الاقتصادي للفلسطينيين، وعدم الاعتراف بالحكومة المنتخبة في غزة. إن من الضروري التوصل إلى هدنة فاصلة، من أجل تغيير ذلك كله، وتسهيل البدء في مفاوضات خلاقة وبناءة. العناصر الأساسية في الهدنة هي دخول قوة سلام دولية إلى الأراضي المحتلة، والسماح بالتحرك الحر للفلسطينيين، وبالنمو الاقتصادي، والبدء في إخلاء المستوطنات اليهودية. و فقط بعد توقيع الهدنة، وشعور الفلسطينيين والإسرائيليين ببعض الراحة، والشروع في إعادة بناء الثقة، يمكن تخيل مستقبل جديد. حينئذ فقط يمكننا أن نبدأ في بناء مستقبلنا المشترك في إسرائيل/ فلسطين.

خلاصة

إن الإرادة الطيبة والنوايا الطيبة لا تستطيع أن تنهي تاريخاً معقداً من علاقات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. هناك حاجة إلى جهود تقنية ومهنية واقتصادية وسياسية عظيمة للتخطيط لحلّ إبداعي يمكن الوثوق به والموافقة عليه من قبل الشعبين. في هذا الصراع، لا يوجد منتصرون؛ الإسرائيليون والفلسطينيون يخسرون، بالرغم عن النجاح المادي للإسرائيليين، مقارنة بالفلسطينيين. النجاح الإسرائيلي يفرّق، وحكمهم للفلسطينيين خلق عقبات كبيرة أمام أية تسوية متفق عليها، كما خلق غياباً صامداً للرؤية المستقبلية. في هذه الحالة، يفقد الشباب الإسرائيلي حجته للعيش في هذه البلاد، وتفقد كل المكاسب المادية والانتصارات العسكرية معناها.

إن الشباب، من الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون شيئاً من الرؤية الإيجابية لمستقبلهم، لا مئة سنة أخرى من سفك الدم والدموع. إن الأفكار المثارة هنا جدلية، تثير النقاش، لكنها لا تتجاهل العقبات المتوقعة، كما فعلت عملية أو سلو السلمية.

العقبات ليست في المتطرفين القوميين والدينيين. فهذه خصومة سياسية يمكن أن تحوّل إلى أقلية معارضة، إذا كانت لدى القيادة الإسرائيلية والفلسطينية المعتدلة شجاعة لمواجهةهم. العقبات الرئيسية تكمن في الحجم الصغير للأرض المقدسة موضوع النزاع، والفجوات الاقتصادية، وعلاقات القوة غير المتوازنة، واستحالة الانفصال الكلي أو الوحدة الكلية. إذا واجهنا العقبات، واعترفنا

الجدل في صالح حلّ "مُولد" لدولة واحدة

الفلسطيني هو النموذج الذي يوفر الفرص لحلّ عادل ودائم لهذا الصراع.

هذه الورقة تقترح أن الموقفين غير قابلين للمصالحة بقدر ما يظهران من النظرة الأولى، غير أن المصالحة المقترحة لها فوائد شرعية دولية سياسية ودبلوماسية معتبرة.

تقديم

يبدأ هذا المقال، كنقطة انطلاق سياسية، من الإدراك أن بؤرة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هي أنه صراع بين دولة استيطانية كولونiale، هي دولة إسرائيل، دولة الفصل العنصري في صميمها، وبين سكان محليين في فلسطين، هم الشعب الفلسطيني العربي؛ أما كنقطة انطلاق زمنية فيبدأ من تاريخ إنشاء الصهيونية السياسية،

ملخص

كان الموقف الذي تبنيه دائما هو أن محصلة جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين، إذا ما نظر إليها ككل، سوف تشكل دفاعا مهما عن الحقوق الفلسطينية، وستكون موضوعا لقيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، التي تشكل أفضل إطار مرجعي لحلّ عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وكان موقفي أن نموذج حلّ الدولة الواحدة للصراع الإسرائيلي

*أستاذ مساعد في جامعة القدس (أبو ديس والقدس)، في معهد دراسات المنطقة، وبرنامج الدراسات الإسرائيلية؛ زميل شرف في معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر، ومعهد الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية في جامعة دورهام؛ ورئيس البيت؛ جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان في إسرائيل، وماباب: حركة مقاومة الأبرتهايد في فلسطين. المقال مترجم عن الانكليزية.

وتحديدا من انطلاق الكونغرس الصهيوني الأول، الذي عقد في مدينة بازل، في سويسرا، العام ١٨٩٧؛ وكنقطة انطلاق معيارية فيبدأ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العام ١٩٤٨.

السياقات التاريخية

والقانونية قبل ١٩٤٧

تم تأسيس الحركة الصهيونية في الكونغرس الصهيوني الأول، الذي عقد برئاسة مؤسس الصهيونية السياسية، تيودور هرتسل، ونتج عنه، إضافة إلى أمور أخرى، تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية من أجل أرض إسرائيل، والصندوق القومي اليهودي، بهدف نهائي، هو إقامة "دولة يهودية" على أرض فلسطين.

حققت المنظمة الصهيونية العالمية أول اختراق دبلوماسي لها العام ١٩١٧، بعد جهود دبلوماسية مثابرة لمدة عقدين، وتجنيد للقوى في اتجاهات متعددة (لم ينجح منها شيء)، وذلك عندما حصلت أخيرا على دعم الإمبراطورية البريطانية، ممثلا بكتاب مؤرخ في ٢ تشرين الثاني من ذلك العام، يعرف باسم "وعد بلفور"، وهو موقع من اللورد آرثر بلفور، وزير الخارجية البريطانية، ويخاطب اللورد ليونيل روتشيلد بما نصه:

تنظر حكومة صاحب الجلالة بعطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وسوف تستخدم أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، ومن المفهوم بوضوح أنه لن يتم عمل ما يمكن أن يسبب إجحافا للحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية التي تعيش في فلسطين، أو لحقوق اليهود والوضع السياسي الذي يتمتعون به في البلدان الأخرى.

الاختراق الدبلوماسي السابق حصل على دعم أكبر، في اختراق قانوني دولي لاحق، دمج جوهر وعد بلفور في بنود الانتداب على فلسطين، الذي أقرته عصبة الأمم (المادة ٤) ومنحه لجلالته البريطانية مجلس عصبة الأمم العام ١٩٢٢. وأدى انتداب عصبة الأمم في فلسطين إلى إقرار دولي بمزاعم الصهيونية السياسية بشأن وجود علاقة تاريخية بين "الشعب اليهودي" وفلسطين (التي يشار إليها من قبل الصهيونية السياسية باسم "أرض إسرائيل") وإلى "تعاون من قبل كل اليهود الذين لديهم استعداد للمساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي". أما الاعتبارات التي قادت الإمبراطورية

البريطانية، ومن بعدها الإمبراطورية الأميركية، إلى منح مساندتهما لمساعي الصهيونية السياسية في فلسطين، ثم لاستمرار وجود دولة إسرائيل، بالمفهوم الصهيوني السياسي، فتبدو وكأنها لخصت تقريبا من قبل الرئيس الأميركي الراحل ريتشارد نيكسون، الذي عندما سأله الحاخام باروخ كورف، مستشار نيكسون اليهودي، لماذا يتعين على الولايات المتحدة أن تستمر في دعم الحكومة الإسرائيلية في حدود ثلاثة بلايين دولار سنويا؟، سخر قائلا: "ولماذا لا؟ إسرائيل تكلف الولايات المتحدة أقل من الأسطول السادس" (وردت في مقابلة رفائيل باشان مع الحاخام كورف، يديعوت أحرونوت، ٥ آذار ١٩٧٦).

بعد الحرب العالمية الثانية، وفي أعقاب الهولوكوست التي أصابت مجتمعات "غير الآريين" و"الشاذين"، مثل المثليين والرحل (كالعجبر)، واليهود، من قبل الاحتلال النازي لأوروبا، أصبحت الصهيونية السياسية هي المدرسة السائدة داخل الحركة الصهيونية، وهُمشت الأصوات المنشقة مثل مدرسة الصهيونية الروحية التي أسسها آشر غينسبورغ (آحاد هعام)، معارضا فكرة "الدولة اليهودية".

بحلول نيسان العام ١٩٤٧، ومع انحسار الإمبراطورية البريطانية إثر الحرب العالمية الثانية، وعلى خلفية تسارع احتمالات الحرب بين السكان المحليين في فلسطين من أبناء الشعب العربي الفلسطيني (الذي كان عدده في ١٩٤٧ حوالي ١،٨٠٠،٠٠٠) والمجتمع اليهودي لمستوطني الصهيونية السياسية في فلسطين (الذي وصل عدده في ١٩٤٧ إلى حوالي ٦٠٠،٠٠٠ في المدن وفي ٢٦٤ من المستوطنات الريفية) طلبت بريطانيا العظمى من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تأخذ في الاعتبار مسألة مستقبل حكومة فلسطين.

وفي تشرين الثاني ١٩٤٧، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة ١٨١، الذي حمل عنوان "حكومة المستقبل في فلسطين"، موصيا بتقسيم فلسطين إلى "دولة يهودية"، و"دولة عربية"، و"كيان منفصل" في مدينة القدس، على أن ترتبط الأجزاء الثلاثة معا باتحاد اقتصادي، وأن تخضع لمؤسسات ديمقراطية واشترطات للمواطنة كما وضعت في الفقرة C من القرار (الجزء الأول C، الإعلان).



السياقات التاريخية

والقانونية بعد ١٩٤٧

بالتزامن مع نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين، أعلنت المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية من طرف واحد، وفي انتهاك صارخ لأعمال لجنة الأمم المتحدة للمصالحة في فلسطين، إقامة دولة إسرائيل، مدعية شرعية دولية من بنود قرار الأمم المتحدة ١٨١، مشعلة بذلك فتيل الحرب التي يشار إليها هنا باسم حرب ١٩٤٨-١٩٤٩، بينما يشار إليها بالمصطلح الصهيوني السياسي باسم "حرب الاستقلال الإسرائيلي"، ويشار إليها شعبيا في الرواية الفلسطينية باسم "النكبة".

وبينما يتم الاستشهاد بانتداب عصبة الأمم باعتباره مرجعية "الوطن القومي"، وقرار ١٨١ باعتباره مرجعية "دولة يهودية"، تختار قيادة المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي أن تتجاهل الشرط الموازي، والقيود، مثل تلك التي تحظر انتهاك "حقوق المجتمعات غير اليهودية في فلسطين"؛ والارتباط بإقامة "دولة عربية"، ومدينة القدس ككيان منفصل تحت نظام دولي يدار من قبل الأمم المتحدة؛ وما يتبع ذلك من شروط خاصة، تحددت في خطة التقسيم ١٩٤٧ (لا الخط الذي يسمى "الخط الأخضر"، الذي وضع بين إسرائيل والدول التي تجاورها في اتفاقيات الهدنة ١٩٤٩).

وتحت غطاء حرب ١٩٤٨-١٩٤٩ انتهك الجيش الإسرائيلي معظم القيود والشروط (إن لم يكن جميعها) التي وردت في قرار الأمم المتحدة ١٨١، وميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي. وهذا من دون ذكر قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - مرتكبا بذلك جرائم ضد الإنسانية، بالتطهير العرقي للسكان المحليين في فلسطين، الشعب الفلسطيني العربي، من المناطق التي أصبحت تحت سيطرته (النكبة الفلسطينية). وتسببت حرب ١٩٤٨-١٩٤٩ في طرد مجموعات من الفلسطينيين العرب من سكان المناطق التي أصبحت دولة إسرائيل، من وطنهم، (حوالي ٧٥٠,٠٠٠. يصل عددهم حاليا إلى ٤ ملايين). ومع الإعلان أنهم "غائبون"، في ظل واحد من التشريعات التي أقرها برلمان دولة إسرائيل المعلن حديثا (الكنيست)، قانون أملاك الغائبين العام ١٩٥٠، أبطلت الدولة حقهم في تولي أملاكهم الريفية

والحضرية الواسعة داخل إسرائيل، وحقّ المواطنة في "الدولة اليهودية"، معززة جو الكراهية بمحو معظم مواقع سكناتهم وتسويتها بالأرض - حوالي ٥٠٠ موقع حضري وريفي في مجموعها.

في أعقاب توقيع اتفاقيات الهدنة العام ١٩٤٩ بين دولة إسرائيل والمقامة حديثا وجاراتها من الدول العربية، أصبح من الواضح فورا، ضمن أمور أخرى، أن وضع المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، الرافعة التي أسندت إنشاء دولة إسرائيل، بات إشكاليا، مع دخول الدولة اليهودية حيز الوجود.

وقدّر بسرعة أن تنظيم وضع المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والصندوق القومي وفق القانون الإسرائيلي قد يمدّ الدولة المقامة حديثا ببرنامج لتعرض نفسها داخليا وخارجيا باعتبارها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، وذلك من خلال بناء طبقتين للنظام القانوني، بهدف تغطية الفصل العنصري (تنظيم العنصرية من خلال قوانين برلمانية) الكائن في صميمها.

وتمت صياغة وإقرار قوانين البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، التي تسند الأبرتهيد الإسرائيلي الصممي إستراتيجية، في العقد الأول من إعلان دولة إسرائيل العام ١٩٤٨، أو قريبا من ذلك، وعلى وجه التحديد قبل حرب العام ١٩٦٧ وما تبعها من احتلال إسرائيلي غير شرعي للمناطق الإضافية، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إن هذه القوانين الإستراتيجية للبرلمان الإسرائيلي تشمل:

• قانون العودة؛ قانون أملاك الغائبين؛ قانون تطوير السلطة؛

في أعقاب حرب ١٩٤٨-١٩٤٩ ومليون نسمة الآن) في ٢٥٪ من مجموع أراضي البلديات .

خلال السنوات الأربعين الأخيرة، وعبر الاحتلال غير الشرعي لبقية أرض فلسطين، وتحديد الأراضي التي تحمل اسم الضفة الغربية وقطاع غزة، ومرتفعات الحمة، وغيرها، حتى لا نتطرق إلى ضمّ القدس ومرتفعات الجولان، دعمت الحكومات الإسرائيلية جميعها برامجها الاستيطانية المتعددة في الأراضي المذكورة، المحتلة بطريقة غير شرعية، بمعايير إذا لم تنته إلى مستوى الفصل السكاني الذي يمارس داخل أراضي ما قبل إسرائيل ١٩٦٧، فسوف تكون، على الأقل، بمستوى الفصل الذي مورس في جنوب أفريقيا العنصرية .

إن هذه المعايير تعني: مصادرة الأراضي بمساحات قياسية، وتجريف الأشجار والمنشآت الزراعية، وبناء تجمّعات استيطانية تخص "اليهود وحدهم"؛ التوزيع التمييزي للمياه؛ هدم البيوت؛ حظر التجوال لمرات متكررة وأوقات طويلة؛ تقييد حرية الحركة بنظام عبور، وطرق التفافية، ونقاط تفتيش، وحواجز طرق، وجدار فصل عنصري؛ منع إداري وإخضاع لاتحاد العمال والمنظمات السياسية؛ وكل ذلك بالإضافة إلى تقييد حرية التعبير تحت طائلة القانون العسكري وإلى إجراءات قضائية أخرى، ولا حاجة إلى القول إن كل ذلك غير شرعي طبقاً للقانون الدولي .

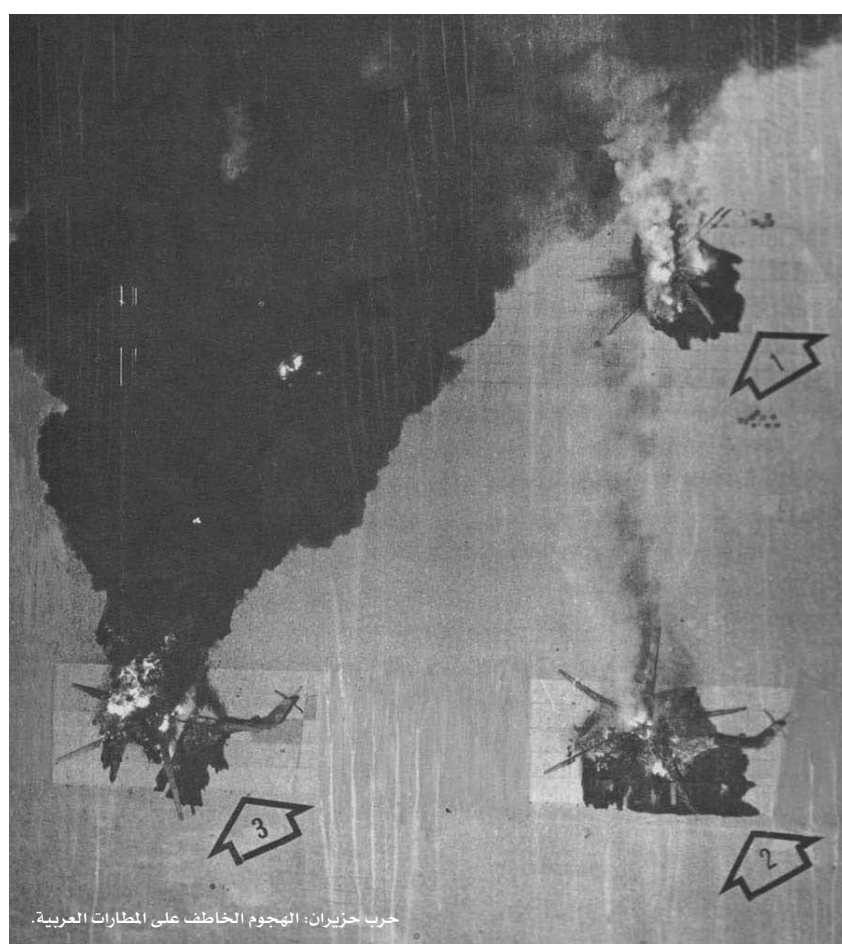
بعض السمات الخاصة

في الأبرتهاید الإسرائيلي

في هذا المجال، نحاول الإشارة إلى الحالات التي سار فيها المشرع الإسرائيلي، الكنيسة، على خطى الأبرتهاید في جمهورية جنوب أفريقيا، فيما يتعلق بكل ما يخص صميم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بمعنى السيطرة العنصرية على الأرض وما تحت الأرض .

بعكس المشرع العنصري في جنوب أفريقيا، امتنع المشرع الإسرائيلي من تشريع "الفصل التافه" .

إن أي زائر لجمهورية جنوب أفريقيا في عقود الأبرتهاید، كان الوضع سيفضعه في وجهه مباشرة، بمجرد ترحله من السفينة أو الطائرة، فهناك صفوف لمراقبة جوازات "الببيض" مقابل صفوف



- وكلها العام ١٩٥٠؛
- المنظمة الصهيونية العالمية - قانون وضع الوكالة اليهودية العام ١٩٥٢؛
- قانون كيرن كيمت لإسرائيل (الصندوق القومي الدائم اليهودي)؛ قانون استملاك الأراضي (التصديق على قوانين التعويض)؛ وكلاهما العام ١٩٥٣؛
- ميثاق بين حكومة إسرائيل والمدير التنفيذي الصهيوني، المعروف أيضا باسم المدير التنفيذي للوكالة اليهودية لأرض إسرائيل، العام ١٩٥٤؛
- قانون التقادم للعام ١٩٥٨؛
- القانون الأساسي؛ قانون أرض إسرائيل؛ قانون إدارة أراضي إسرائيل؛ كلها العام ١٩٦٠؛
- ميثاق بين حكومة إسرائيل والصندوق القومي اليهودي العام ١٩٦١ .

ومع ارتكابها للتطهير العرقي في المناطق، خلال حرب ١٩٤٨-١٩٤٩ وفي أعقابها، قامت دولة إسرائيل، بالتوازي مع ذلك، بحصر ما تبقى من المواطنين المحليين من العرب الفلسطينيين في غيتوات، وتمّ وضع ٢٠٪ من مجموع السكان (١٥٠،٠٠٠ نسمة

ومن هنا يتضح كذلك كيف أثبتت نشاطات المنظمة الصهيونية الدولية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، إلى جانب غيرها، فاعليتها في البنود التشريعية التي ذكرت سابقا. وبواسطة التشريعات السابقة تم ابتكار النظام القانوني ذي الطبقتين، الذي عن طريقه أحالت الحكومة بواسطة القانون مهمة تنفيذ سياسات الصهيونية السياسية في الفصل العنصري، إلى مجموعة نظم تلتزم دستوريا بتقدم مصالح "اليهود فقط"، وبهذا يتم الزعم أن الدولة نفسها لا تميز دستوريا، واستثناء أن الدولة دخلت في تفاهات ذكرت سابقا، مع المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، في بنود استعادت بها الدولة سيادتها، وشرعت المؤسسات الصهيونية السابقة، حتى تقوم بتنفيذ التمييز على مسؤوليتها.

سنة، العام ١٩٤٩، على قاعدة إعلانها أن دولة إسرائيل "تقبل دون تحفظ مطالب ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد باحترامها من اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الأمم المتحدة". وربما كان واضحا أمام القيادة المذكورة أنه كان إلزاميا على الدولة، التي تأسست بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ١٨١)، والتي تأكد وجودها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤٨، الذي قضى، إلى جانب أمور أخرى، بأن لاجئي ١٩٤٨ الفلسطينيين "الذين يرغبون في العودة إلى بيوتهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، يجب أن يسمح لهم بذلك في أقرب وقت ممكن"، كان ذلك إلزاميا لتمكّن من إخفاء صميمها العنصري وتسويق "الدولة اليهودية" باعتبارها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط". فقبول إسرائيل في الأمم المتحدة -دع جانبا استمرار عضويتها في الأمم المتحدة- اعتمد على ذلك. من هنا جاء غياب "الأبرتهاید التافه" في إسرائيل.

ومن هنا يتضح كذلك كيف أثبتت نشاطات المنظمة الصهيونية الدولية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، إلى جانب غيرها، فاعليتها في البنود التشريعية التي ذكرت سابقا. وبواسطة التشريعات السابقة تم ابتكار النظام القانوني ذي الطبقتين، الذي عن طريقه أحالت الحكومة بواسطة القانون مهمة تنفيذ سياسات الصهيونية السياسية في الفصل العنصري، إلى مجموعة نظم تلتزم دستوريا بتقدم مصالح "اليهود فقط"، وبهذا يتم الزعم أن الدولة نفسها لا تميز دستوريا، واستثناء أن الدولة دخلت في تفاهات ذكرت سابقا، مع المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، في بنود استعادت بها الدولة سيادتها، وشرعت المؤسسات الصهيونية السابقة، حتى تقوم بتنفيذ التمييز على مسؤوليتها.

لمراقبة جوازات "غير البيض"؛ وتواليت "البيض" مقابل تواليت "غير البيض"؛ ونظام مواصلات "البيض" مقابل نظام مواصلات "غير البيض"؛ ومقاعد "البيض" مقابل مقاعد "غير البيض"، ومنتزهات "البيض" مقابل منتزهات "غير البيض"، الخ. لكن الأبرتهاید لن يصفع من يقوم بزيارة إسرائيل بالطريقة نفسها. فالمشروع الإسرائيلي امتنع من تشريع "الأبرتهاید التافه" في إسرائيل. ليست هناك صفوف لمراقبة جوازات "اليهود" مقابل صفوف لمراقبة جوازات "غير اليهود"، أو تواليت "اليهود" في مواجهة تواليت "غير اليهود"؛ أو نظام مواصلات "اليهود" مقابل نظام مواصلات "غير اليهود"؛ أو مقاعد "اليهود" مقابل مقاعد "غير اليهود"؛ أو منتزهات "اليهود" مقابل منتزهات "غير اليهود" . . . الخ. ومنتزهات الصندوق القومي اليهودي، على سبيل المثال، لا يوجد فيها عزل. زوار منتزهات الصندوق القومي اليهودي والمواقع الترفيهية، في نهاية الأسبوع، أو في العطلات العامة، يمكنهم أن يشاهدوا حشودا من العائلات العربية في حفلات شواء، إلى جانب حشود من عائلات يهودية، بينما يلعب أطفالهم جميعا في ملعب لا عزل فيه. لكن هذه المنتزهات مقامة على أراض وفوق مخلفات قرى فلسطينية عربية تم هدمها، وطهرت عرقيا، وسويت بالأرض خلال حرب ١٩٤٨-١٩٤٩ وفي أعقابها. بكلمات أخرى، لقد زرعت هناك حتى تخفي جريمة ضد الإنسانية، ارتكبت مع النكبة الفلسطينية.

وقد وجهت القيادة الصهيونية السياسية برئاسة دافيد بن غوريون، الذي يعتبر بحق مؤسس دولة إسرائيل، تأسيس الدولة اليهودية بنجاح، من بداية متواضعة في الكونغرس الصهيوني الأول العام ١٨٩٧ حتى أصبحت دولة عضوا في الأمم المتحدة بعد خمسين

ومعيار الصهيونية السياسية، والتيار الرئيسي في التجربة الإسرائيلية، في إبراز فشل الطرف الآخر في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الامتثال لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، هو معيار غير ذي علاقة. ليس مشروعاً في ظل القانون الدولي لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أن تتلاعب بفشل طرف أو أكثر في صراع، حتى تبقى، بواسطة القرارات والقانون الدولي، تهدف إلى محاولة تبرير فشلها الخاص، هذا إذا نحنا جانبا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

العالمية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، والمؤسسات المتعددة الأخرى للحركة الصهيونية، هي تعبيرات مؤسساتية عن منظمات شرعية تطوعية، لها مصالح أولية ضيقة. لكن الوضع، على أية حال، تغير بشكل حاد بعد تأسيس دولة إسرائيل، بحيث صار الآن الشرط الدستوري الخاص لكل من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي (لليهود فقط) مندمجا في مجمل قوانين الدولة الإسرائيلية عبر سلسلة تفصيلية من تشريعات الكنيسست الإستراتيجية التي تمت المبادرة إليها خلال سنتين من تأسيس دولة إسرائيل العام ١٩٤٨، وتمت تقويتها وتوسيعها خلال عقد بعد ذلك.

وهكذا فإن المنظمات والمؤسسات التي سبقت إقامة دولة إسرائيل العام ١٩٤٨، كان بإمكانها بصدق أن تزعم أنها تطوعية، إلا أنها دمجت، بعد إدخال التشريعات الإستراتيجية المشار إليها، بالآلية الشرعية والملزقة لقضاء الدولة، مع أنها تقوم على أساس الأبرتهاد، بمحصلة تجعل ٩٣٪ من أراضي دولة إسرائيل في حدود خطوط الهدنة العام ١٩٤٩ ("الخط الأخضر") محجوزة بالقانون "لليهود فقط".

في أبرتهاد جنوب أفريقيا كانت نسبة ٨٧٪ فقط من أملاك الجمهورية محجوزة بالقانون "للبيض فقط".

ومعيار الصهيونية السياسية، والتيار الرئيسي في التجربة الإسرائيلية، في إبراز فشل الطرف الآخر في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الامتثال لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، هو معيار غير ذي علاقة. ليس مشروعاً في ظل القانون الدولي لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أن تتلاعب بفشل طرف أو أكثر في صراع، حتى تبقى، بواسطة القرارات والقانون الدولي، تهدف إلى محاولة تبرير فشلها الخاص، هذا إذا نحنا جانبا جرائم الحرب

المستوى الأول، الذي يعدّ مفتاحاً يميز بين "اليهودي" و"غير اليهودي"، تمت ترجمته علناً وبوضوح، فهو موجود في الدساتير، وفي قوانين الجمعيات، في كل مؤسسات الحركة الصهيونية، وعلى وجه التحديد: المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي، من اللحظة الأولى. وهكذا فإن دستور الوكالة اليهودية من أجل أرض إسرائيل يشترط:

الأرض يجب أن تكتسب كملكية يهودية و... ملكية الأراضي التي تكتسب تكون باسم الصندوق القومي اليهودي حتى النهاية، بهدف أن تبقى ملكية غير قابلة للتحويل خارج الشعب اليهودي. الوكالة ستعزز الاستعمار الزراعي القائم على العمل اليهودي، وسوف تعتبر من حيث المبدأ أن العمل اليهودي هو الذي سيستخدم مادة ٣ (d) و (e).

وبطريقة مشابهة، فإن اتفاقية اتحاد الكيرن كيمت الإسرائيلي (الصندوق القومي اليهودي) كما أنشئ في إسرائيل العام ١٩٥٤، تعرّف الهدف الأول من الشركة الإسرائيلية بأنه:

السعي، والإحراز، بالتأجير أو التبادل، الخ... في الإقليم السابق ذكره (وهو تعبير يعني في هذه الاتفاقية دولة إسرائيل في أية مساحة في نطاق سلطة حكومة إسرائيل)، أو أي جزء من ذلك، لصالح توطين اليهود على مثل هذه الأراضي والممتلكات مادة ٣ (a).

إن المستوى الثاني، هو المستوى الذي يحدث فيه تمييز بين من هو "يهودي" ومن هو "غير يهودي"، كما شرّح في الدساتير والقوانين الخاصة بالجمعيات التابعة لمؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية، والمندمجة في مجمل قوانين دولة إسرائيل، خصوصاً مجموعة التشريعات الإستراتيجية المذكورة سابقاً. وحتى العام ١٩٤٨، كان من الممكن الاحتجاج، بشيء من العدل، بأن المنظمة الصهيونية

استنتاج

كان موقف الكاتب أن مجموع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين، إذا أخذت ككل، تشكّل دفاعاً مهماً عن حقوق الفلسطينيين، وموضوعاً لمجموعة من قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومعايير القانون الدولي، وهي تشكل أفضل إطار متاح كمرجعية لحلّ عادل ودائم للصراع الإسرائيلي العربي .

وبوجود ما سبق، وبوجود جميع قرارات الأمم المتحدة، ليس بما فيها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤٤ وحسب، وإنما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ أيضاً، يمكن أن يبرز (خصوصاً أمام أولئك الذين يتوجب عليهم أن يقرأوا القرار الأخير بعناية)، تناقض فطري بين الموقف القديم لهذا الكاتب (لعدة عقود، منذ منتصف السبعينيات) الذي يدعم "حلّ الدولة الواحدة" وقبوله قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المذكور ١٨١ في إطار مجموع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية .

في تشرين الثاني ١٩٤٧، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار ١٨١، الذي حمل عنوان "حكومة المستقبل في فلسطين"، موصياً بتقسيم فلسطين إلى "دولة يهودية" و "دولة عربية" و "كيان منفصل" في مدينة القدس، على أن ترتبط جميع تلك العناصر في وحدة اقتصادية، وأن تكون موضوعاً لدساتير ديمقراطية ومواطنة مشروطة بما هو محدد في الفقرة C من القرار المذكور (الفقرة الأولى C، الإعلان). هناك قليل من الشكّ عند الحديث سياسياً في أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المذكور ١٨١ قرار سيء، وأنه مسؤول إلى حدّ كبير عن النكبة الفلسطينية .

وأستطيع أن أوّكد، على أية حال، أن قراءة قانونية للقرار نفسه، خصوصاً الفصل ٣: المواطنة والمواثيق الدولية والالتزامات المالية في الفقرة C الإعلان، قد توفر بصيرة مساعدة، وتوجد مشاركات بناءة في الصراع حول القضية الفلسطينية عموماً، وفي تقديم حلّ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يقوم على نموذج دولة واحدة للشعبين: الشعب العربي الفلسطيني (بمن فيه جميع لاجئي ١٩٤٨ والمنحدرين منهم؛ وجميع العرب الفلسطينيين المقيمين قبل الاحتلال الإسرائيلي ١٩٦٧ للمناطق؛ وجميع الفلسطينيين العرب من مواطني دولة إسرائيل) والشعب العبري الفلسطيني (جميع مواطني دولة إسرائيل



اطفال النكبة: المدرسة في خيمة.

المسجلين حالياً بصفة "يهود" من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية و/ أو جنسوا في دولة إسرائيل طبقاً لقانون العودة الإسرائيلي للعام ١٩٥٠، والمنحدرين منهم).

الفصل السابق ٣: المواطنة والمواثيق الدولية والالتزامات المالية في الفقرة C الإعلان ينصّ على ما يلي:

المواطنة: المواطنون الفلسطينيون المقيمون في فلسطين، خارج مدينة القدس، وكذلك العرب واليهود، الذين لا يحملون المواطنة الفلسطينية، ويسكنون في فلسطين، خارج مدينة القدس، سيصبحون، طبقاً لإعلان الاستقلال، مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية الكاملة. الأشخاص فوق سنّ الثامنة عشرة، يمكنهم أن يختاروا، خلال سنة واحدة من إعلان استقلال الدولة، إلى أي جانب سيميلون من أجل المواطنة

إن المواطنة الإسرائيلية في الوقت الحاضر هي مواطنة دولة أبرتهايد. لكن أية مواطنة، بما فيها مواطنة دولة فصل عنصري، تظل أفضل من عدم توفر المواطنة. ولأن مطلباً مثل الذي وصف سابقاً سيقوّض عنصرية إسرائيل، خصوصاً لأنه يتوافق مع جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١، كان من الواجب أن يتم تبنيه منذ عقود.

لدولة إسرائيل، تحت شعارات: "إننا نطالب بحقنا في أن نعود، وبحقوقنا في ممتلكاتنا كمواطنين في دولة إسرائيل".

إن المواطنة الإسرائيلية في الوقت الحاضر هي مواطنة دولة أبرتهايد. لكن أية مواطنة، بما فيها مواطنة دولة فصل عنصري، تظل أفضل من عدم توفر المواطنة. ولأن مطلباً مثل الذي وصف سابقاً سيقوّض عنصرية إسرائيل، خصوصاً لأنه يتوافق مع جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١، كان من الواجب أن يتم تبنيه منذ عقود.

على أية حال، أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً . . .

إن كل من يجادل في حقّ المواطنين الذين تمّ تسجيلهم على أنهم "يهود" خلال تسجيل السكان لشراء الأرض أو تأجيرها، أية أرض، في جميع المنطقة موضوع السيادة الإسرائيلية والحكومة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، عليه أن يفتح السوق لبيع الأراضي، أية أرض، أو تأجيرها للمواطنين الذين سجلوا على أنهم "عرب" في مجمل المنطقة موضوع السيادة الإسرائيلية والحكومة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن (دع جانباً حقّ اللاجئين الفلسطينيين العرب العام ١٩٤٨ والمنحدرين منهم في العودة وفي استعادة حقوقهم في ممتلكاتهم المحتجزة لدى دولة إسرائيل، باشرط تأهيلهم للمواطنة في "الدولة اليهودية"، على قاعدة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١، وباشترط حقّهم في العودة، على قاعدة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٤٤).

وأنا الآن أدعو القارئ كي يسير معي:

تصور عملية يتمّ فيها تنفيذ حلّ للصراع الإسرائيلي العربي بحسب بنود جميع قرارات الأمم المتحدة، ومعايير القانون الدولي وقيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

البلاد الفلسطينية، وقد قسمت إلى ثلاثة عناصر مرتبطة بوحدة اقتصادية: واحد منها "دولة يهودية" وواحد "دولة عربية" ومدينة

في الدولة الأخرى، مع العلم أنه لن يكون هناك حق للعرب الذي يقطنون منطقة الدولة العربية المقترحة في اختيار المواطنة في الدولة اليهودية المقترحة، ولن يكون هناك حق للسكان اليهود في الدولة اليهودية المقترحة في اختيار المواطنة في الدولة العربية المقترحة. تجربة هذا الحق في الاختيار ستشمل زوجات الأشخاص الذين يختارون وأطفالهم دون سنّ الثامنة عشرة.

العرب الذين يقيمون في مناطق مقترحة للدولة اليهودية، واليهود الذين يقطنون في مناطق مقترحة للدولة العربية، الذين أبدوا رغبة في أن يختاروا مواطنة الدولة الأخرى، سيكونون مؤهلين للتصويت في انتخابات المجلس التأسيسي لتلك الدولة، لكن ليس التصويت للمجلس التأسيسي للدولة التي يقطنون فيها.

منذ وقت طويل، والموقف الإسرائيلي من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ يمنح الشرعية الدولية لفكرة "دولة يهودية". هذا الادعاء مختلف فهو غير موجود حتى في التفسير السياسي الصهيوني.

وإذا كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ يمنح الشرعية الدولية لفكرة "دولة يهودية"، فإنه بالطبع أيضاً من المنطوق نفسه، وبمعايير القانون الدولي، وقيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - يمنح جميع اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٨، وكلّ المنحدرين منهم، حقّ المواطنة في "الدولة اليهودية"، وتحديد الحقّ في المواطنة الإسرائيلية.

حقّ اللاجئين الفلسطينيين من ١٩٤٨ في العودة وفي استعادة حقوقهم في ممتلكاتهم داخل إسرائيل، سيكون أقرب إلى حدّ بعيد، عندما تشهد المنطقة، والمجتمع الدولي، مسيرات ضخمة للاجئين الفلسطينيين من ١٩٤٨ عند كل الحدود الأرضية والبحرية

على أية حال، فمن دون تضامن دولي معاد للأبرتهاید، يقوم بمقاطعة المنتجات الصناعية والزراعية الإسرائيلية، ومقاطعة التعليم، والمؤسسات الثقافية والرياضية لدولة إسرائيل، وفرض عقوبات اقتصادية دولية على إسرائيل، مثل تلك التي وجهت ضد جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية (حتى العام ١٩٩٠)، فإنه يبدو أن تلك المقاومة الداخلية للأبرتهاید الإسرائيلي وحدها، سيكون من الصعب عليها أن تصل إلى نقطة تدفع النظام التشريعي في دولة إسرائيل إلى إلغاء المؤسسة القانونية لواقع الأبرتهاید في البلاد الفلسطينية، وإلى إلغاء نظام قوانين الأبرتهاید، التي وصف معظمها سابقاً، من المنظومة الشرعية لدولة إسرائيل.

من ناحية الأمن الدولي، مع العلم أن كل دولة ستدير شؤون الإقامة داخل حدودها.

[مع تعيين . . .] لجنة تحضيرية من ثلاثة أعضاء [دول] لتجهيز أية ترتيبات ممكنة للتعاون الاقتصادي، ومع تطلع لإنشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك، في أسرع وقت ممكن، كما ورد في الفقرة D التالية.

مع مثل هذا الارتباط باتحاد اقتصادي، ما الذي نحصل عليه: حلّ دولتين أم حلّ دولة واحدة؟

بقدر فهمي للأمر، لدينا شيء قريب من حلّ دولة واحدة، فيدرالية أو كونفدرالية، ومع تطور محتمل لمعاهدة مواطنة مزدوجة بين الدولتين المذكورتين، يملك فيها مواطن في "الدولة اليهودية" الحقّ الدستوري في أن يصبح بحكم الواقع مواطناً في "الدولة العربية"، والعكس صحيح، فإننا سنحصل على حلّ لا يكون مختلفاً عن النموذج البلجيكي.

على أية حال، فمن دون تضامن دولي معاد للأبرتهاید، يقوم بمقاطعة المنتجات الصناعية والزراعية الإسرائيلية، ومقاطعة التعليم، والمؤسسات الثقافية والرياضية لدولة إسرائيل، وفرض عقوبات اقتصادية دولية على إسرائيل، مثل تلك التي وجهت ضد جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية (حتى العام ١٩٩٠)، فإنه يبدو أن تلك المقاومة الداخلية للأبرتهاید الإسرائيلي وحدها، سيكون من الصعب عليها أن تصل إلى نقطة تدفع النظام التشريعي في دولة إسرائيل إلى إلغاء المؤسسة القانونية لواقع الأبرتهاید في البلاد الفلسطينية، وإلى إلغاء نظام قوانين الأبرتهاید، التي وصف معظمها سابقاً، من المنظومة الشرعية لدولة إسرائيل.

إن الصهيونية السياسية هي أحد أشكال الأبرتهاید، والعقوبات المناسبة التي وضعت من قبل الميثاق الدولي لقمع ومعاقبة جريمة

القدس ككيان منفصل تحت نظام دولي تديره الأمم المتحدة؛ والحدود بين هذه العناصر الثلاثة هي الحدود التي وضعت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١؛ وتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ متضمن ومتصل بهذه العملية؛ والكيانات الثلاثة موضوع دساتير ديمقراطية، كما هو موضح في B. خطوات تمهيدية نحو الاستقلال، هي تحديداً:

المجلس التأسيسي لكلّ دولة عليه أن يعدّ دستوراً ديمقراطياً لدولته وأن يختار حكومة مؤقتة تخلف مجلس الحكم المؤقت الذي عينته اللجنة. دساتير الدول يجب أن تتوافق مع الفصلين ١، ٢ من الإعلان الوارد في الفقرة C التالية، وهي تتضمن، إلى جانب أمور أخرى، بنوداً تخصّص:

إنشاء جسم تشريعي في كلّ دولة يتمّ انتخابه باتفاق دولي وبإجراء انتخابات سرية على قاعدة التمثيل النسبي، وجسم تنفيذي مسؤول أمام الجسم التشريعي؛

تسوية جميع النزاعات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها بوسائل سلمية، وبطريقة لا تعرّض السلام العالمي والأمن والعدالة للخطر؛

قبول التزامات الدولة، في علاقاتها الدولية، أن تمتنع من التهديد أو استخدام القوة، ضد سلامة أية دولة، أو ضد استقلالها السياسي، أو أن تلجأ إلى أية طريقة لا تتفق مع غاية الأمم المتحدة؛

أن تضمن لكلّ الأفراد حقوقاً متساوية لا تمييز فيها، في الشؤون المدنية والسياسية والاقتصادية والدينية، والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية العقيدة واللغة والتعبير والنشر والتعليم والتجمع والتنظيم؛

أن تبقى حرية التنقل والزيارة بالنسبة لجميع القاطنين والمواطنين في الدولة الأخرى في فلسطين وفي مدينة القدس، موضوع اعتبار

الأبرتهيد العام ١٩٣٧ ، يجب أن تطبق على مؤسساتها ، وعلى دولة إسرائيل ، التي منحت تلك المؤسسات وضعاً قانونياً ، بقوة التشريعات البرلمانية .

المكسب الدولي السياسي والقانوني والدبلوماسي للرواية السابقة ، يبدو لهذا المؤلف أمراً يستوجب الاعتبار . أولاً ، ترفض الجدلية السابقة ادعاءات الطرف الآخر أن مؤيدي حلّ الدولة الواحدة يحاولون أن يمسكوا العصا من طرفيها ، بينما يرفضون " أن يعترفوا " بشرعية " دولة يهودية " ، وهي الشرعية التي أقرت من قبل المجتمع الدولي في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ ، فإنهم يتمسكون بشرعية المجتمع الدولي ، وبقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ ، في إصرارهم على تنفيذ حقّ اللاجئين الفلسطينيين العام ١٩٤٨ ، والمنحدرين منهم ، في العودة ، وفي استعادة حقوقهم في ممتلكاتهم داخل إسرائيل .

الموقف الذي اقترح أعلاه تحت عنوان " الجدل لصالح حلّ دولة واحدة " ، يسمح لمؤيدي حلّ الدولة الواحدة بموقف أكثر تأثيراً في إسكات الجدل الزائف أعلاه ، الذي ظلّ دعامة أعذار المناصري الصهيونية منذ تأسيس دولة إسرائيل العام ١٩٤٨ حتى اليوم ، وهو يقول : بالعكس تماماً ، ليس لدينا خلاف مع " دولة يهودية " كما أقرت من قبل المجتمع الدولي في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ ، شريطة أن تلتزم بنود القرار المذكور ، وأن تمتنع من التلاعب

بعنوان ذلك القرار بهدف الانتهاك الصارخ لبنوده وكغطاء لجرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية .

ثانياً ، تسمح الجدلية أعلاه لأعضاء التيار الرئيسي في المجتمع القانوني الدولي بأن يضموا أصواتهم إلى صوتنا ، صوت أولئك الذين يدافعون عن حلّ الدولة الواحدة ، على قاعدة التوافق مع منظومة مهنية من الدوائر المعنية . في القانون الدولي ، كما في القانون المحلي ، يلزم الإنسان كمحكّم ، بالخضوع لكامل الجسم القانوني ، ولا يسمح له بأن يختار الالتزام فقط بالأجزاء التي تناسب خياراته السياسية . بعض الأصوات في معسكر من يدافعون عن حلّ دولة واحدة تجعل من المستحيل ، بشكل مباشر أو ضمني ، على المجتمع الدولي المحكّم أن يفعل ذلك . الجدل السابق من أجل " الحلّ المولّد لدولة واحدة " يستمرّ ، ويخيّل لي أنها طريقة جيدة نحو إزاحة هذه الصعوبة .

وأخيراً ، سوف يسمح الجدل ، على سبيل المثال ، لجمهورية فيدرالية اشتراكية في فلسطين (مؤلفة من دولتين ثنائيي القومية ، الدولة العربية الفلسطينية ، والدولة العبرية الفلسطينية) بالتقدم للعضوية ، كدولة عضو في منظمات الأمم المتحدة ، تكون موضوعاً لكل قرارات الأمم المتحدة حول قضية فلسطين ، وفي توافق مع ميثاق الأمم المتحدة .

إعادة التفكير في حلّ الدولتين

القسم الأول: عقبات أمام التوجه

التقليدي بشأن الدولتين

١ - التغييرات منذ عملية أوسلو

بالرغم عن بعض التطورات الإيجابية، فإن معظم التغييرات التي حدثت في المجال الإسرائيلي الفلسطيني خلال أكثر من ثماني سنوات لا يساعد على تسهيل حلّ للصراع بل يفعل العكس.

تغييرات نحو الأسوأ

فقدان الثقة الإسرائيلية برغبة الفلسطينيين في التوصل إلى سلام حقيقيّ. تقدمت عملية أوسلو (١٩٩٣ - ٢٠٠٠) في جوّ تفاؤلي

* باحث في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب. جنرال احتياط والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية ومجلس الأمن القومي. المقال مترجم عن الانكليزية.

كبير، يستند في جزء منه إلى تقدير منطقي إسرائيلي (وأميركي) ساذج، يشير إلى أن الفلسطينيين، مثل أي شعب تحت نير الاحتلال، لديهم هدف رئيس واحد هو الاستقلال. من وجهة النظر هذه، فإن تحقيق الحلم الفلسطيني - إقامة دولة - سيضع حدًا للصراع، لأن حافز العنف سوف يختفي. كما أن إقامة الدولة ستضع حدًا للمطالب الفلسطينية، لأن المطلب النهائي - الاستقلال - يكون قد تحقق.

اليوم، يؤمن كثير من الإسرائيليين بأن تطلعات الفلسطينيين الحقيقية كانت مختلفة، وتبقى مختلفة. وطبقاً لوجهة النظر هذه، فإن روح الجماعة الفلسطينية لم تكن قط قائمة على الحنين إلى دولة مستقلة - وهي بالتأكيد ليست دولة صغيرة ومقسمة - بل على قضايا مثل العدل والانتقام والاعتراف بالمأساة الفلسطينية. وفوق كل شيء، تركز الروح الفلسطينية على "حقّ العودة"، بمعنى حقّ

في السنوات الأخيرة، على أية حال، برز عامل ثالث كتهديد رئيسي، يستطيع أن يتخطى كل الترتيبات الأمنية المقترحة سابقا. هذا التهديد يشتمل على ثلاثة أنواع من الأسلحة: الصواريخ البدائية التي لا يوجد لها حل مباشر، والصواريخ المضادة للدبابات، والصواريخ المتطورة المضادة للطائرات. والصفة المشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة هي أنه من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل، منع تصنيعها أو تهريبها. بكلمات أخرى، فإن إمكانية التوصل إلى حل معقول للمشكلة الأمنية عبر اتفاقية دائمة قد تضاءلت، ولذلك فإن استعداد إسرائيل لمنح هذه الاتفاقية فرصة قد تضاءل.

إن هذه النقطة شديدة الأهمية. وعلى العموم، عندما يوقع طرفان اتفاقية فإن كلا منهما يفترض أن الطرف الآخر ينوي صادقا أن يحترمها. وعندما تغيب هذه المقدمة، يكون من الصعب الاقتناع بأن الثمن الذي يدفع في عملية العطاء. الأخذ، يستحق ذلك. كثير من الإسرائيليين لديهم قناعة بأن الإقدام على اتفاقية كهذه هو حالة خسارة، فإسرائيل ستدفع حصتها حسب خطة الاتفاقية، لكن الفلسطينيين لن يفوا بما عليهم.

إن نقص الثقة في نوايا الفلسطينيين يمكن أن يصور بتمرير افتراضي: لنفترض أن اتفاقية عقدت، يطلب فيها من الفلسطينيين أن يصوتوا مع واحد من خيارين لإنهاء الصراع:

١- "دولتان لشعبين تقومان على خطة كليتون".

٢- "لن تقام قط دولة فلسطينية، لكن دولة إسرائيل ستوقف عن الوجود. والبلاد بكاملها بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط ستوزع بين سورية والأردن ومصر".

معظم الإسرائيليين سوف يفترضون، مع قليل من التردد، أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين ستصوت مع الخيار الثاني. طبقا لذلك، فإن إقناع الإسرائيليين بالتنازلات المؤلمة سيكون صعبا.

نقص الثقة الإسرائيلية بقدرة الفلسطينيين على الوفاء بالتزاماتهم. مع تحييد النوايا الفلسطينية، لا يؤمن كثير من الإسرائيليين بأن السلطة الفلسطينية قادرة على الوفاء بالتزاماتها وفق تسوية سلمية، خصوصا في الموضوع الأمني. خلال "السنوات الطيبة" لأوسلو (١٩٩٣-١٩٩٥)، انتعشت قناعة بأن قوة بوليسية فلسطينية مسلحة ستكون قادرة على التعامل مع التهديدات الإرهابية بفاعلية أكثر من قوات الأمن في دولة ديمقراطية مثل إسرائيل. فسّر ذلك في حينه رئيس الحكومة إسحق رابين، بأن تلك القوة سوف تعمل "دون أوامر محكمة عليا، ودون بتسيلم" (منظمة حقوق إنسان إسرائيلية

الأفراد (ليس الناس بشكل عام) في العودة إلى بيوتهم (لا إلى دولة فلسطينية توجد في مكان آخر). وبالطبع، لم تتجسد التطلعات الفلسطينية قط في دافع إقامة أمة حرة في وطن فلسطيني صغير. ففي ١٩٣٦-١٩٣٧، اقترحت لجنة بيل البريطانية إقامة دولة فلسطينية تشمل معظم الأراضي بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. لكن الزعيم الفلسطيني الذي لم يكن له منافس في ذلك الوقت، مفتي القدس، اعتبر الاقتراح غير مناسب. وكان من بين الأمور التي تساءل عنها: "لماذا تكون هناك حاجة إلى دولة عربية أخرى؟".

وبين ١٩٤٩ و١٩٦٧، كانت الضفة الغربية وغزة تحت السيطرة الكاملة للأردن ومصر، ولم يرتفع صوت في العالم العربي، ولا بين الفلسطينيين، يؤمن بأن من الصحيح إقامة دولة فلسطينية، حتى كحل مؤقت في انتظار تحرير الأرض جميعها.

هذا التاريخ كان معروفا قبل أن تبدأ عملية أوسلو. مع ذلك، فقد خلقت أوسلو إحساسا خادعا بأن الحالة تتغير. وقد آمن كثيرون بأن "شرق أوسط جديدا" أخذ يتشكل، وبأن الفلسطينيين سيتغيرون ويتخذون توجهها غربيا.

اليوم، وبعد سنوات من انهيار عملية أوسلو، تعتقد نسبة كبيرة من الإسرائيليين أن في الإمكان التوصل إلى اتفاقية سياسية مع الفلسطينيين، شبيهة بتلك التي اقترحتها الرئيس بيل كليتون. لكنهم يشكون في أن الفلسطينيين سوف يقبلون كليا مثل هذه الاتفاقية كتسوية دائمة، سوف توصل إلى نهاية حقيقية للصراع التاريخي وللمطالب الفلسطينية. نتيجة لذلك، تقلص الدعم الإسرائيلي لمبدأ "الأرض مقابل السلام" بشكل حاد؛ وطبقا لاستطلاع نشره معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، كان ٢٨٪ من السكان الإسرائيليين يدعمون هذا المبدأ العام ٢٠٠٧، مقارنة بنسبة ٥٦٪ العام ١٩٩٧.



١٩٦٧: القدس تحت الاحتلال.

معروفة).

اليوم، يؤمن قليل من الإسرائيليين بأن السلطة الفلسطينية قادرة على فرض قانون يحظر الإرهاب. والسلطة تعاني من ضعف سياسي وعسكري. وبعكس عرفات، الذي تمتع بثقة معظم الفلسطينيين (وخصوصاً أجهزة الأمن ومؤسسات فتح)، فإن القيادة الحالية مدعومة بنسبة صغيرة من الجمهور. لا الرئيس محمود عباس، ولا رئيس الوزراء سلام فياض، بقادرين على فرض إرادتهما على الفئات المتطرفة من فتح، فكيف بحماس؟.

وبعد خمسة عشر عاماً من إنشائها، وبالرغم من حجم المبالغ التي استثمرت فيها، لا تملك قوات الأمن الفلسطينية قدرة عسكرية كافية لفرض الأمن، حتى لو أرادت ذلك. إنها تشكل جماعات معادية لبعضها، وحتى بعض المجرمين والإرهابيين تمكنوا من اختراق الرتب، وصاروا ضباطاً. إنها تعاني من الفساد، ومن نقص في البنية التحتية، ونقص في القادة الأكفاء. والطريقة المهينة التي هزمتهم فيها حماس في غزة كشفت عن ذلك الضعف بوضوح. لذلك، توجد فرصة قليلة في أن يدعم الجمهور الإسرائيلي نقل مسؤولية الأمن، خصوصاً في مناطق حساسة مثل القدس. وقد تعرّض المفهوم القديم للتعاون الأمني لضربة رئيسية، وتحتاج إسرائيل الآن حلولاً أمنية أخرى يصعب التوصل إليها.

صعود حماس. إن حماس هي حركة براغماتية، قادرة على اتخاذ مواقف مرنة، وتوافق على تقديم تنازلات مؤقتة، مثل وقف إطلاق النار و"التهدئات"، دون أن تتخلى قط عن معارضتها الجوهرية لحلّ سياسي دائم، يكرّس السيطرة اليهودية على "الأرض المقدسة". لذلك لا تعارض جماعة الرئيس عباس (أو أية جهة علمانية أخرى) في إجراء مفاوضات مع إسرائيل، ما دامت تلك المحادثات تفضي إلى تنازلات إسرائيلية، دون إنهاء للصراع.

تنامي قوة حماس في السنوات الأخيرة واضح، وقد انعكس بقوة في فوزها البرلماني في انتخابات ٢٠٠٦ وفي سيطرتها العام ٢٠٠٧ على غزة. هذان الحادنان، اللذان كان الأول منهما سياسياً والثاني عسكرياً، تبرزان أيضاً إستراتيجية الحركة، بمعنى أن قوتها العسكرية تدعم موقفها السياسي، وقوتها السياسية تحفظ استقلالها العسكري.

وفيما يتعلق بفرص السلام، يحمل بروز حماس نتيجتين: الأولى، أن الجماعة تضع فيتو على أية اتفاقية دائمة، وهي

بالتأكيد لن تقبل أي حلّ متوقع الآن (أي الحلّ الذي يضع حدّاً للصراع وللمطالب الفلسطينية). والثانية، هي أن عدداً متزايداً من الإسرائيليين بات يؤمن بأنه إذا تركت إسرائيل الضفة الغربية. نتيجة اتفاق مع السلطة الفلسطينية أو من طرف واحد. فإن حماس سوف تتولى السيطرة على المنطقة، كما فعلت في غزة. ودرجة الاستعداد لقبول المخاطرة في هذا الشأن أصغر بكثير مما كانت عليه العام ٢٠٠٠.

تغير في التهديد العسكري. افترضت مفاوضات ٢٠٠٠ أن الدولة الفلسطينية يمكن أن تجلب نوعين من التهديد: تهديد عسكري كلاسيكي وتهديد إرهابي، خصوصاً الإرهاب الانتحاري. الحلّ الذي صمّم حينئذ واقترح، كان يتعامل مع التهديدين. الجواب

من أجل الدقة، هناك عدد من الدول التي لم ترسم حدودها لسنوات عديدة بعد الاستقلال. وفي حالات كثيرة، تركت الحدود غير واضحة، بسبب الصراع الدائر، لأن دولة أقوى تعارض الادعاءات الإقليمية لجارة أضعف. في الشرق الأوسط، توجد دول عديدة لها حدود لم توضح حتى الآن، أو بقيت غير محددة لسنوات، أو لا تحظى باعتراف الدول المجاورة. على سبيل المثال، فإن الحدود بين العراق والكويت، والسعودية واليمن، وقطر والبحرين، ومصر والسودان، ومصر وليبيا، ما زالت حدوداً متنازعا عليها. أما نزاع الحدود السوري اللبناني، فهو أكثر حدة؛ فليس موضع الحدود وحده هو المختلف عليه، بل إن أحد الطرفين، سورية، يرفض فكرة أن تكون هناك حدود.

مثل هذه الحركة على أسعار العقارات الإسرائيلية مثلا، سيكون فوق المتوقع. وعندما تفهم الحكومة الإسرائيلية والناس هذه النتائج الاجتماعية الاقتصادية جيدا، سيكون حشد التأييد الشعبي المطلوب للعملية صعبا.

فقدان الثقة الفلسطينية في استعداد إسرائيل لاتخاذ قرارات صعبة. من ناحيتهم، لا توجد لدى الفلسطينيين ثقة في نوايا إسرائيل الوفاء بالتزاماتها في اتفاقية دائمة. السبب الرئيس لتشككهم يكمن في الطريقة التي تعاملت بها إسرائيل مع قضية الاستيطان. منذ بداية عملية أوسلو ارتفع عدد السكان اليهود في الضفة الغربية (من دون حساب ضواحي القدس) من ١١٠,٠٠٠ في ١٩٩٣ إلى ١٩٠,٠٠٠ في ٢٠٠٠ وإلى ٢٧٠,٠٠٠ اليوم. وكما يرى الفلسطينيون، فإن هذا التوسع جعل الاستيطان في الضفة الغربية غير قابل للتراجع عنه. وفوق ذلك، فإن تعامل الحكومة مع البؤر الاستيطانية غير المشروعة، جعل القيادة الفلسطينية، وبالتأكيد "الشارع" الفلسطيني، يعتقد أن إسرائيل غير معنية، أو غير قادرة على التعامل مع القضية.

تغيرات نحو الأحسن

دعم أوسع من العالم العربي. منذ نيسان ٢٠٠٢، وبشكل أوسع منذ القمة العربية في ٢٠٠٧، يدعم العالم العربي رسميا توجه الدولتين. ومع أن بنية الخطة العربية تتطلب معاهدة سلام إسرائيلية سورية كاملة، وأنها أكثر انحيازاً إلى الفلسطينيين في التفاصيل، إلا أنها في الأساس مثل خطة كليتون.

وسواء أكان هذا التوجه العربي الاسترضائي ينطلق من قبول تدريجي بوجود إسرائيل، أو من أي دوافع أخرى (مثل وجود أعداء مشتركين: إيران والإسلام المتطرف) فذلك ليس مهماً لأن

على التهديد العسكري الكلاسيكي خطط أن يكون الدولة الفلسطينية المستقبلية المزودة السلاح، دون دبابات أو طائرات أو مدفعية أو أية برامج لذلك. أما الجواب عن الإرهاب فيعتمد على الاستخبارات الجيدة والتعاون، وإذا كان ذلك ضرورياً، فمن خلال حاجز مادي.

في السنوات الأخيرة، على أية حال، برز عامل ثالث كتهديد رئيس، يستطيع أن يتخطى كل الترتيبات الأمنية المقترحة سابقا. هذا التهديد يشتمل على ثلاثة أنواع من الأسلحة: الصواريخ البدائية التي لا يوجد لها حل مباشر، والصواريخ المضادة للدبابات، والصواريخ المتطورة المضادة للطائرات. والصفة المشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة هي أنه من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل، منع تصنيعها أو تهريبها. بكلمات أخرى، فإن إمكانية التوصل إلى حل معقول للمشكلة الأمنية عبر اتفاقية دائمة قد تضاءلت، ولذلك فإن استعداد إسرائيل لمنح هذه الاتفاقية فرصة قد تضاءل.

الاستنتاجات الإسرائيلية الداخلية من فك الارتباط. فك الارتباط مع غزة العام ٢٠٠٥ تطلب إخلاء حوالي ٨,٠٠٠ إسرائيلي من منازلهم. بعد ثلاث سنوات من ذلك، لا تزال نسبة حوالي ٦٠٪ بالمائة ممن أدخلوا بحاجة لإيجاد منزل دائم، و ٣٠٪ منهم تقريبا لا يزالون عاطلين عن العمل. أما التكلفة المباشرة وحدها فقد تزيد عن ٣٠ بليون دولار. ومن المفيد أن نتذكر أن التعويض الذي حصل عليه مستوطنو غزة من المحتمل أن يكون أقل مما سيحصل عليه مستوطنو الضفة الغربية. وحتى لو اعتمد قانون الإخلاء نفسه، ببرنامجه نفسه، فإن نصيب الفرد قد يزداد بنسبة ٢٠٪ أو أكثر. وستكون هناك تكاليف أخرى أيضا. على الدولة أن تقبل سابقة غزة في كل شؤون إخلاء الضفة الغربية، بما في ذلك احتمال إعادة بناء تجمعات استيطانية في مناطق قريبة من وسط البلاد. انعكاس

أية قيادة فلسطينية حالية أو مستقبلية تبحث في اتخاذ قرارات صعبة، سوف تتمتع بدعم أكبر مما كانت القيادة السابقة. وفوق ذلك، ولدى تقديم تنازلات للفلسطينيين، فإن إسرائيل ستحصل على تعويضات متنوعة من الدول العربية، خصوصا فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية.

الرغبة في التغيير. تعب الشعب الفلسطيني من الاحتلال. وهو يحس بخيبة أمل من قيادته، من بعض تكتيكاتها، ومن المجتمع الدولي. إنه يريد تغييرا. ومع أن الغالبية حوّلت رغبتها نحو دعم حماس، إلا أن ذلك لا يبدو بسبب اعتبارات أيديولوجية. معظم الفلسطينيين أيدوا حركة حماس لأنها ظهرت وكأنها قادرة على تحقيق وعودها والتأثير في التغيير. وإذا برز رسول فلسطيني جديد ومختلف. يعد بالتغيير، من جهة معارضة، وي طرح برنامجا وطنيا حقيقيا للعملية. فمن المحتمل أن يتمكن من كسب الدعم الجماهيري، كما حدث مع حماس.

في الوقت ذاته، يرى كثير من الإسرائيليين أن الوقت لا يسير في صالحهم. غياب حل للصراع يمكنه أن ينتج مزيدا من الضغط على العوامل الأخرى، مثل توسع السيطرة الإيرانية، أو ازدياد القلق الديموغرافي. وفيما يتعلق بالآخر، فإن بعض الإسرائيليين يرون أن غياب قناة سياسية حقيقية قد يؤثر في تغيير التوجه الدولي، وقد يخلق تأييدا لحلّ الدولة الواحدة (أي دولة واحدة ديمقراطية مشتركة بين نهر الأردن والبحر). في مثل هذه الدولة، سيصبح العرب أكثرية خلال أجيال قليلة. وعلى ضوء ذلك، وعوامل أخرى، يعتقد بعض المسؤولين الإسرائيليين أن فكرة دولة فلسطينية تغيرت من مساهمة إسرائيلية (تنوي إسرائيل أن تقدّمها) إلى مصلحة إسرائيلية (تستعد إسرائيل للدفع في مقابلها). وإذا وصل الذين يرون ذلك إلى موقع توجيه الدفة في إسرائيل، فسوف يتجهون نحو مباحثات السلام بزخم أكبر.

فرص المستقبل

إذا نحنا التطور الإيجابي جانبا، فإن معظم التغييرات التي حدثت خلال السنوات الثماني الماضية، تقلص فرص التوصل إلى اتفاقية للوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين. على الأقل اتفاقية تستند إلى التوجه التقليدي نحو دولتين. الفصول السبعة التالية تصف المحصلة المحتملة للمفاوضات التي تتجدد، مع اهتمام بالقضايا

الجوهرية المتصلة بالتوجه. هذه التوصيفات تستند إلى مواقف الأطراف في العام ٢٠٠٠ والتغيرات التي حدثت في أولوياتهم منذ ذلك الحين. وكما سوف يتبين، فمع أن حلا معقولا يمكن أن يوجد لكل قضية جوهرية، إلا أن الثمن في بعض الحالات سيفوق كثيرا ما هو مقبول اليوم. وفوق ذلك، سوف يكون من المستحيل في الغالب إقناع كلا الشعيين بالموافقة على جميع التنازلات التي يجب أن يقدموا عليها من أجل إنجاز مثل هذا الحلّ الشامل.

قضية الحدود

إن تعيين الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية سيكون موضوعا أساسيا يجب أن يواجهه في مفاوضات الوضع الدائم. معظم حدود الدولة يجب أن تعين وقت إقامتها، وبدون حدود يكون من الصعب على الدول أن توفر اعترافا دبلوماسيا.

من أجل الدقة، هناك عدد من الدول التي لم ترسم حدودها لسنوات عديدة بعد الاستقلال. وفي حالات كثيرة، تركت الحدود غير واضحة، بسبب الصراع الدائر، لأن دولة أقوى تعارض الادعاءات الإقليمية لجارة أضعف. في الشرق الأوسط، توجد دول عديدة لها حدود لم توضح حتى الآن، أو بقيت غير محددة لسنوات، أو لا تحظى باعتراف الدول المجاورة. على سبيل المثال، فإن الحدود بين العراق والكويت، والسعودية واليمن، وقطر والبحرين، ومصر والسودان، ومصر وليبيا، ما زالت حدودا متنازعا عليها. أما نزاع الحدود السوري اللبناني، فهو أكثر حدّة؛ فليس موضع الحدود وحده هو المختلف عليه، بل إن أحد الطرفين، سورية، يرفض فكرة أن تكون هناك حدود.

كما أن حدود إسرائيل لم تعرّف بوضوح. اتفاقية السلام مع مصر مكنت إسرائيل من ترسيم حدها الأول الرسمي والمعترف به مع أحد جيرانها. هذا الحد متوافق مع خط سبق الاتفاق عليه بين الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا في ١٩٠٦ (مع تغييرات طفيفة بخصوص مدينة طابا الحدودية، تم التوصل إليها من خلال تحكيم دولي).

وفي الشرق، جرى الانسحاب من جزء من الحدود الإسرائيلية الأردنية بعد اتفاقية السلام بين البلدين، لكن الأردن رفضت ترسيم الحدود في المناطق الفلسطينية من وادي الأردن. إضافة إلى ذلك، ولأول مرة في موضوع السلام العربي الإسرائيلي، تضمنت اتفاقية

وبالطبع، فإن المفهوم التقليدي للحدود التي يمكن الدفاع عنها .
والذي يعني الاحتفاظ بأراض من أجل منع أي هجوم من دول أخرى،
أو صده. لم يعد الدافع الوحيد الذي يبرز مخاوف إسرائيل تجاه تسوية
تقليدية مع الفلسطينيين، خصوصا وأن التهديد العراقي الطارئ قد
تقلص. هناك عامل مهم آخر، هو ظهور أسلحة جديدة تشمل صواريخ
يسهل نقلها وقذائف متطورة ضد الدبابات وصواريخ مضادة للطائرات
. غيرت بشكل جذري طبيعة التهديد الذي تواجهه إسرائيل .

اتفاقية ثنائية، بتحديد الوضع السيادي الدائم لهذه المناطق . وقد
يفترض الفلسطينيون منطقيا أن هذه العملية ستوسع دولتهم في
آخر الأمر .

هذا التوجه ورد العام ٢٠٠٣ ، في مبادرة خريطة الطريق السلمية،
التي صاغتها الرباعية الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي،
الولايات المتحدة، روسيا)، خصوصا في فقرة " دولة بحدود
مؤقتة " . ومع أن مثل هذا الحل يصعب استثنائه، إلا أن الفلسطينيين
الآن أقل انفتاحا تجاهه .

من ناحية إسرائيل، هناك هدف آخر مرتبط بعملية ترسيم الحدود،
هو التأكد من أن الحدود النهائية قابلة للدفاع عنها ضد أي هجوم .
هذه الفكرة حول الحدود التي يمكن الدفاع عنها تتكرر باستمرار .
حتى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وهو مرجعية عملية السلام
العربية الإسرائيلية، استخدم المفهوم، واصفا حقّ الدول " في الحياة
بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها خالية من التهديدات أو أعمال
العنف " . لكن أولئك الذين يستخدمون هذه الفقرة في السياق
الإسرائيلي الفلسطيني يميلون إلى تجاوز جغرافية إسرائيل . إن من
الصعب تماما إقامة حدود قابلة للدفاع عنها بشكل حقيقي، في دولة
صغيرة مثل إسرائيل، حيث تندر السمات الجغرافية المناسبة لذلك
الهدف (مثل سلاسل الجبال العالية، الأنهار العريضة، الصحارى
الشاسعة) . وفي كثير من المناسبات، كان واضحا بكل أسف، أن
الاقتراحات الإقليمية التي تجيء من غرباء مهتمين، تظلّ دون معنى،
لأنها تكون مبنية على معلومات غير دقيقة عن هذا الواقع الجغرافي .
(وفي الحقيقة، فإن " الحدود التي يمكن الدفاع عنها " هي مفهوم
مجرد، بالنسبة للدولة الفلسطينية المستقبلية أيضا . مع ذلك، فهذه
الدولة ستكون متصلة بدول عربية أخرى، تمنحها درجة من العمق
الإستراتيجي الذي لن تحظى إسرائيل قط بمثله) .

السلام الأردنية الإسرائيلية سابقة تبادل الأراضي وترتيبات خاصة
بالتواجد الإسرائيلي وراء الخط الدولي . وتضمّن ذلك تأجير
إسرائيل أراضي تحت السيادة الأردنية، وفي مكان آخر، خلق سلطة
خاصة في منطقة وادي عربة تسمح لإسرائيل بأن تستمرّ في الزراعة
وحفر الآبار ما دامت تنسق ذلك مسبقا مع الأردنيين .

في إسرائيل، لم يوصل الانسحاب الأحادي الجانب من لبنان
العام ٢٠٠٠ إلى حدود معترف بها مع دولة عربية أخرى . لقد
انسحبت إسرائيل إلى حدود مصادق عليها من المجتمع الدولي،
لكن الأمم المتحدة أصرت على أن تسمى " الخط الأزرق "،
محتجة بأن خط الانسحاب يمكن أن يعتبر حدّا فقط، حين يعترف
به الطرفان . لبنان لم يوافق قط على الدخول في مفاوضات حول
هذه القضية .

مشهد الحدود الإسرائيلية الفلسطينية المستقبلية يطرح قضاياها
الخاصة الفريدة، بالطبع . من ناحية، فإن عملية ترسيم الحدود قد
لا تستكمل مرة واحدة، مع ضرورة تحديد كل بوصة في حدود
الدولة الفلسطينية المستقبلية بوضوح، قبل إقامة الدولة . بدلا من
ذلك، فإن هذا القرار قد يتخذ في خطوات، مرتبطة ببنود أخرى
في أجندة الوضع الدائم .

على سبيل المثال، قد يقرّر كلا الطرفين أن يعتبر بعض الأراضي
" مناطق أمنية " سيحدّد وضعها النهائي بعد فترة يتمّ الاتفاق
عليها . وطبقا لهذا الخيار، سيتوصل الطرفان إلى اتفاق على
الحدود حيثما يتمكنان من ذلك، مع بقاء المناطق المتنازع عليها
تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية لسنوات محددة . وخلال تلك
الفترة، لن يسمح لإسرائيل بإقامة مستوطنات جديدة في تلك
المناطق أو بالإقدام على أي تغييرات أساسية هناك . ومع افتراض
مرور مرحلة الترتيبات بسلام، سيقوم الطرفان حينئذ، من خلال



وبالطبع، فإن المفهوم التقليدي للحدود التي يمكن الدفاع عنها - والذي يعني الاحتفاظ بأراضٍ من أجل منع أي هجوم من دول أخرى، أو صدّه. لم يعد الدافع الوحيد الذي يبرز مخاوف إسرائيل تجاه تسوية تقليدية مع الفلسطينيين، خصوصا وأن التهديد العراقي الطارئ قد تقلص. هناك عامل مهم آخر، هو ظهور أسلحة جديدة. تشمل صواريخ يسهل نقلها وقذائف متطورة ضد الدبابات وصواريخ مضادة للطائرات. غيرت بشكل جذري طبيعة التهديد الذي تواجهه إسرائيل.

سيستلزم مقايضة من نوع ما. ومن وجهة نظر دفاعية، تبدو النسبة أدنى بكثير مما يراه كثير من الإسرائيليين "مصلحة حيوية". لن تكون إسرائيل هي اللاعب الوحيد فيما يتعلق بأية أراضٍ ستقوم بضمّها. سوف تبقى مستوطنات يهودية على الجانب الفلسطيني من الحدود.

سوف تتنازل إسرائيل عن أي طموح للاحتفاظ بمناطق في وادي الأردن. سيكون هناك توتر وسط ثلاث من المصالح الإسرائيلية: اعتبارات الأمن القومي، الرغبة في الإبقاء على أكبر عدد من المستوطنات سليمة، الحاجة إلى تقليص عدد الفلسطينيين في الجانب الإسرائيلي من الحدود.

من أجل تقليص عدد المستوطنين الذين سيتم إخلاؤهم، ستفضل إسرائيل أن تحتفظ بأراضي المستوطنات بدلا من الأراضي المهمة أمنيا. ومع ذلك، فإن عدد الذين سيخلون سيبقى أكثر من ١٠٠,٠٠٠. عوفرا وبيت إيل وكريات أربع وشيلو ستكون من المستوطنات الكبيرة التي ستضطر إسرائيل إلى التخلي عنها.

الصراع الأساس الذي يتعلق بالمستوطنات سيكون حول مدينة أريئيل. سوف تصرّ إسرائيل على الاحتفاظ بها بالرغم عن الثمن

والمشكلة الأراضي هي واحدة من أصعب التحديات في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وإذا وضعنا المسائل العاطفية والدينية جانبا، فإن هذه المشكلة تعكس الصراع الحقيقي بين المصالح الأساسية لكل من الطرفين. على الرغم من ذلك، واستنادا إلى مفاوضات العام ٢٠٠٠ والمحادثات التي تمت منذ ذلك الوقت، يمكننا أن نتوصل إلى بعض التنبؤات عما ستوصل إليه أية مباحثات حول الوضع النهائي للأراضي والحدود:

فرضيات واستنتاجات

استنادا إلى سابقة ٢٠٠٠، أصبح واضحا أن إسرائيل لن تستطيع أن تحتفظ بأكثر من ٣٪/٤ من أراضي الضفة الغربية، كما أن التنازل

مراقبة نزع السلاح. الأسلحة التي يمكنها أن تشكل خطراً مباشراً على إسرائيل في ترتيب الدولتين لا يمكن أن تراقب. هذه الأسلحة التي تتجاوز نزع السلاح. والتي تشمل أنواعاً متعدّدة من القذائف والصواريخ والمتفجرات. من السهل أن تهرب، وأن تخفى، وفي بعض الحالات أن تصنّع. ليست هناك آلية يمكنها أن تمنع هذه الأسلحة من الوصول إلى الفلسطينيين، كما لوحظ عند جزء من حدود غزة. مصر. وبالرغم من بساطتها وبدائيتها النسبية، فإن هذه الأسلحة قد تخلق مشاكل جادة عندما تسقط على أهداف مدنية، خصوصاً إذا اضطرت إسرائيل إلى التعامل معها خلال صراعها مع أعداء آخرين (مثل سورية أو حزب الله).

مع اعتبار هذه العوامل وغيرها، فإن الحدود النهائية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية يحتمل أن تأخذ الشكل التالي :

ستبقى غزة ضمن حدودها الحالية (مع أن إسرائيل لديها أدلة تاريخية على أن القطاع يجب أن يكون أضيّق). ستحصل إسرائيل على ٣٪ من الضفة الغربية (إضافة إلى الأحياء اليهودية في القدس، بما في ذلك معاليه أدوميم). هذه النسبة ستضمّ عتصيون وأريئيل (مع ممرّ شديد الضيق يضم إلكانا وبركان)، وبعض المستوطنات الكبيرة القائمة على بعد كيلومترين أو ثلاثة من الخطّ الأخضر.

ستبذل إسرائيل جهوداً كي تبقى الجدار الأمني الحالي في الضفة الغربية كحدود دائمة. الجدار يضمّ حالياً ٨٪ من أراضي الضفة الغربية، لذلك فإن مقاطع كبيرة منه سوف تنقل من مكانها حتى تطابق الرقم النهائي.

ستبذل إسرائيل جهوداً خاصاً كي تحتفظ بمنطقة بيت آريه شرقي مطار بن غوريون على جانبها من الحدود.

سيكون على إسرائيل أن تتخلّى عن الطريق السريع ٤٤٣ (الطريق البديل إلى القدس)، لكنها ستصرّ على ترتيبات خاصة تتعلق باستخدام الطريق (يتمّ بحث الموضوع بشكل أوسع في الفصل الثالث).

وبعكس الحاجة الأمنية الحيوية لإسرائيل، فإن منطقة الوسط في الدولة (خاصة العشرة كيلومترات بين الخطّ الأخضر والمتوسط) لن يتمّ توسيعها. ذلك سيسمح لمدينتين حدوديتين فلسطينيتين، طولكرم وقلقيلية، بالبقاء ضمن الدولة الفلسطينية.

فيما يتعلق بالمقايضة، سوف تحاول إسرائيل أن تقدّم أجزاء من البلاد، فيها بلدات عربية. العرب الإسرائيليون الذين يعيشون فيها سوف يعارضون في الغالب مثل هذا التحرك، وعلى أية

(تسليم مناطق أخرى). وسوف يعارض الفلسطينيون ذلك، لأن المدينة تقع في قلب منطقتهم.

بالنسبة للقدس، سوف تطالب إسرائيل بألا تكون الأحياء اليهودية خلف الخطّ الأخضر ضمن المباحثات العامة بخصوص الأملاك، وسوف تحتجّ بأن ذلك الشان يتبع المباحثات المنفصلة حول القدس. وسوف يردّ الفلسطينيون بأنه إضافة إلى النزاع حول القدس نفسها، فإن الأحياء اليهودية مستوطنات غير قانونية، أقيمت على الأرض الفلسطينية، ويجب لذلك أن تكون جزءاً من الحلّ المتعلّق بالأملاك. بمعنى آخر، إذا كانت إسرائيل ترغب في الاحتفاظ بهذه الأحياء، فإن عليها أن تقدّم بديلاً عنها في مكان آخر.

وهناك موضوع نزاع آخر حول تضمين منطقة غزة والبحر الميت في حساب "الحجم الحقيقي" للضفة الغربية. ومن الطبيعي أنه كلما ازدادت المساحة، كلما كبر حجم الأرض التي ستكسبها إسرائيل مع كلّ نسبة مئوية. لذلك فإن إسرائيل سوف تصرّ على أن يتمّ تضمين تلك المناطق في الحسابات، وسوف يقاوم الفلسطينيون ذلك. وفي مجال آخر، سوف تدعي إسرائيل ملكيتها للأرض الحرام قرب اللطرون، وتحتجّ بأنها لا يجب أن تدخل في الحساب، ومرة أخرى لن يوافق الفلسطينيون. وبالطبع، هناك عشرات من الإجابات الخرائطية المختلفة عن السؤال بشأن الحجم النهائي للضفة الغربية، والفجوة بينها قد تصل إلى ١٠٪.

فيما يتعلق بموضوع "الممرّ الآمن"، سيدعي الفلسطينيون أن لهم حقاً طبيعياً في ممرّ أرضي بين غزة والضفة الغربية، وأن هذا الممرّ يجب أن يكون منفصلاً عن حسابات الأملاك (وفي الواقع قد يكون هناك ممرّان). وسوف تحتجّ إسرائيل بأن هذه الممرات ستكون لاستخدام الفلسطينيين، ولذلك يجب أن تكون جزءاً من تبادل الأراضي.

حال، فإن أية محاولة في هذا الشأن ستفشل. واقعيا، فإن معظم المساحة التي ستتقدم بها إسرائيل للمقايسة، موجودة في "صحراء يهودا" (جنوب شرقي الخليل بجانب البحر الميت). الفلسطينيون سيفضلون أرضا "أفضل"، وسيكون عليهم أن يقبلوا معظم العرض الإسرائيلي في هذا الموضوع.

الترتيبات الأمنية

نظريا، معظم المشاكل الأمنية بين إسرائيل والفلسطينيين يمكن أن تحل. فيما يتعلق بالفلسطينيين، فقد أبدوا مرونة كبيرة في هذا المجال مقارنة بالقضايا الأخرى. وعمليا هناك ثلاثة عوامل تشير إلى أن الفجوات بين الفريقين أكبر مما يرى:

حتى لو استجاب الفلسطينيون لكل المطالب الإسرائيلية، فإن جزءاً من القضية الأمنية فقط هو الذي تتم مواجهته. تنازلات إسرائيل عن معظم الضفة الغربية قد تخلق مشكلة أمنية صعبة لها علاقة بأعداء ليسوا جزءاً من الدولة الفلسطينية.

الحل الذي حدّد العام ٢٠٠٠ كان يقوم على فكرة الدولة المنزوعة السلاح. نزع السلاح لم يعد يوفر حلا دقيقا، على أية حال، مع وجود أسلحة "تتجاوز نزع السلاح" أدخلت في السنوات الأخيرة (مثل الصواريخ ومضادات الدبابات المتطورة).

في العام ٢٠٠٠، تنازلت إسرائيل فيما يخصّ مطلبين حيويين: السيطرة الكاملة على الفضاء الفلسطيني وعلى الطيف الكهرومغناطيسي. في الدورة التالية من المحادثات، يتوقع أن يتمسك الفلسطينيون بهذا التنازل، وأن يقاوموا بشراسة المطلب الأول على الأقل، إن لم يقاوموا المطلبين معا.

فوق ذلك، ستحتاج أية اتفاقية أمنية نهائية إلى مواجهة نوعين من التهديدات: التهديد المباشر من قبل الفلسطينيين، والتهديد الذي سيستجد، إذا وجدت إسرائيل نفسها في صراع مسلح مع بلاد أخرى، دون أن تكون لها سيطرة على الضفة الغربية، ومع احتمال انحياز الفلسطينيين إلى العدو.

الأجزاء التالية تبحث القضايا الرئيسة المتصلة بهذه التهديدات، وكيف يحتمل أن يقوم الطرفان بجسر الفجوات فيها.

نزع سلاح الدولة الفلسطينية

من السهل التوصل إلى اتفاق حول طبيعة نزع السلاح،

فالفلسطينيون تخلوا منذ زمن طويل عن مطالبهم بأن يكونوا مثل الدول الأخرى في موضوع الحرية في تكديس قوات مسلحة دون حدود. وهم سيوافقون على قوة مسلحة دون طائرات حربية، أو مروحيات مقاتلة، أو دبابات، أو مدفعية، أو ما يشبه ذلك. والخلافات حول حجم السلاح والمركبات الخاصة بالقوة البوليسية الفلسطينية يمكن حلّها أيضا. وسوف تصرّ إسرائيل على أن يمنع الفلسطينيون من الحصول على قذائف مضادة للدبابات وللطائرات، وعلى أي نوع من الصواريخ. وسوف يجبر الفلسطينيون على الموافقة، لكن مثل هذه الأسلحة تخلق صعوبة كبرى، كما ذكر سابقا وكما يناقش فيما يلي.

مراقبة نزع السلاح. الأسلحة التي يمكنها أن تشكل خطرا مباشرا على إسرائيل في ترتيب الدولتين لا يمكن أن تراقب. هذه الأسلحة التي تتجاوز نزع السلاح. والتي تشمل أنواعا متعدّدة من القذائف والصواريخ والمتفجرات. من السهل أن تهرب، وأن تخفي، وفي بعض الحالات أن تصنّع. ليست هناك آلية يمكنها أن تمنع هذه الأسلحة من الوصول إلى الفلسطينيين، كما لوحظ عند جزء من حدود غزة. مصر. وبالرغم عن بساطتها وبتأثيرها النسبية، فإن هذه الأسلحة قد تخلق مشاكل جادة عندما تسقط على أهداف مدنية، خصوصا إذا اضطرت إسرائيل إلى التعامل معها خلال صراعها مع أعداء آخرين (مثل سورية أو حزب الله).

الطريقة العملية الوحيدة لتقليص قسوة هذا التهديد تكمن في السيطرة على مزيد من الأرض، لكن نسبة احتمال حدوث ذلك قريبة من الصفر. بكلمات أخرى، إسرائيل ستجلب لنفسها مخاطرة أمنية كبيرة إذا توصلت إلى اتفاقية دائمة مع الفلسطينيين.

الحدود الفلسطينية مع الدول الأخرى

في الماضي، تعلّقت إسرائيل باحتمال وهمي حول أنها، حتى بعد تنفيذ ترتيبات دائمة، سوف تستمر في السيطرة على الحدود بين الدولة الفلسطينية وجيرانها. اليوم يبدو واضحا إلى حدّ كبير أن ذلك سيكون مستحيلا. فأولا، هناك سابقة ممرّ فيلادلفيا، التي تركت فيها إسرائيل حدود غزة. مصر دون اتفاقية دائمة، وليس من المعقول الاعتقاد أنه ما دامت هذه الصفقة قد تمت، فإن إسرائيل تستطيع أن تعيد عقارب الساعة، وتتولى إدارة الحدود ثانية.

لكن المشكلة الأكبر تعقيدا توجد في ٧٠ كيلومترا من الحدود

ومن المتوقع أن يعارض الفلسطينيون ذلك بقوة. أولاً، لأن سابقة ٢٠٠٠ تعمل لصالحهم، وثانياً، لأن السيطرة على الجو رمز مهم من رموز الاستقلال، من الصعب التنازل عنه، وثالثاً، في إسرائيل تقوم القوة الجوية بإدارة الحركة الجوية العسكرية والمدنية على السواء. وهذا يعني أن أي طيران مدني فلسطيني (مثل الرحلات التجارية بين الأردن ومطار سوف يقام في الضفة الغربية) سيكون تحت سيطرة القوة الجوية الإسرائيلية وفي ذلك عائق كبير.

حتى الطريق السريع ٤٤٣ (الذي يصل مطار بن غوريون بشمالي القدس عبر موديعين، ويسير موازيا للطريق السريع ١ على بعد ٥ كيلومترات). هذا الممر ليس عملياً، على أية حال، لأنه سوف يعني ضمّ أراض من الضفة الغربية بنسبة تزيد كثيراً عن ٣٪، دون أن نذكر أن ٤٥،٠٠٠ فلسطيني يعيشون هناك. أحد الحلول هو أن يمنح ممر الطريق السريع ٤٤٣ وضعا خاصاً، وذلك بجعله معبراً إسرائيلياً آمناً بطريقة ما داخل الأراضي الفلسطينية. إن تحديد عرض هذا الممر وترتيباته الأمنية سيثيران جدلاً صعباً، لكن النزاع حوله يبدو قابلاً للحلّ.

الجدار الأمني

مفاوضات العام ٢٠٠٠ عقدت في "جو أوسلو"، حيث كان ينظر إلى إمكانية اتفاقية سلام كأفضلية من قبل الطرفين، لأنها ستسمح بتعاون أوسع، وبحدود مفتوحة، كما هي الحال في أوروبا الغربية، كما ستسمح بغير ذلك. التوجه الإسرائيلي الحالي يعبر عن تفكير معاكس: الانفتاح يجلب الخطر. طبقاً لذلك، فإن مباحثات أية اتفاقية نهائية يجب أن تدرك أن الحدود بين الدولتين ستشمل جداراً أمنياً مع نقاط عبور.

وبالطبع، سيكون الاحتفاظ بالجدار مرتبطاً باتجاهات أوسع. ومن أجل المزيد حول هذه القضية، انظر الفصل ٨، الذي يدرس طبيعة العلاقات بين البلدين في حال التوصل إلى اتفاقية دائمة.

الجهة الشرقية

وقت مفاوضات العام ٢٠٠٠، كان العراق تحت حكم صدام حسين، لذلك كانت إسرائيل حذرة في أن تتوقع هجوماً عراقياً عبر الأردن. ومع أن الأردن اعتبر حاجزاً ضدّ مثل هذا التهديد، إلا أنه كان يعتقد أنّ اتفاقية سلام طويلة المدى مع الفلسطينيين يجب أن

مع الأردن. وحتى لو وافق الفلسطينيون على أن تمارس إسرائيل سيطرة على شريط يحاذي نهر الأردن، فإن أية منطقة أمنية مؤثرة يجب أن تكون على الأقل بعرض ٨-١٠ كيلومترات، وأن تحتوي على تسهيلات عسكرية إسرائيلية دائمة، وعلى عدد كبير من الجنود. هذا سيتطلب ضمّ ١١٪ من الضفة الغربية، إضافة إلى التجمعات الاستيطانية التي سيتمّ ضمّها في أماكن أخرى. ولا يوجد أي احتمال في أن يقبل الفلسطينيون هذا الترتيب. ولأن الأمر كذلك، فسوف تجبر إسرائيل على التنازل عن السيطرة على الحدود الأردنية الفلسطينية. وبشكل واضح، ودون وجود سيطرة إسرائيلية غير مجزأة على طول تلك الحدود، لن يكون هناك منطلق في طلب إسرائيل الرقابة على معابر الأفراد. فذلك سوف يبدو مثل وضع باب مغلق وسط الصحراء. بكلمات أخرى، لن يكون هناك حضور إسرائيلي في الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية، وهو وضع سوف تتفاقم معه مشكلة تهريب السلاح.

نظرياً، هناك خيار آخر: نشر قوة دولية على طول الحدود. من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن مثل هذه القوة لا تكون فاعلة في العادة، لذلك لن يكون هناك حافز لمتابعة هذا التوجه. (انظر الجزء الأخير من هذا الفصل من أجل بحث شامل لهذه القضية).

ممرّ إلى القدس

إذا عادت إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧، فسوف تبرز حالة لا تطاق بالنسبة لممر القدس. سيكون هناك طريق واحد (الطريق السريع ١) يصل العاصمة ببقية البلاد. ذلك سيحدد الحركة نحو المدينة بقوة، وسيخلق مشكلة أمنية، بمعنى أن أي فلسطينيين يملكون مدفع مورتير صالحاً، أو أسلحة مضادة للدبابات، أو حتى أسلحة خفيفة، سوف يتمكنون من السيطرة على الطريق، من الحدود.

بمعايير الأمن، تفضل إسرائيل أن تضمّ كامل المنطقة شمالي الممر،

إضافة إلى ذلك، فإن الترددات الإسرائيلية منظمة طبقاً لقنوات عسكرية ومدنية. وهذا الترتيب حيوي من أجل الاستعمال المنظم للطيران العسكري، في جانب، لأن معظم الأسلحة الإسرائيلية المتطورة تستخدم إرسال الراديو. هذا الترتيب يجب أن يكون مناسباً لأية دولة فلسطينية أيضاً. مع ذلك، وكما في موضوع الفضاء، من المتوقع أن يعارض الفلسطينيون الصيغة التي ستطلبها إسرائيل. السيطرة الإسرائيلية الكاملة على جميع الترددات الفلسطينية.

القوة الجوية بإدارة الحركة الجوية العسكرية والمدنية على السواء. وهذا يعني أن أي طيران مدني فلسطيني (مثل الرحلات التجارية بين الأردن ومطار سوف يقام في الضفة الغربية) سيكون تحت سيطرة القوة الجوية الإسرائيلية وفي ذلك عائق كبير.

الطيف الكهرومغناطيسي

العالم الافتراضي المعروف باسم الطيف (المجال) الكهرومغناطيسي لم يتم التأكيد عليه من قبل إسرائيل في محادثات العام ٢٠٠٠، وقد ثبت أنه إشكالي مثل الصراع على الفضاء. التحكم بالترددات حساس وحيوي إلى حد كبير، بسبب الجغرافيا. المسافة القصيرة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، والفائدة الواضحة من المرتفعات في الأخيرة، يخلقان مشكلة حقيقية. على سبيل المثال، إذا نصب الفلسطينيون مرسلاً قويا على جانب تل في رام الله، وأخذ يرسل ترددات لم يتم التنسيق لها، فإن الطائرات المدنية لن تستطيع الوصول إلى مطار بن غوريون.

إضافة إلى ذلك، فإن الترددات الإسرائيلية منظمة طبقاً لقنوات عسكرية ومدنية. وهذا الترتيب حيوي من أجل الاستعمال المنظم للطيران العسكري، في جانب، لأن معظم الأسلحة الإسرائيلية المتطورة تستخدم إرسال الراديو. هذا الترتيب يجب أن يكون مناسباً لأية دولة فلسطينية أيضاً. مع ذلك، وكما في موضوع الفضاء، من المتوقع أن يعارض الفلسطينيون الصيغة التي ستطلبها إسرائيل. السيطرة الإسرائيلية الكاملة على جميع الترددات الفلسطينية.

محطات الإنذار المبكر

في الوقت الحالي، تملك إسرائيل عدداً من القواعد الاستخباراتية في الضفة الغربية. من مهمات هذه القواعد، المراقبة الاستخباراتية لمجمل النشاطات في فلسطين وفي دول أخرى، مع كون ذلك نظام

تحمّل حلاً لأسوأ السيناريوهات، مثل إمكانية التدهور في النظام الأردني.

في ضوء هذه المخاوف، طالب المفاوضون الإسرائيليون بمنطقة أمنية على طول وادي الأردن، يتراوح عرضها بين ١٠ - ٢٠ كيلومتراً، كعمق جغرافي أدنى لمواجهة أي تهديدات عدائية. ومع المعارضة الفلسطينية الواضحة، اضطرت إسرائيل للمساومة، والقبول بمطالب أكثر اعتدالاً: الأول، هو السماح بإقامة عدد من المنشآت الدائمة، مع قوة مسلحة في الوادي، والثاني، أن تحدد ثلاثة محاور أساسية في الوادي كمرات يمكن استخدامها لنقل القوات في حالة الطوارئ، دون حاجة إلى الموافقة الفلسطينية.

اليوم، يبدو أن على إسرائيل أن تتخلى حتى عن هذين المطالبين، لسببين: الأول، هو أن التهديد العراقي المباشر قد اختفى، والثاني، هو أن من المتوقع أن يعارض الفلسطينيون كلا من المطالبين بقوة، خصوصاً ذلك البند الذي سيحرمهم من بناء منازل قريبة من المحاور التي ستقطع بلادهم من طرف إلى آخر.

السيطرة على الفضاء

إن أحد التنازلات الإسرائيلية غير المفهومة العام ٢٠٠٠، كان التساهل في المطالب المتعلقة بالحقوق في الفضاء الخاص بدولة فلسطينية جديدة. اليوم يبدو أن إسرائيل ستصرّ على أن تحتفظ بسيطرة حصرية على الفضاء فوق الضفة الغربية. المفاوضون العسكريون الإسرائيليون سيحتجون بأنه في غياب مثل هذه السيطرة، لن يكون الطيران الحربي قادراً على مواجهة هجوم جوي من الشرق، سواء أجهز من إيران أو العراق أو الأردن أو سورية.

ومن المتوقع أن يعارض الفلسطينيون ذلك بقوة. أولاً، لأن سابقة ٢٠٠٠ تعمل لصالحهم، وثانياً، لأن السيطرة على الجورمز مهمّ من رموز الاستقلال، من الصعب التنازل عنه، وثالثاً، في إسرائيل تقوم

إنذار مبكر لتغطية نقص العمق الجغرافي في إسرائيل .

سوف يحتج الفلسطينيون فوراً بأنه دولة سلام، لا يوجد مبرر للسماح بقواعد استخبارات إسرائيلية في المناطق، إذا كان الهدف هو مراقبة النشاطات الفلسطينية. وفيما يتعلق بمراقبة الدول الأخرى، يمكن للفلسطينيين أن يسمحوا بمحطات إنذار أجنبية في مناطقهم، وسوف يطلبون أن تكون أي تجهيزات من هذا النوع تحت إشراف عناصر دولية (أميركية)، لا إسرائيلية. وسوف تعارض إسرائيل بقوة هذا المطلب. لذلك، يتوقع أن يدور جدل معقد حول هذا الموضوع، يركز على أربعة أسئلة أساسية:

١. ما هو عدد محطات الإنذار التي ستقام في المناطق الفلسطينية، وأين ستقام؟
٢. من الذي سيدير هذه المحطات؟ وإذا كانوا من الإسرائيليين، فكم سيكون عددهم؟
٣. من الذي سيتحكم في الأمن في المحاور التي ستوصل إلى هذه المواقع؟
٤. إلى متى سيستمر هذا الترتيب؟ وسوف يرغب الفلسطينيون في تقليص الفترة إلى عدد محدود من السنوات، بينما سيصر الإسرائيليون على أن تكون المحطات دائمة.

التحكم في إطلاق النار في الطريق السريع ٦

إن الطريق السريع ٦ هو طريق جديد نسبياً يقطع إسرائيل من الشمال إلى الجنوب. كامل الطريق يقع داخل حدود ١٩٦٧ لكن قريباً جداً من الخط. بالقرب من طولكرم وقلقيلية يمر الطريق مباشرة بجانب البيوت في المدينتين. ومع وجود جدار بين الطريق والمدينتين، من السهل إطلاق النار على السيارات الإسرائيلية من المباني الفلسطينية، باستخدام أسلحة خفيفة فقط. الطريق السريع ٦ طريق مهم على العموم، لكنه يصبح حيويًا، خصوصاً في أوقات الحرب (إذا نشب صراع مع سورية مثلاً).

بوجود هذه العوامل، على إسرائيل أن تتأكد من أن الطريق السريع ٦ بكامل طوله لن يكون مهدداً بقذائف الأسلحة، من الجانب الفلسطيني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مزيج من ثلاثة معايير: تحريك الحدود نحو الشرق (ضمن حدود النسبة البسيطة من الأرض، التي سيسمح لإسرائيل بضمها)، أو زيادة ارتفاع الجدار وتقويته، وتحديد ارتفاع البيوت الفلسطينية قرب الحدود،

خصوصاً في طولكرم وقلقيلية .

قضايا أقل تعقيداً

عموماً، موضوع الأمن بسيط نسبياً إذا ما قورن بالمواضيع الحساسة مثل القدس واللجئين والمناطق. وعلى الرغم من ذلك، كما تبين من التحليل الذي قدم فوراً، حتى هذا الموضوع الأقل عاطفية، تعترضه فجوات واسعة، سيكون من الصعب التغلب عليها. وفي الوقت نفسه، هناك بعض المبادئ الأمنية المهمة التي تبدو أقل إثارة للجدل.

الأحلاف العسكرية والعلاقات الدبلوماسية. الدولة الفلسطينية سوف تمنع من الدخول في أي حلف عسكري أو تحالف مع أية دولة أخرى، باستثناء ما يتعلق بالترتيبات الأمنية مع إسرائيل أو نظام أممي إقليمي ثلاثي مع الأردن وإسرائيل. وسوف تمنع أيضاً من أن تضم داخل حدودها تمثيلاً دبلوماسياً (مثل السفارات والملحقين) لأية دولة تكون رسمياً في حرب مع إسرائيل أو تدعو إلى تدمير إسرائيل.

انتشار قوات أجنبية. سوف تمنع الدولة الفلسطينية من السماح لقوات أجنبية بالانتشار على أراضيها، سواء بشكل مؤقت أو دائم، وسوف تستخدم كل السبل لمنع مثل هذا الانتشار. وهي، بالطريقة نفسها، لن تسمح بمرور قوات أجنبية عبر أراضيها، أو بتدريب مثل هذه القوات داخل حدودها، سواء من قبل القوات نفسها، أو من قبل القوات الفلسطينية. وسوف تمنع الدولة الجديدة أيضاً من السماح لأي مدربين عسكريين أجانب، أو مستشارين، بدخول أراضيها، دون موافقة إسرائيلية مسبقة. وفي حال تشكيل الأردن وإسرائيل والفلسطينيين نظاماً أمنياً مشتركاً، سيسمح لهؤلاء المستشارين إذا وافقت الأردن وإسرائيل على ذلك.

القوات الفلسطينية. سوف تمنع الدولة الفلسطينية من تشكيل قوات أمنية ذات توجه دفاعي، لأن وظيفة هذه القوات ستكون حفظ النظام العام، وضمان الأمن الداخلي، ومحاربة الإرهاب، ومنع اختراق الحدود، وصدّ من يحاولون منعها من تحقيق هذه المهمات. وبالرغم من طبيعة المهمات، من الضروري التأكيد على أنه على جميع الأطراف أن تتجنب وصف تلك القوات بأنها "بوليس إسرائيلي". وعلى الأقل، تحتاج الولايات المتحدة أن تفهم كيف سيتقبل الفلسطينيون حالة تكون فيها قواتهم مدربة بهدف تحقيق الحاجات الأمنية الإسرائيلية كأولوية رئيسية.

وفوق ذلك، ويعكس معظم المصادر التي يمكن أن تمتلكها الدولة، تظل المياه سلعة حساسة: على سبيل المثال، أي حفر آبار لا يخضع للمراقبة، أو أي تلوين لمصدر على جانب من الحدود، يمكن أن يكون له تأثير فوري على المياه في الجانب الآخر. هذا يعني أن مجرد إقامة جدران عالية بين الجيران المتعادين لن يكون كافيا لحماية مصادر مياه أي طرف من الآخر.

فاعل لترخيص جميع أسلحة الشرطة والأسلحة التي يحملها المدنيون، وتسجيلها.

التفتيش المشترك. إسرائيل والدولة الفلسطينية ستشكلان لجان مراقبة مشتركة للإشراف على تنفيذ الترتيبات الأمنية في معاهدتهما للسلام. هذه اللجان ستراقب الممر الفلسطيني الآمن بين غزة والضفة الغربية. وسيكون من المفيد، لا من الضروري، وجود ممثلين أميركيين في هذه اللجان، كمراقبين، يشاركون في لجنة قيادية مهمتها دراسة نظام المراقبة، ومع الموافقة الإسرائيلية والفلسطينية، التوصية بالتغيير في إجراءات التفتيش. والالتزام الثنائي أساسي في إنجاح نظام تفتيش صالح ومنظم، لكن طرفا ثالثا يمكنه أن يعرّض هذه العملية، والولايات المتحدة هي المرشح الأكثر ملاءمة، ليس لأن نفوذها لدى الطرفين مهم وحسب، لكن لأن واشنطن تستطيع أيضا أن توسع هذا الدور نحو تجنيد ضخم لدعم دولي وعربي للعملية. وفي الوقت نفسه، من المهم أن يتم إنهاء أي انخراط أميركي مع الوقت. وأخيرا، وفي حال إقامة نظام أمني ثلاثي مع الأردن، يجب أن يشارك ممثل أردني في نظام التفتيش، في القضايا التي تهمّ تلك البلاد بشكل مباشر.

تعديل المعاهدة النهائية. بمجرد أن تقرّ، فإن اتفاقية السلام وبنودها، خصوصا تلك التي تتعلق بالترتيبات الأمنية، لا يجوز أن تحدّد بوقت. إضافة إلى ذلك، فإن أي تعديلات مقترحة، يجب أن تمرّ عبر موافقة الطرفين. وسيتفق الطرفان أيضا على العودة إلى بنود الاتفاقية ذات الصلة، في حال حدوث تغييرات ذات شأن في المنطقة (مثل تأسيس الفيدرالية الأردنية الفلسطينية).

إدخال القوات الدولية؟

حتى لو كانت كلّ مشكلة أمنية قابلة للحل، فإن المشكلة الأساسية ستبقى قائمة: إسرائيل تريد أن ترى أدلة قاطعة على أن الفلسطينيين

في الجوهر، ستكون تلك قوات بوليس قوية. حجمها سيكون مساويا للحدود التي تمّ الاتفاق عليها في اتفاقية ١٩٩٥ (أوسلو ٢)، أي ما مجموعه ٣٠,٠٠٠ شخص منتشرين في الضفة الغربية وغزة. هذا العدد، الذي يزيد على عدد أفراد الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود معا، كاف للهمات الموصوفة سابقا.

ورغم وجود اتفاقية عامة، فإن غطاء دستوريا سيوضع لحجم المبلغ الذي تستطيع الدولة الفلسطينية أن تصرفه على قواتها الدفاعية والمسلحة، وهو مبلغ سيحدد بنسبة من مجموع الناتج المحلي. التوصل إلى اتفاقية حول هذا المبلغ سيكون صعبا، مع جدل سيرز حتما بتفسيرات متنازع عليها حول مصروفات الدفاع وحكم المصادر الأخرى للمداخيل الدفاعية (مثل المنح، والهدايا، والمساعدة الخارجية، والتدريب).

إضافة إلى ذلك، سوف تمنع الدولة الفلسطينية من امتلاك جيش ثابت، أو ميليشيا وطنية، أو نظام احتياط عسكري. وسوف تسلّح قواتها بشكل أساس بأسلحة شخصية خفيفة. كما ستوزع عليها كمية معقولة من الرشاشات، وبضع عشرات من السيارات المسلحة (دون أسلحة مضادة للدبابات أو مدافع ذات قوة من أي نوع)، وعدد من مروحيات النقل.

محاربة الإرهاب. حجر الزاوية في الترتيبات الأمنية سيكون الالتزامات المفصلة بين الطرفين التي تتعلق بالتعاون المنظم في المعركة ضد الإرهاب، بما في ذلك الجهود ضدّ الأفراد والجماعات التي تعادي العملية السلمية، وإسرائيل ومواطنيها، والأهداف اليهودية في العالم (وذلك لمنع تكرار الهجوم الإرهابي على الطريقة التي حدثت في الأرجنتين). هذا التعاون سيكون غير مشروط، ولن يكون مرتبطا بالعلاقة السياسية بين الطرفين. وعلى الفلسطينيين أن يلتزموا أيضا بمنع كل الميليشيات المسلحة والقضاء على البنية التحتية للإرهاب، ومصادرة كل الأسلحة غير المشروعة، وتأسيس نظام

وعلى إسرائيل أن تضع في حسابها أيضا أن ارتفاع نسبة المواليد في الأردن وبين الفلسطينيين سيسرع المطالب المستقبلية للمياه. وهي مطالب سوف توجه مباشرة إلى إسرائيل، حتى وإن بدأ العرب في تحسين مصادرهم المائية الخاصة. وإذا استجابت إسرائيل لهذه المطالب، فهي بذلك ستقوم بدفع ضريبة إضافية، على أنها نجحت في مجهودها الطويل والصعب لتطوير نوعية المصادر المحدودة لمياهها، وتحسينها. ولدى التفكير بدور المياه في مفاوضات الحل النهائي، من المهم ملاحظة أن الموضوع يظهر بوضوح في الاتفاقية المؤقتة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكذلك في معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية؛ وهو بالتالي يطرح اتفاقيات ثنائية. في الحالة الإسرائيلية الفلسطينية، تشير الاتفاقية المؤقتة إلى "الحقوق" الفلسطينية المائية في الضفة الغربية (لا في حوض نهر الأردن، كما طالب الفلسطينيون في البداية).

وفق منطقته الخاص، دون أن يهتم بالخلافات السياسية. وفي كثير من الحالات، يتدفق الماء تحت الأرض، عبر مصادر جوفية تخترق الحدود بين الدول.

وفوق ذلك، ويعكس معظم المصادر التي يمكن أن تمتلكها الدولة، تظل المياه سلعة حساسة: على سبيل المثال، أي حفر آبار لا يخضع للمراقبة، أو أي تلويث لمصدر على جانب من الحدود، يمكن أن يكون له تأثير فوري على المياه في الجانب الآخر. هذا يعني أن مجرد إقامة جدران عالية بين الجيران المتعدين لن يكون كافيا لحماية مصادر مياه أي طرف من الآخر.

قضية متداخلة الاعتماد

تأتي حوالي ٦٠ بالمئة من مياه إسرائيل من مصادر موجودة داخل الضفة الغربية، أو مصادر متصلة بها. الصلة بين مصادر المياه الإسرائيلية والفلسطينية متداخلة لدرجة أن المصادر في السهل الساحلي تتأثر مباشرة بالحفر في الضفة الغربية. والعكس صحيح في غزة، فبعد الانسحاب الإسرائيلي العام ٢٠٠٥، تستمر المنطقة في الاعتماد بشكل كبير على المياه من إسرائيل.

أهداف إسرائيل تتلخص في أن تحمي مصادر مياهها، وأن تمنع تلوثها، وأن تعزلها عن أية فوضى يمكن أن تنشأ في سوق المياه الفلسطينية، إثر تأسيس الدولة. هذه الأهداف يمكن أن تتحقق فقط من خلال تعاون نشيط بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. ودون التزامات مفصلة وغير ملتبسة تجاه هذا التعاون. بما في ذلك تعهد بالآتمس مصادر مياه إسرائيل قط، بشكل مباشر أو غير مباشر. يكون المشكوك فيه أن تقبل إسرائيل إقامة دولة فلسطينية تقليدية. هذا

قادرون على تفكيك البنية التحتية للمنظمات الإرهابية قبل أن تعرض التزاماتها بالتنازل عن الأرض. الفلسطينيون إما أنهم لا يريدون أو أنهم لا يستطيعون أن يعرضوا هذه القدرة، قبل أن توقع إسرائيل اتفاقية وضع دائم، تضمن الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ من خلال جدول زمني مقبول.

من أجل حل هذا الخلاف، اقترحت بعض الجهات إدخال قوات دولية. بالنسبة لإسرائيل، فإن تجربتها. سواء عند حدود غزة. مصر أو في جنوب لبنان. تدل بوضوح على أن إدخال تلك القوات ليس بديلا قط لقوات مسلحة وطنية موثوق فيها. تواجد القوات الدولية يمكن أن يكون مؤثرا فقط إذا تحقق شرطان: كلا الطرفين يجب أن يكون معنيا بالاستقرار بصدق، وطرفا الحدود يخضعان لسيطرة حكومة قوية مسؤولة. قوة الأمم المتحدة في هضبة الجولان مؤثرة بسبب توفر هذين الشرطين، بينما فشلت قوة دولية مشابهة في جنوب لبنان، لأن الظروف هناك كانت على العكس تماما.

الحقوق المائية

في الشرق الأوسط، يعتبر الماء سلعة إستراتيجية، خاضت الدول حروبا من أجلها، وعقدت التحالفات. إسرائيل تولي هذا الموضوع أهمية إستراتيجية، وسوف تمنحه دورا مركزيا في المفاوضات حول إقامة الدولة الفلسطينية، لن يكون أقل من المخاوف الأمنية التقليدية. وفي الوقت نفسه، تملك قضايا المياه أكثر الإمكانيات لخلق تعاون كبير بين الأطراف، إذا كانوا يرغبون فعلا في العيش بسلام، كل إلى جانب الآخر.

وبعكس الحدود الجغرافية، التي يسهل تحديدها، يتدفق الماء

شرط مسبق يجب على إسرائيل أن تصرّ عليه بقوة. وبشكل مماثل، تتمنى إسرائيل أن تشارك الأردن في التعاون الذي يتعلق بمصادر المياه المشتركة، مثل نهر الأردن، بما في ذلك الخطة الطموحة لحفر قناة تجلب المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت.

وبينما تعمل إسرائيل على تحقيق هذه الأهداف، من الضروري أن تضع في الذهن إحساسا بالعدل في موضوع استخدام المياه، لأن عدم المساواة قد تجلب عدم الاستقرار. على سبيل المثال، ليس مما يمكن الدفاع عنه أن يحصل مواطنون في طرف من الحدود، على وفرة من الماء النقي، بينما يحصل مواطنو الطرف الآخر على كميات غير كافية، أو قدرة، أو تحمل الصفتين. بتعبير أدق، لن يكون مما يمكن الحفاظ عليه، في سياق الوضع النهائي، أن يستمتع الإسرائيليون في أراضي الضفة الغربية التي ستضمها إسرائيل، بأربعة أضعاف ما يحصل عليه جيرانهم الفلسطينيون من الماء، مع وجود أطفال إسرائيليون يلعبون في برك السباحة، بينما يفتقر جيرانهم العرب إلى الماء كي يستحموا. أريئيل شارون كان أحد المسؤولين الإسرائيليين الذين فهموا هذه المشكلة، وقد أبلغ القادة الفلسطينيين بأنه مع المساواة في اقتسام الماء بين الفلسطينيين والإسرائيليين من سكان الضفة الغربية. كان توجهه أن تحتفظ إسرائيل بالسيطرة التامة على مصادر المياه، وبكلمات أخرى، أن يكون التوزيع متساويا في الماء نفسه، لا في السيطرة على مواقع مصادر المياه.

وهم يناقشون فصول إقامة دولتهم الخاصة، ليس من المحتمل أن يقبل الفلسطينيون هذا الاقتراح. ومع أن كثيرين من الإسرائيليين مستعدون لقبول المشاركة في توزيع المياه بشكل مبدئي، إلا أن بعضهم أكد باستمرار على ميثاق هلسنكي ١٩٦٦، الذي عالج التوزيع العادل للمياه بين الدول. من المقدمات البارزة للميثاق فكرة أنه عند إقرار صيغة لمثل هذا التوزيع، يجب الحرص على ألا تتضرر الدولة التي تقوم بتوزيع المياه لأطراف أخرى من العملية. بكلمات أخرى، التوزيع لا يجوز أن يتسبب في تأثير معاكس على نمط حياة أولئك الذين يقدمون ماءهم لفائدة الجيران. لذلك فإن الاستعمال الحالي يجب أن يحظى باعتبار قوي في أية مفاوضات حول المياه. وموازنة هذه المصالح المتنافسة ستكون مهمة صعبة.

وعلى إسرائيل أن تضع في حسابها أيضا أن ارتفاع نسبة المواليد في الأردن وبين الفلسطينيين سيسرّع المطالب المستقبلية للمياه. وهي مطالب سوف توجه مباشرة إلى إسرائيل، حتى وإن بدأ العرب

في تحسين مصادرهم المائية الخاصة. وإذا استجابت إسرائيل لهذه المطالب، فهي بذلك ستقوم بدفع ضريبة إضافية، على أنها نجحت في مجهودها الطويل والصعب لتطوير نوعية المصادر المحدودة لمياهها، وتحسينها.

ولدى التفكير بدور المياه في مفاوضات الحل النهائي، من المهم ملاحظة أن الموضوع يظهر بوضوح في الاتفاقية المؤقتة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكذلك في معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية، وهو بالتالي يطرح اتفاقيات ثنائية. في الحالة الإسرائيلية الفلسطينية، تشير الاتفاقية المؤقتة إلى "الحقوق" الفلسطينية المائية في الضفة الغربية (لا في حوض نهر الأردن، كما طالب الفلسطينيون في البداية). كان ذلك مهما، ولو أنه جزئي بالنسبة للفلسطينيين، ومع أن إسرائيل قبلت حقوقهم في حدود كميات معينة من المياه (يتم تقييمها ثانية في المستقبل)، إلا أنها لم تقبل التخلي عن السيطرة على مصادر المياه.

في مفاوضات المستقبل، من المؤكد أن الفلسطينيين سيطلبون بكميات إضافية من المياه، وعلى إسرائيل أن تعتبر ذلك مطلباً مشروعاً. على إسرائيل أن تكون منفتحة تماما في موضوع مياه الشرب، وحتى في التبرع بمساعدة الفلسطينيين في هذا الشأن (كأن تساعدهم في إقامة محطات تحلية عصرية). وعلى إسرائيل أن تحاول أيضا ملاقاتة الفلسطينيين في منتصف الطريق في مسألة من الذي يسيطر على بعض مصادر المياه، خصوصا تلك التي تخدم السكان الفلسطينيين بشكل أساسي. وكتسوية أساسية في هذا الشأن، تستطيع إسرائيل أن تقترح خيار السيطرة المشتركة على بعض مصادر المياه، مع حقّ الفيتو لكل واحد من الطرفين.

في مناطق أخرى، على إسرائيل أن تكون حريصة أن تؤكد على أن حقوقها لن تتأثر سلبيا. عليها أن تكون يقظة، خصوصا في منع أيّ تصرّف قد يخرّب مصادر المياه المحلية. سواء أكانت تحت السيطرة الإسرائيلية أو المشتركة. ويشمل ذلك أي نشاطات قد تلوث نوعية مياهها. وعلى إسرائيل أن تصرّ أيضا على أن تتضمن خطة المياه نظاما مشتركا للمراقبة، يشتمل على تنفيذ سريع وحازم، من خلال آلية مشتركة، لكلّ التعليمات التي تخص استخدام المياه داخل الدولة الفلسطينية (كمنع الحفر الشاذ والضخ غير القانوني). واستنادا إلى عدد من خبراء المياه المختلفين، توجد لدى إسرائيل مصلحة في التأكيد على أنه لن يكون هناك حفر غير مجاز في الضفة الغربية في

على الفلسطينيين أن يدركوا أن نظاما مائيا صارمًا سوف يكون مضيذا لهم، أساسا في حفظ مصادره المائية. وبغير ذلك، سيكون عليهم أن يتوقعوا زيادة مطردة في الأملاح في مياه الضفة الغربية، سوف تؤدي قابلية الحياة السياسية ومستقبل التطور الاقتصادي لدولتهم. على سبيل المثال، بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، حفر المدنيون الفلسطينيون هناك مئات الآبار، دون الحصول على تراخيص من السلطة الفلسطينية.

الفلسطينيين. لذلك، وحتى لو بقي الطلب المحلي ثابتا، فإن على إسرائيل أن تسارع إلى إقامة محطات تحلية على طول الشاطئ، ببساطة، من أجل استعمالها الخاص. على وجه التحديد، سيعني ذلك إقامة محطة تستطيع أن تنتج ٦٠ مليون متر مكعب من المياه الحلوة كل عام. مثل هذه المحطة تكلف حوالي ٢٠٠ مليون دولار لإنشائها.

قضية المستوطنات

هناك ١٢٣ مستوطنة، وحوالي مئة موقع غير مرخص في الضفة الغربية. وكما ورد في فصول سابقة، لا تشمل هذه الأعداد تلك الأحياء التي أقيمت داخل الحدود البلدية الموسعة للقدس، التي يعتبرها الفلسطينيون مستوطنات. ومجمّل السكان في مستوطنات الضفة الغربية هو ٢٧٠،٠٠٠ نسمة. وأكثر من نصف السكان يعيشون في تجمعات كبيرة، تشمل معاليه أدميم وأريئيل وإفرايم وكريات هسيفير وبيت آريه، والأخيرتان تضمان نسبة كبيرة من السكان الحرديم.

بالنسبة للفلسطينيين، ليس هناك ما يختصر الاحتلال الإسرائيلي أكثر من النشاط الاستيطاني. معظم الفلسطينيين لا يعتقد أن دولة فلسطينية يمكن أن تعيش ككيان سياسي قابل للحياة ما دامت المستوطنات قائمة في وسطها. بالنسبة للإسرائيليين، تنتشر المستوطنات في المناطق المعروفة بالاسم التوراتي يهودا والسامرة، داخل مزيج من القضايا، من بينها الأمن والتاريخ والأيدولوجيا. اليوم، يتخذ الاستيطان مظاهر عملية عدة أيضا، لأن أي قرار حول الموضوع سيكون له تأثير مباشر على عشرات الآلاف من العائلات الإسرائيلية.

من المهم وضع الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية

مدى يبعد من ٦.٢ كيلومترات عن الخط الأخضر. وعليها أن تؤكد أيضا أن على الدولة الفلسطينية أن تكون لديها خطط واضحة لتنقية مياه المجاري، التي يمكن أن تشكل مصدرا أساسيا للتلوث الذي يمكن أن ينتقل بسهولة إلى الجانب الإسرائيلي من الحدود. هذا بالإضافة إلى التزامات فلسطينية منفصلة حول التعاون الكامل في منظومة لمواضيع أمن بيئي، تتضمن حماية الموارد الطبيعية المشتركة، مثل معادن البحر الميت. جميع هذه الالتزامات يجب أن تستند إلى فهم تام أن الأفعال في جانب من الحدود قد تتسبب في ضرر تصعب معالجته في الجانب الآخر.

على الفلسطينيين أن يدركوا أن نظاما مائيا صارمًا سوف يكون مضيذا لهم، أساسا في حفظ مصادره المائية. وبغير ذلك، سيكون عليهم أن يتوقعوا زيادة مطردة في الأملاح في مياه الضفة الغربية، سوف تؤدي قابلية الحياة السياسية ومستقبل التطور الاقتصادي لدولتهم. على سبيل المثال، بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، حفر المدنيون الفلسطينيون هناك مئات الآبار، دون الحصول على تراخيص من السلطة الفلسطينية.

كما أن أية خطة إسرائيلية فلسطينية مشتركة يجب أن تتضمن بنودا تسعى للتوصل إلى مصادر مياه جديدة للطرفين، إما بتنقية المياه العادمة، أو ببناء سدود لتجميع مياه الفيضان، أو بإقامة محطات تحلية ضخمة. الحاجة المتنامية لتحلية المياه على وجه الخصوص واضحة. في الماضي، عرضت إسرائيل (باستخدام أموال المانحين) أن تبني محطة خاصة بالقرب من مدينة الخضيرة (في منتصف الطريق بين تل أبيب وحيفا) تنتج المياه النقية لاستعمال الفلسطينيين فقط. اليوم، لا يبدو أي من الجانبين معنيا بمثل هذا الترتيب. وبالرغم من ذلك، فإن أية إعادة ترتيب إقليمية للوضع النهائي، ستطالب إسرائيل بأن تترك نسبة معينة من مياه الضفة الغربية لاستهلاك



المستوطنون: الغام في طريق آية تسوية.

كواحد من الأسباب الرئيسة التي تدعوها إلى عدم توقيع اتفاقية مع الفلسطينيين. إن النزاع المتوقع داخل الوسط اليهودي سيكون غير مسبوق.

تأثير الانسحاب من غزة

في كانون الأول ٢٠٠٣، أعلن رئيس الحكومة أريئيل شارون قراره "فك الارتباط" مع غزة. الرئيس جورج بوش صادق على الخطة في نيسان ٢٠٠٤، والحكومة الإسرائيلية أقرتها رسمياً بعد بضعة شهور. الانسحاب نفسه حدث في آب ٢٠٠٥. أحلت إسرائيل ٢٢ مستوطنة في غزة (وأربع مستوطنات صغيرة في الضفة الغربية) وأعدت توطين سكانها.

وقد سبق الحديث في الفصل ١، عن الوضع الحالي لمن تمّ إجلاؤهم. وكثير منهم لا يزال يفتقر إلى سكن دائم أو وظيفة. وتكاليف إجلائهم التي تتضاعف. هذه الإحصائيات تشير إلى الصعوبات الكبيرة التي ستواجهها إسرائيل، إذا أقدمت على إخلاء عدد أكبر بكثير من المستوطنات في الضفة الغربية.

تكاليف متوقعة

إن مجمل التكاليف المباشرة المتوقعة لإخلاء مستوطنات الضفة الغربية سيكون أكثر من ٣٠٪ من ميزانية إسرائيل السنوية. وحتى لو استمرّ التنفيذ لثلاث سنوات، لا لسنة واحدة، فسوف يبقى عبئاً كبيراً. ومع أن الولايات المتحدة سوف تفترض أن تكون التكلفة كلّها أو معظمها مرتبطة بإعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية، فإن إسرائيل وحدها ستكون مسؤولة عن إعادة توطين المستوطنين (إلا إذا قام يهود الشتات بتأسيس صندوق لهذه الغاية). وبالتحديد أكبر،

في سياق تاريخي عندما تتم معالجته في إطار المفاوضات الشاملة لإقامة الدولة الفلسطينية. الحزبان المسيطران اللذان صاغا السياسات الإسرائيلية منذ قيام الدولة- العمل والليكود- يشتركان في المسؤولية حول الموضوع، لأنهما قدما له الدعم، والتمويل، وأقاما المستوطنات خلال وجود كل منهما في الحكم. لم يشترك الحزبان في التوجه نفسه في تعيين مواقع المستوطنات داخل المناطق. ومع أن حزب العمل سمح بتدشين مستوطنة "كريات أربع" فوق تلّ يطلّ على مدينة الخليل في الضفة الغربية، إلا أن بناء مستوطناته تركز عموماً في المنطقة القليلة السكان في وادي الأردن، والمنطقة المحيطة بالعاصمة، مدينة القدس. وفي العقد التالي لحرب ١٩٦٧، وعندما كان حزب العمل في الحكم، كان النشاط الاستيطاني محدوداً بحوالي ١٠,٠٠٠ إسرائيلي، يتحركون داخل عدد قليل من المستوطنات، في وادي الأردن أساساً.

اختار حزب الليكود توجهها مختلفاً. الشكل الحالي لمواقع الاستيطان، مع عدد كبير من المستوطنات المبعثرة في المناطق، خصوصاً في المناطق الكثيفة السكان الفلسطينيين، اختير ونفذ من قبل حكومة الليكود، مع وجود هدفين إستراتيجيين في الذهن: في المدى القصير، منع إقامة حكم ذاتي في المناطق الفلسطينية، وفي المدى البعيد، منع إقامة دولة فلسطينية. كان هذا هو الدافع الواضح وراء إقامة عشرات المستوطنات الصغيرة، بعكس المستوطنات الكبيرة، التي صممت بطبيعتها، بحيث يسهل الدفاع عنها.

ومن الواضح أن المستوطنين أنفسهم لا يشكّلون جبهة متناغمة. خلال السنوات، تحرك الإسرائيليون نحو المناطق لأسباب مختلفة: الأيديولوجيا الصهيونية، الانجذاب الديني، الحافز الاقتصادي، أو ببساطة بسبب اعتبارها ملائمة، وقربها من المراكز الحضرية. هذه الدوافع المختلفة لها تأثير كبير على طريقة تطلع سكان المستوطنات المختلفة إلى مستقبلهم السياسي، ومستقبل مجتمعاتهم، وسؤال الترحيل والتعويض. على سبيل المثال، سيكون ترحيل سكان كريات أربع أو بيت إيل أشدّ صعوبة، ومن المحتمل أن يتسبب في مقاومة لم يجرب المجتمع الإسرائيلي مثلها حتى الآن. في هذين التجمعين، والتجمعات التي تشبههما، هناك مزيج من أربعة عناصر سوف يعمل على تعقيد عملية الإخلاء: حجم المستوطنات؛ أهميتها التاريخية والدينية؛ وضعها كرموز؛ التزام سكانها بعدم الرحيل. وأية حكومة إسرائيلية ستولي اعتباراً لهذه الصعوبة،

وهناك صعوبة أخرى تكمن في الواقع، بخلاف العناصر الأخرى على جدول أعمال الوضع النهائي، لأن قضية اللاجئين تطرح أسئلة أساسية حول تمثيلهم. على سبيل المثال: هل تمثل منظمة التحرير الفلسطينية، والدولة الفلسطينية المؤقتة، جميع اللاجئين في كل مكان، بمن فيهم أولئك الذين صاروا مواطنين أردنيين منذ البداية، وتدعمهم الدولة الأردنية منذ عقود؟ هل ستكون الأردن طرفا في التفاوض حول اللاجئين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يجب أن تحصل على شيء من التعويض بشكل مباشر من هذا التفاوض، أم أن الأمر يجب أن يناقش مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كلا على حدة؟

وللإقدام على المخاطرة النسبية، فإن عددا من القادة سيكونون قلقين من أن إسرائيل لن تكون قادرة على تنفيذ الاتفاقية، بسبب الانقسام المؤلم الذي سيفتح داخل الوسط اليهودي.

قضية اللاجئين

إن حالة اللاجئين الفلسطينيين هي أقدم مشكلة من نوعها قائمة في العالم، مع وجود عدد من مخيمات اللاجئين التي بلغ عمرها الآن أكثر من ستين عاما. مناقشة القضية تمس لبّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهي تطرح منذ البداية جدلا حول من يتحمل مسؤولية الشروع في الصراع العربي الإسرائيلي، ببدء حرب ١٩٤٨، وخلق مشكلة اللاجئين أول الأمر. وهذه الأسئلة تقود إلى إثارة غيرها: ما الذي سيشكل حلا عادلا لمشكلة اللاجئين؟ هل على إسرائيل أن تدفع ثمن الهزيمة العسكرية للجانب الآخر؟ هل القضية قابلة للحلّ شامل، أم لحلول جزئية فقط؟ أين سيعيش اللاجئون إذا تمّ التوصل إلى اتفاقية للوضع النهائي؟ من الذي يدين بتعويض للآخر، ومن الذي يجب أن يدفع هذا الدين؟ وماذا عن دعاوى مئات الآلاف من اللاجئين اليهود، من البلاد العربية، الذين فقدوا ممتلكاتهم، وأجبروا على الهرب، خلال السنوات التي تلت إقامة إسرائيل؟

وهناك صعوبة أخرى تكمن في الواقع، بخلاف العناصر الأخرى على جدول أعمال الوضع النهائي، لأن قضية اللاجئين تطرح أسئلة أساسية حول تمثيلهم. على سبيل المثال: هل تمثل منظمة التحرير الفلسطينية، والدولة الفلسطينية المؤقتة، جميع اللاجئين في كل مكان، بمن فيهم أولئك الذين صاروا مواطنين أردنيين منذ البداية، وتدعمهم الدولة الأردنية منذ عقود؟ هل ستكون الأردن طرفا في التفاوض حول اللاجئين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يجب أن

فإن العدد الكلي لمن سيخلون سيتراوح بين ٨٥،٠٠٠ و ١١٠،٠٠٠ (معتمدا أساسا عما إذا كانت مدينة أريئيل ستخلى)، وستكون تكلفة ترحيل كل شخص أعلى بنسبة ٢٠٪ على الأقل من تكلفة الانسحاب من غزة. وحتى لو بقي قانون الإخلاء نفسه في الضفة الغربية، فإن السمات الديموغرافية والاقتصادية لسكان المناطق مختلفة عنها لدى مستوطني غزة. وبشكل عام، فإن البعد المدني للانسحاب من الضفة الغربية سيكلف ٣٠ بليون دولار.

من أجل نزع فتيل التوتر والإحباط الذي سيتبع عن هذه العملية، ستكون الحكومة الإسرائيلية مستعدة للاستجابة تقريبا لكل مطلب يتقدم به المستوطنون. على سبيل المثال، معظم هؤلاء السكان سيرغبون في العيش في مناطق أخرى داخل إسرائيل، لا في المستوطنات التي ستبقى سليمة في الجانب الإسرائيلي من الحدود. معنى هذا أن كثيرين منهم سيطلبون بأن يكون لهم الحق في إنشاء مستوطنات جديدة، تكون لها سمات مستوطناتهم القديمة، تقام في وسط البلاد (لا في النقب). وكما ذكر سابقا، إذا وافقت الحكومة على هذا المطلب كما هو متوقع، فإن تأثيره على أسعار العقار الإسرائيلي سيكون هائلا.

مانع للوضع النهائي؟

مع افتراض أن اتفاقية تقليدية حول الوضع الدائم سوف تترك جزءا صغيرا نسبيا من أراضي الضفة الغربية لإسرائيل، فإن موضوع إخلاء هذا العدد الكبير من المستوطنات، وترحيل عدد كبير من الإسرائيليين قد يكون الحافز الرئيس لعدم التقدم في مثل هذه المفاوضات.

وحتى لو كانت الحكومة مستعدة لتقديم كل التنازلات الضرورية،

القادة الفلسطينيين لديهم وجهة نظر مختلفة. إنهم لا يقبلون فكرة أن تكون دولة فلسطينية يحصل فيها اللاجئون على حقوق متساوية، تعويضاً عادلاً عن فقدان الأرض والوطن. ولأنهم يدركون أن إسرائيل لن توافق على عودة ملايين العرب، فإنهم يصرون على «حق» العودة بدلاً من العودة الحقيقية الكاملة. ولهم مطلبان على وجه التحديد: الأول هو أنهم يريدون أن يؤكد علناً أن اللاجئين لهم الحق في العودة إلى منازلهم في إسرائيل، والثاني هو أنهم يصرون على أن يكون من حق بضعة آلاف منهم على الأقل أن يمارسوا هذا الحق فعلياً، وأن يهاجروا إلى إسرائيل (أما الآخرون فإنهم سيختارون «طوعياً» البقاء حيث هم، أو الانتقال إلى الدولة الفلسطينية).

من جانبهم، على الفلسطينيين ألا يظنوا غافلين عن أن معالجتهم الرديئة لأوضاع اللاجئين كان لها انعكاس سلبي على إسرائيل. عليهم أن يتذكروا أن إسرائيل تسعى وراء السلام كخيار، لا كضرورة في زمن الحرب. لقد كسبت إسرائيل جميع حروبها ضدّ العرب، ومع ذلك، فهي تختار تنازلات إقليمية مؤلمة، وتبحث عن تسويات تاريخية مع الفلسطينيين. لماذا؟ إن السبب الرئيس هو رغبة إسرائيل في أن تبقى دولة يهودية ديمقراطية، لا دولة تتحكّم بالآخرين عن طريق القوة. ومع أن الآراء تختلف حول حكمة اتفاقيات أوسلو، فإن من الواضح أن إسحق رابين وشمعون بيريس لم يتبع ذلك المسار بسبب إحساس بالضعف أو الهزيمة. على العكس من ذلك، ورغم سنوات الحرب، والإرهاب، والانتفاضة، دخلا العملية السلمية وهما مؤمنان بأن كلّ الأوراق الإقليمية موجودة بقوة بين يدي إسرائيل. وبمقارنة ذلك مع خوف حقيقي من هجوم عربيّ شامل، وتهديد بإلقاء إسرائيل في البحر، اللذين أحاطا بالوجود القومي لإسرائيل معظم نصف القرن الماضي، فإن قوة إسرائيل الحالية تشكل تغيراً ضخماً في وضعها الاستراتيجي.

مع حضور ذلك في الذهن، على القادة الفلسطينيين أن يفهموا أن تنازل إسرائيل الأساس من أجل السلام سيكون إقليمياً: الاستعداد للسماح بإقامة دولة فلسطينية. تلك الدولة، إضافة إلى الدول الأخرى التي يقيم فيها اللاجئون الآن، سيكون عليها أن توفر مكاناً لحلّ مشكلة اللاجئين. لا يستطيع الفلسطينيون أن يتوقعوا قبول إسرائيل تنازلاً إقليمياً واستيعاباً للاجئين، فذلك ببساطة مستحيل. لا يمكن لأية حكومة إسرائيلية أن توافق على تقليص حجم الدولة، بالانسحاب من الأراضي، ثم تقام مشاكلها الديمغرافية، بالموافقة على استيعاب اللاجئين، فمثل

تحصل على شيء من التعويض بشكل مباشر من هذا التفاوض، أم أن الأمر يجب أن يناقش مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كلا على حدة؟ وهل يمكن تسوية مشكلة اللاجئين دون مشاركة من سورية ولبنان؟ وماذا عن أولئك العرب الإسرائيليين من "اللاجئين داخلياً"، من الأفراد الذين أعيد توطينهم خلال الحرب، وفقدوا ممتلكاتهم؟ هل ستطالب المنظمة أو الحكومة الفلسطينية بتمثيلهم؟.

ومع صعوبة هذه الأسئلة، فإن على الأطراف أن تقبل عدة حقائق ثابتة إذا كان عليها أن تتوصل إلى حلّ لمشكلة اللاجئين. ومع أن الإحصائيات مختلف عليها، فإن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين تعلن أن هناك ما يقارب ٣.٤٧ مليون لاجئ فلسطيني موزعين في الشرق الأوسط وفي كلّ مكان، مع أكبر تركيز في الأردن، والضفة الغربية، ولبنان. ولا تستطيع إسرائيل أن تتجاهل المشكلة ببساطة، بغض النظر عن من يتحمل المسؤولية في خلقها أو يشارك في ذلك. بدلاً من ذلك، على إسرائيل أن تعترف بأن صراعها مع الفلسطينيين لن ينتهي دون أن تبذل جهداً مخلصاً لحلّ معضلة اللاجئين. وإذا كان الإسرائيليون يعتقدون أن بإمكانهم كسب ملف اللاجئين تحت السجادة، ربما بموافقة القيادة الفلسطينية الحالية، فهم مخطئون لأن أيّ لاجئ يترك خارج إطار التسوية النهائية سوف يرفع لواء الحرب ضدّ إسرائيل وكأنه لم يتمّ توقيع أية اتفاقية. هذا لا يعني أن على إسرائيل أن تقبل مطالب الفلسطينيين وعيناها مغمضتان، ففي نهاية الأمر، سوف يشكّل المقترح الفلسطيني الحالي تهديداً لوجود إسرائيل. ومهما كان الأمر، فإن على إسرائيل أن تمدّد يد العون، وأن تفعل كلّ ما تستطيع لحلّ مشكلة اللاجئين، حتى لا تظلّ حاضرة لاستئناف لا ينتهي للصراع.

من وجهة النظر الإسرائيلية، سيكون هناك تفضيل لدخول من رحلوا العام ١٩٦٧، وقبلت إسرائيل عودتهم إلى المناطق الفلسطينية، في اتفاقات أوسلو. ومع أنه يجب على إسرائيل أن تساهم بجهد إنساني في إعادة تأهيل هؤلاء اللاجئين، فإن عليها أيضا أن تصرّ على أنها لا تتحمّل أية مسؤولية في تعويضهم فرديا عن أضرار أصابتهم بسبب حرب تمّ التحريض عليها من قبل آخرين، وعانى منها الإسرائيليون أنفسهم كثيرا.

لاجئ فلسطيني . كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في ذلك الوقت حوالي ٧٠٠،٠٠٠ بينما كان عدد السكان اليهود في الدولة الجديدة أقل من مليون . كانت شروطه لقبول الاستيعاب هي أن تستوعب الدول العربية بقية اللاجئين، وأن تنتهي الصراع مع إسرائيل، وأن توقع معاهدات سلام تستند إلى حدود الهدنة . وعندما رفض العرب هذه الشروط، سحب بن غوريون عرضه، ولم تكررّه إسرائيل قط .

الأمر الأكثر صلة، هو الموقف الإسرائيلي كما فهم من قبل الفلسطينيين (وبعض الأميركيين أيضا) خلال مفاوضات ٢٠٠١ في طابا، بمصر . في ذلك الوقت، لمحت إسرائيل إلى استعداد، ضمني على الأقل، بالسماح لعشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى إسرائيل، على أساس "لمّ شمل العائلات" . لكن، وكما ردد رئيس الحكومة إيهود بارك في ذلك الوقت، "لا شيء متفق عليه حتى يتمّ الاتفاق على كل شيء" . مع ذلك، فإن الفلسطينيين يصرون على أنه ما دامت تلك البادرة قد عرضت حينئذ، فإن ترتيبا مشابها يجب أن يقمّ الآن .

دور الأردن

على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يعترفوا معًا بأن هناك طرفا رئيسيا ثالثا له علاقة بمشكلة اللاجئين : الأردن . لقد استوعبت تلك البلاد ثلاث موجات من اللاجئين الفلسطينيين : في ١٩٤٨، عندما أقيمت إسرائيل ؛ وفي ١٩٦٧، بعد حرب الأيام الستة ؛ وفي ١٩٩١، بعد حرب الخليج، عندما طرد من الكويت ما يقارب من ٣٠٠،٠٠٠ فلسطيني ممن يحملون جوازات سفر أردنية . وخلال نصف قرن، فتحت الأردن أبوابها لأعداد من اللاجئين الفلسطينيين أكثر بكثير من أي بلد عربي آخر، وهو عبء كبير على دولة شبه

هذا التصرف سوف يهدّد وجود إسرائيل كديمقراطية يهودية . إن إضافة اللاجئين الفلسطينيين إلى الزيادة الحالية المضطّرة في السكان العرب، من الأمور التي سيكون على الحكومة الإسرائيلية أن تمنعها بأي ثمن . إن الموقف الإسرائيلي بسيط ومرسوم بشكل واضح : التوجه نحو دولتين يعني أن تكون هناك دولة للشعب اليهودي وأخرى للشعب الفلسطيني . واللاجئون يستحقون حلا عادلا، وحتى يكون قابلا للحياة ومقبولا من الطرفين، يجب أن ينفذ داخل الدولة الفلسطينية والبلاد العربية . وفي الحقيقة، هناك عدد من الإسرائيليين يرى الحاجة إلى حلّ مشكلة اللاجئين، كواحد من الأسباب الرئيسة لضرورة إقامة دولة فلسطينية .

القادة الفلسطينيون لديهم وجهة نظر مختلفة . إنهم لا يقبلون فكرة أن تكون دولة فلسطينية يحصل فيها اللاجئون على حقوق متساوية، تعويضا عادلا عن فقدان الأرض والوطن . ولأنهم يدركون أن إسرائيل لن توافق على عودة ملايين العرب، فإنهم يصرون على "حقّ" العودة بدلا من العودة الحقيقية الكاملة . ولهم مطلبان على وجه التحديد : الأول هو أنهم يريدون أن يؤكد علنا أن اللاجئين لهم الحق في العودة إلى منازلهم في إسرائيل، والثاني هو أنهم يصرون على أن يكون من حق بضعة آلاف منهم على الأقل أن يمارسوا هذا الحق فعليا، وأن يهاجروا إلى إسرائيل (أما الآخرون فإنهم سيختارون "طوعيا" البقاء حيث هم، أو الانتقال إلى الدولة الفلسطينية) .

ويدعم الفلسطينيون مطلبهم بذكر المواقف الإسرائيلية السابقة التي أبدت استعدادا لتمكين بعض الفلسطينيين من العودة . في العام ١٩٤٩، على سبيل المثال، وخلال الانعقاد الفاشل لمؤتمر المصالحة في لوزان، بسويسرا، قدّم رئيس الحكومة الإسرائيلية، دافيد بن غوريون، عرضا مشروطا لاستيعاب حوالي ١٠٠،٠٠٠

استنتاجات

بمعايير عملية، سيكون من السهل حلّ قضية اللاجئين أكثر من المشكلات الجذرية الأخرى. مع ذلك، فإن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يتجاوز الاعتبارات العملية، ومن وجهة النظر هذه، تمثل قضية اللاجئين جوهر الصراع بين الحركتين القوميتين. وبالنسبة لعدد كبير من الإسرائيليين، فإن رغبة الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم في تل أبيب وحيفاً، فيها برهان أكيد على أنهم ليسوا معنيين بحلّ الدولتين، وأنهم سوف يستمرون في الحرب حتى يحققوا هدفهم "الحقيقي" - القضاء على إسرائيل كدولة يهودية.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فإن الاعتراف بحق العودة، والتنفيذ الواضح له، أكثر أهمية لديهم من الدولة، خصوصاً عندما يتم التخطيط لهذه الدولة كي تكون صغيرة وهشة ومقسمة وغير مستقلة.

إن حلاً لهذه المشكلة لا يبدو متاحاً دون ظهور قيادة فلسطينية جديدة، تستطيع على الأقل أن تجعل الرواية الفلسطينية أكثر اعتدالاً. هذه الرواية المعدلة يجب ألا تشمل الحاجة إلى "إنهاء الاحتلال" وتحقيق "حلّ ما" لقضية اللاجئين وحسب، بل أيضاً الحاجة إلى مصالحة تاريخية يقدم فيها الطرفان تنازلات مؤهلة.

مستقبل القدس

إن القدس هي من المواضيع الشديدة الحساسية في الصراع الإسرائيلي العربي. ومع أن هناك حلاً معقولاً قد يكون قادراً على تأمين مصالح كلّ طرف، إلا أن كلا من الطرفين يبدو متشككاً جداً تجاه الآخر، لدرجة الخوف من التسويات.

خلفية

كانت القدس قد قسمت بالخط العسكري العام ١٩٤٨، مع بقاء كلّ العرب، باستثناء حيّ واحد، في الجانب الأردني من الخط، وجميع اليهود في الجانب الإسرائيلي. كما بقيت جميع الأماكن التاريخية اليهودية والمدينة القديمة في الجانب الأردني. وفي العام ١٩٦٧، بعد أيام من انتهاء حرب الأيام الستة، قامت إسرائيل بضمّ باقي المدينة. وعندما تمّ تخطيط الحدود الجديدة للقدس، لم تشمل فقط على المدينة القديمة والأحياء العربية من القدس الشرقية، بل

فقيرة، وضعيفة، ولديها القليل من الموارد الطبيعية. وعندما يحاول الإسرائيليون والفلسطينيون حلّ مشكلة اللاجئين، فإن الأردن ستطلب بأن يتمّ التخفيف من حملها من كلّ النواحي - سياسياً، وديمقرافياً، واقتصادياً، وفي أمور الموارد الطبيعية، مثل المياه.

وتتوقع الأردن تحديداً أن يشتمل أيّ حلّ نهائي تحركاً لعدد محدود من اللاجئين الذين يعيشون حالياً داخل حدودها، عبر النهر نحو الدولة الفلسطينية. وحتى لو اختار كثير من الفلسطينيين أن يبقوا داخل الأردن، وأن يمارسوا عملهم هناك، فإن الأردنيين يتوقعون أنهم سيكونون مواطنين في الدولة الفلسطينية، مع حقوق تصويت هناك، بدلاً من الأردن. وفي أي من الحالتين، تتوقع الأردن تعويضاً مادياً سخياً، لدعمها القديم للاجئين، وللمهمة التي لا تزال مثبّطة، وهي إدماج عدد كبير منهم في المجتمع الأردني.

وهكذا فإن المبدأ العملي الأول في حلّ مشكلة اللاجئين - المبدأ الذي يجب إدراكه قبل إقامة دولة فلسطينية - هو أن حلاً ما لن يتمّ العثور عليه في إسرائيل. بدلاً من ذلك، فإن إسرائيل ستوافق فقط على مناقشة الطريقة التي يمكن فيها استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، بأسهل الطرق، وأكثرها كفاءة، في دولتهم الجديدة. نتيجة لذلك، فإن لجنة إسرائيلية أردنية فلسطينية يجب أن تشكّل، للتركيز على هذه العملية تحديداً. وعلى اللجنة أن تدرس في حزمة واحدة، تلك المواضيع التي تتعلق بعودة اللاجئين إلى الدولة الجديدة، مع الانتباه إلى ضرورة التأكد من أن يبقى اقتصاد الدولة مستقرّاً. وفي الواقع، إن مثل هذا التعاون المشترك، يجب أن ينظر إليه كشرط مسبق لقبول إسرائيل فكرة الدولة الفلسطينية، لأن أيّ تدفق غير منظم للاجئين قد يشعل اضطرابات محلية أو إقليمية.

من وجهة النظر الإسرائيلية، سيكون هناك تفضيل لدخول من رحلوا العام ١٩٦٧، وقبلت إسرائيل عودتهم إلى المناطق الفلسطينية، في اتفاقات أوسلو. ومع أنه يجب على إسرائيل أن تساهم بجهود إنساني في إعادة تأهيل هؤلاء اللاجئين، فإن عليها أيضاً أن تصرّ على أنها لا تتحمّل أية مسؤولية في تعويضهم فردياً عن أضرار أصابتهم بسبب حرب تمّ التحريض عليها من قبل آخرين، وعانى منها الإسرائيليون أنفسهم كثيراً. وحتى تؤكّد رفضها لمثل هذه المطالب، ربما تستطيع إسرائيل أن تتقدّم بمطالبها في استعادة الممتلكات اليهودية في البلاد العربية.

في غياب أي تواجد إسرائيلي على طول الحدود الفلسطينية الأردنية، والفلسطينية المصرية، ستحاول إسرائيل أن تشجع الفلسطينيين على تقوية علاقاتهم الاقتصادية بهاتين الدولتين، لتقليل اعتمادهم على إسرائيل. مع ذلك، فإن نتائج هذا التوجه سوف تعتمد بشكل أساسي على مستوى الانفتاح الذي ستعرضه مصر والأردن. الدولتان لن تحبا في الغالب تقديم هذه المساعدة للاقتصاد الفلسطيني.

المدينة القديمة. مدينة القدس القديمة، مساحتها كيلو متر مربع، وهي محاطة بالأسوار، مع وجود ثمانية أبواب، ومقسمة إلى أربع مناطق: مسلمة ومسيحية ويهودية وأرمنية. ومعظم المواقع الدينية الخاصة بالديانات الثلاث تقع داخل أسوار المدينة القديمة. بالنسبة لليهود، أهم موقع هو حائط المبكى (جزء من جبل الهيكل)؛ أما بالنسبة للمسلمين فجبل الهيكل نفسه (الحرم الشريف)، بمسجديه.

هناك على الأقل خطتان مختلفتان تخصان الوضع النهائي للمدينة القديمة، يمكن اقتراحهما، وكل منهما ستحفظ الترتيبات الحالية الخاصة بالسلطات الدينية. الاقتراح الأول هو أن يتم الاعتراف بالمدينة القديمة باعتبارها "منطقة خاصة" لها نظامها الخاص. مسؤولية الأمن والنظام العام يعهد بها إلى قوة بوليسية خاصة، مكونة من إسرائيليين وفلسطينيين (وربما مع قوة دولية صغيرة). اليهود والعرب الذين يقطنون المدينة القديمة يمكن أن يعتبروا مواطنين في إسرائيل والدولة الفلسطينية على التوالي.

الاقتراح الثاني يدعو إلى تقسيم المدينة القديمة. الحي اليهودي، بما فيه حائط المبكى، سيكون جزءا من إسرائيل، وسيلحق بمدينة القدس الإسرائيلية. وبقية المدينة القديمة ستكون جزءا من الدولة الفلسطينية. الحدود بين الدولتين ستكون تماما فوق قمة حائط المبكى، حيث يبدأ جبل الهيكل. ترسيم مثل هذه الحدود الحساسة بوضوح، وبمعايير أمنية، سيكون أمرا صعبا، لكنه ليس مستحيلا. من وجهة نظر سياسية، هذا الحل يمكن أن يعمل ما دامت الأماكن المقدسة اليهودية والأماكن المقدسة الإسلامية تحت السيادة التامة لإسرائيل والدولة الفلسطينية على التوالي، وما دام كل طرف يتمتع بتواصل مكاني كامل. سيكون الفلسطينيون أكثر ميلا لقبول هذا الاقتراح، لأن جميع مواقعهم الدينية ستكون على جانبهم من

توسعت نحو بعض القرى الواقعة في الشرق الأبعد. وكنيجة لهذا القرار، أصبح عدد كبير من الفلسطينيين "مقيمين دائمين" في إسرائيل. وهم يحملون هوية إسرائيلية، ويتمتعون بجميع مزايا المواطنة الإسرائيلية، باستثناء الانتخاب والترشيح.

مشكلة لها أبعاد

موضوع القدس يحتوي على مجموعة من الأبعاد: المدينة القديمة، بقية المدينة، وتماس المناطق. ومن وجهة نظر عامة، يبدو حلّ البعدين الأخيرين أقل حساسية، مع أنه ليس سهلا بأي شكل.

أولا، يفهم الطرفان بشكل مبدئي أن جميع الأحياء اليهودية سوف تبقى جزءا من إسرائيل، وأن كل الأحياء العربية، أو معظمها سيكون جزءا من الدولة الفلسطينية. ومعظم الإسرائيليين يوافقون على أن تكون الأجزاء الفلسطينية الواقعة في الجوانب الجنوبية الشرقية والشمالية من المدينة أملاكا فلسطينية. وتقريبا سوف يدعم كل الإسرائيليين إعادة كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين الفلسطينيين، وهما يتبعان للمدينة رسميا، لكنهما يقعان خارج الجدار الأمني. كما أن معظم الإسرائيليين سيوافقون على التخلي عن الجزء الجنوبي من جبل المكبر، وعن صور باهر. وسوف يكون من الصعب (لكن من الممكن) إقناع الإسرائيليين بالتخلي عن ضاحيتي بيت حنينا وشعفاط (بجانب المخيم، وبالاسم نفسه) بسبب قربهما من الأحياء اليهودية. مجمل العرب الذين يعيشون في المناطق المشار إليها يصل إلى ١١٣،٠٠٠ نسمة.

كما سيكون من الأصعب إقناع الإسرائيليين بالتخلي عن المناطق الأقرب إلى المدينة القديمة، لكن ما يسمى تقسيم المدينة سيكون ممكنا إذا بقي جبل الزيتون بين يدي إسرائيل.

الحدود. عدد كبير من اليهود، على أية حال، ينظرون إلى حائط المبكى كجزء من مكانهم الأكثر قداسة، لذلك ستكون هناك مقاومة شديدة لقبول إسرائيل هذه التسوية.

مشكلة التواصل المكاني. يتطلع الفلسطينيون نحو ممر يعبر القدس من الشمال إلى الجنوب، يستطيع أن يصل رام الله بيت لحم، وسوف يطلبون أن يكون هذا الممر تحت سيطرتهم التامة، في ترتيبات الوضع النهائي. وبالطريقة نفسها، تتطلع إسرائيل إلى خلق تواصل مكاني واسع بين القدس ومعاليه أدميم. وسواء أكان ذلك سيضم منطقة E-1 أم لا. وهي المنطقة الكبيرة الفارغة بين المدينة والمستوطنات. فإنه سيقطع التواصل الفلسطيني. الحل الوحيد الممكن لهذه المعضلة هو إقامة طريق سريع (وجسر طويل) يمنح الفلسطينيين ممرًا آمنًا في المساحة ما بين القدس ومعاليه أدميم. إسرائيل لن تمنح أكثر من ذلك.

العلاقات بين الدولتين

خلال فترة أوسلو أيد كثير من الإسرائيليين مفهوم الدولتين، ليس لأنهم رأوا أن مثل هذه التسوية لا يمكن تجنبها وحسب، بل لأنهم آمنوا بأن خلق دولتين تعيشان بسلام جنبًا إلى جنب سيساهم كثيرا في إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي. وقد ركزت العملية السلمية في ذلك الوقت على المنافع الاقتصادية والأمنية، وحتى على التعاون الثقافي بين الطرفين. وقد أطلق شمعون بيريس على ذلك اسم "الشرق الأوسط الجديد"، وسوق آخرون فكرة الحدود المفتوحة، كما في أوروبا الغربية.

اليوم، أصبح واضحا أنه إذا تحققت اتفاقية سلام، فإنها ستستند إلى مفهوم مختلف تماما. مفهوم متشبث بالانفصال بدلا من التعاون. أية مفاوضات مستقبلية ستتخذ شكل لعبة صفرية، بدلا من مشروع مشترك يتمتع فيه الطرفان بالتأزر. وبالطبع، هذا النقص في التأزر سيقوّض من الدافع للوصول إلى اتفاق.

هذا التغيير في التوجه الإسرائيلي نتج عن عاملين رئيسيين: الأول حملة الإرهاب التي انتشرت في إسرائيل في أيلول ٢٠٠٠. كثير من الهجمات قام بها فلسطينيون كانوا يعملون في إسرائيل (بتصريح أو دون تصريح). كنتيجة، يخاف معظم الإسرائيليين الآن من الفلسطينيين وهم لا يثقون بهم ولا يتمنون أن يروا الآلاف منهم يصلون للعمل في إسرائيل كل يوم.

العامل الثاني هو الديمغرافيا. خلال "السنوات الطيبة" لأوسلو، ازداد عدد الفلسطينيين الذين حصلوا على المواطنة الإسرائيلية كثيرا، أساسا كنتيجة للزواج من عربيات إسرائيليات. هذه الظاهرة قد تحدث لأنه لم تكن هناك ضوابط حقيقية على حركة الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل. معظم الإسرائيليين يخافون من مزيد من التغيرات الديمغرافية عبر تلك الخطوط، ولذلك سيفضلون عدم السماح للفلسطينيين بالتواجد في إسرائيل بحرية.

هذان الهتمان يفسران الدعم الذي منح لخطة أريئيل شارون لفك الارتباط في غزة. معظم الإسرائيليين أحب فكرة أنه في نهاية اليوم، "نحن هنا، وهم هناك". هذه الفكرة العاطفية سوف تنسحب دون شك على أية خطة للوضع الدائم أيضا. بشكل أولي، سيكون التعاون بين الدولتين محدودا، وي طرح فقط حين لا يكون هناك خيار آخر. وهذه النشاطات سوف تكون محصورة داخل ثلاثة حقول: المياه ومواضيع البيئة، والأمن، والطاقة، والمجال الكهرومغناطيسي.

إن الفارق الكبير بين العقليات السابقة والحالية سوف ينعكس على الحقل الاقتصادي. في الوقت الحالي، تشكل إسرائيل وغزة والضفة الغربية كيانا اقتصاديا، فهي تشترك في عملة واحدة (الشيكل الإسرائيلي) و"غلاف جمركي" عام. السلع التي تنتج في غزة ورام الله يمكن أن ترسل إلى الأسواق في تل أبيب وكأنها منتجة في حيفا. هذه الترتيبات ممكنة فقط طالما ظلت إسرائيل تتحكم بكل المعابر إلى المناطق الفلسطينية. وفي سيناريو الدولتين، على أية حال، لن يكون هناك حضور إسرائيلي في حدود المعابر بين الدولة الفلسطينية والأردن ومصر؛ ولذلك سيكون على إسرائيل أن تغير الغلاف الجمركي. بكلمات أخرى، ستتحول تنقلات السلع بين الدولتين إلى نشاط عادي للتصدير والاستيراد. وفوق ذلك، سيكون هناك جدار أمني على طول الحدود، وحركة الناس والسلع بين الدولتين سوف يسمح بها فقط من نقاط عبور مخولة.

في غياب أيّ تواجد إسرائيلي على طول الحدود الفلسطينية الأردنية، والفلسطينية المصرية، ستحاول إسرائيل أن تشجع الفلسطينيين على تقوية علاقاتهم الاقتصادية بهاتين الدولتين، لتقليل اعتمادهم على إسرائيل. مع ذلك، فإن نتائج هذا التوجه سوف تعتمد بشكل أساس على مستوى الانفتاح الذي ستعرضه مصر والأردن. الدولتان لن تجبا في الغالب تقديم هذه المساعدة

القسم الثاني:

حلول بديلة

نظرة عامة

إن مقارنة الدولتين - على الأقل وفق النسخة التقليدية المعروضة في الساحة - ليست الحلّ الوحيد الممكن للصراع الإسرائيلي الفلسطيني . ميّزتها الوحيدة هي انخراط طرفين فيها فقط ، لكن تلك هي نقطة ضعفها الأكثر وضوحاً أيضاً . وكما ذكر سابقاً ، فقد خلق هذا التوجه التقليدي لعبة صفرية : حجم المكسب في طرف ، يعني حجم الخسارة في الطرف الآخر .

مع توقع الفشل في تحقيق تسوية تستند إلى مفهوم العام ٢٠٠٠ ، ووجود مآزق منذ ذلك الحين ، من المهم التعرف على احتمالات أخرى .

الاقتراحان اللذان يقدّمان في الفصلين ٩ ، ١٠ يطرحان أفكاراً بديلة على الطاولة ، ويقدمان مسارات مختلفة لحلّ الصراع .

الخيار الأردني

مثل غيرها من الدول العربية الأخرى ، لم توافق الأردن على خطة الأمم المتحدة الأصلية لتقسيم فلسطين الانتدابية . وإثر مغادرة الجيش البريطاني في نيسان ١٩٤٨ ، احتلّ الجيش الملكي الأردني الضفة الغربية . ومنذ ذلك الحين حتى حزيران ١٩٦٧ ، ظلت المناطق تحت السيادة الأردنية التامة . واستمرت إسرائيل في إدارة المنطقة وفق القانون الأردني بعد ١٩٦٧ . وفوق ذلك ، استمرّ العرب في تلك المنطقة يُعرّفون كمواطنين أردنيين ، واستمرّ تعاملهم بالدينار الأردني ، وكانت الأردن مسؤولة رسمياً عن الأماكن الإسلامية المقدسة ، بما في ذلك الحرم الشريف .

بين ١٩٦٧ و ١٩٩٣ ، ناقشت إسرائيل توجيهين أوليين يتعلقان بوضع الضفة الغربية . اقترح حزب الليكود أن تقوم إسرائيل بضمّ المناطق ، وبمنح العرب الذين يعيشون فيها نوعاً من الحكم الذاتي . وتقدم حزب العمل باقتراح لتقسيم المناطق إلى ثلاثة أقسام . المنطقة الوسطى ، موطن معظم الفلسطينيين ، تعاد إلى الأردن ، بينما تضمّ إسرائيل " شريطين " في الشرق والغرب . أما فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة ، فقد كانت مرفوضة تماماً .

في العام ١٩٨٨ عقد اجتماع سرّي في لندن ، بين الملك حسين ،

الممرّ الآمن

كما ذكر في الفصل ٢ يرى الفلسطينيون أنه ما دامت غزة والضفة الغربية ستشكلان كيانا سياسياً واحداً في ترتيبات الوضع النهائي ، فمن الضروري وجود ممرّ أرضي يصل بينهما وإلا ، كما يحتجّون ، فلن تكون الدولة الفلسطينية قابلة للحياة . مطلب هذا الممرّ الآمن حساس ، لكنه ممكن الحلّ .

طبقاً للموقف الفلسطيني ، يجب أن يكون هناك ممران على الأقلّ ، يتخذان شكل طرق تربط غزة برام الله والخليل . من وجهة نظرهم ، هذان الطريقان يجب أن يخدموا الفلسطينيين فقط ولا يجوز أن تكون فيهما مراقبة إسرائيلية .

سوف توافق إسرائيل من حيث المبدأ على ممرّ آمن ، لكن إذا توفرت لذلك ثلاثة شروط : الأول ، أن تكون الممرات تحت المسؤولية الأمنية الإسرائيلية الكاملة . والثاني ، أن تمنح إسرائيل صلاحية وضع محددات تتعلّق بمن يسمح له باستخدام الممرات . والثالث ، أن على الفلسطينيين أن يقبلوا بالتبادل حقّ إسرائيل في ممرّ آمن مشابه في أراضي الدولة الفلسطينية (مثلاً ، الطريق السريع ٤٤٣ بين تل أبيب والقدس ، كما نوقش في فصل " الترتيبات الأمنية ") .

في الوقت الحاضر، ليس هذا الحلّ البديل موضع نقاش جاد. ومع أن حظوظه في النجاح ليست أقلّ من توجه الدولتين بأي حال، إلا أن طرح هذا الموضوع ليس صحيحا من ناحية سياسية بعد. مثل هذا المقترح يضعف ما اعتبره المجتمع الدولي، وخصوصا العالم العربي، حلا "شرعيا". هذا لا يعني أن المعيار الحالي أكثر وضوحا، لكنه يظهر أن تغيير المثال سيحتاج إلى تسويق ذكي، أكثر من مجرد استبدال خطة بأخرى.

من فرض سيطرتها، وإفشال أية إمكانية للتحالف بين حماس في الضفة الغربية والفلسطينيين في الأردن، الذين يشكلون الآن أكثرية السكان في تلك البلاد.

من ناحيتهم، يعتقد كثيرون من المعتدلين الفلسطينيين في الضفة الغربية أن كيانا فلسطينيا مستقلا في الضفة الغربية وغزة لن يكون دولة قابلة للحياة. وعاجلا أو آجلا، ستقع هذه الحالة غير المستقرة تحت سيطرة حماس، ويفضل الفلسطينيون المعتدلون أن يعيشوا تحت حكم الأردن، بدلا من حماس.

من المهم أن يلاحظ أن معظم الفلسطينيين لم يكافحوا قط من أجل تحقيق دولة مستقلة في غزة. الضفة الغربية في المقام الأول. كل ما يريدونه هو التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وأن يعيشوا حياة طبيعية، لكنهم لا يهتمون كثيرا بالشكل الدقيق للحالة السياسية. الدولة كانت طموح ياسر عرفات والحلم الذي نهض معه أخذ يضعف بعد وفاته. إن أحد أسباب ضعفه هو استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في مناطق كان الفلسطينيون يظنون أنها ستشكل دولتهم. مثل هذه العوامل جعلت المعتدلين الفلسطينيين يدركون أن الدولة ليست هي الهدف الوحيد المهم، خصوصا إذا كان مقدرًا لها أن تكون صغيرة وغير متواصلة.

إن قيادة السلطة الفلسطينية الحالية هي التي ستكون أكبر خاسر إذا أقرّ الخيار الأردني، وهذه القيادة تمثل نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني. وبتحديد أدق، يتوزع المجتمع الفلسطيني الحالي على ثلاث جماعات: أولئك الذين يؤيدون حماس ويعارضون أي حلّ سياسي؛ وأولئك الذين ما زالوا يؤمنون بالدولة الفلسطينية؛ ثم المجموعة الثالثة، الأغلبية الصامتة من الشعب، الذين يريدون حلا محترما. ويقدر ما تكون هذه المجموعة الثالثة معنية، فإن الخيار الأردني هو بمستوى جودة الدولة الفلسطينية (ويجب أن يلاحظ أن

ملك الأردن، ووزير الخارجية الإسرائيلية شمعون بيريس، هو اجتماع قمة في الحوار الثنائي حول الموضوع. المناقشات هناك، ركزت على خيار ثالث: اعتبار معظم الضفة الغربية جزءا من فيدرالية أردنية فلسطينية. وطبقا لهذا المفهوم، كانت إسرائيل ستتخلى عن معظم المناطق، وسيحرّر الفلسطينيون من الاحتلال الإسرائيلي، ويتمتعون باستقلال محدود. وفي الوقت ذاته، كانت الأردن هي الدولة الوحيدة التي سيسمح لها بنشر قوات مسلحة في المنطقة. لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق شامير رفض الفكرة. وبعد وقت غير طويل، أعلن الملك حسين أن الأردن ستوقف عن تمثيل فلسطيني الضفة الغربية. وفي السنوات التي تلت ذلك، أكدت الأردن أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين. وهكذا أصبحت الدولة الفلسطينية هي الحلّ الوحيد المقبول.

الخيار الأردني الآن

حتى الفترة الأخيرة، كانت فكرة طرح أي حلّ غير نموذج الدولتين غير مقبولة كليا بالنسبة لجميع الأطراف. اليوم، ترتفع أصوات بين الفلسطينيين، وفي الأردن وإسرائيل، تطالب بتوجه يشبه خيار الفيدرالية الأردنية قبل سنوات. الحافز الرئيس لهذه النقطة هو نهوض حماس. في الأردن، يقلق كثيرون من أن أية دولة فلسطينية تقام في الضفة الغربية، سوف تقع تحت سيطرة حماس، تماما كما حدث في غزة. وبالتوازي مع تنامي نفوذ الإخوان المسلمين في الأردن، فإن تطورا مثل هذا قد يتسبب في انهيار النظام الحالي في عمان. ويدرك مفكرون طليعيون معينون في الأردن أن الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية الوحيدة التي يمكن أن تحول دون هذه النتيجة، هي فيدرالية بين الضفة الغربية والأردن. هذا التحرك سيمكّن عمان

لماذا سيفشل التوجه الحالي؟

إن الحالة الإسرائيلية الفلسطينية مختلفة نسبيا عن الصراعات الأخرى. معظم النزاعات الحالية القائمة. كما هي الحال بين الهند وباكستان حول كشمير، وإسرائيل وسورية حول هضبة الجولان، وعشرات من الحالات الأخرى. هي شؤون إقليمية جرى التعامل مع تأثيراتها المؤلمة لعقود. الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مختلف، لثلاثة أسباب على الأقل:

يعيش الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وفي ظروف غير مقبولة في القرن الحادي والعشرين. دولة إسرائيل لا تستطيع أن تقرّ حدودها الخاصة المعترف بها، قبل انتهاء الصراع.

للصراع آثار إقليمية ودولية مؤلمة.

قبل ثماني سنوات، اقترح الرئيس كليتون خطة تسوية مفصلة ومتوازنة لحلّ الصراع، بدا أنها تحقق متطلبات الطرفين. من نظرة أولى، يمكن للإنسان أن يتصور أن من الممكن استعادة الخطة، وإقرارها، وتنفيذها. عمليا، هذا التوجه سوف يفشل مرة أخرى، لسبب جزئيّ يتعلق بأربع معضلات أساسية:

وجود حماس. حتى لو فقدت حماس أكثريتها النيابية، وسيطرتها على حكومة غزة نفسها، فإن الحركة ستظل قوية بما يكفي لتفجير أيّ حلّ دبلوماسي موضوع في الاعتبار في الوقت الحالي. حماس ستعيد ترتيب مستوى عنفها، خصوصا في غزة، حتى يطرح أمام المجموع الفلسطيني، الذي يؤيد الحركة حاليا، حلّ حقيقي لمأزقهم. الإستراتيجية "البيسطة" للدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وحدها ليست ذلك الحلّ.

مشكلة العملية. قبل أن تتمّ مناقشة مفيدة لأية مادة، يجب أن يكون هناك اتفاق حول العملية. إسرائيل والفلسطينيون المعتدلون لديهما توجهات متناقضة حول هذا الموضوع. إسرائيل تصرّ على ألا تبدأ المفاوضات الدبلوماسية إلا بعد تفكيك جميع المنظمات الإرهابية وحلّ المشكلات الأمنية. الفلسطينيون، من جانبهم، يصرّون على ألا تتواجد لديهم نوايا لمحاولة إقناع تلك المنظمات بأن تلقي سلاحها، قبل أن يتم التوصل إلى حلّ سياسي شامل، يتضمن جداول زمنية جاهزة وملتزمة بها.

العجز عن جسر الفجوات. بمعايير البقاء السياسي، أقصى ما تستطيع أية حكومة إسرائيلية أن تقدمه هو أقلّ من أدنى ما تستطيع

بعضهم يمكن أن يدعم بدلا من ذلك دولة ثنائية القومية، وهو ما يراه كثير من الإسرائيليين نهاية للطموح القومي).

وحقيقة أن كثيرين من الفلسطينيين يمكن أن يتخلوا عن فكرة الدولة، لا تعني أنهم مستعدون لفقدان هويتهم القومية الفلسطينية. بل العكس هو الصحيح، لأنهم يفهمون أن هدفهم الرئيسيين - حياة أفضل وسيادة فلسطينية (محدودة، لكنها تحظى بالاعتراف) - يمكن أن يتحققا إذا أصبحت الضفة الغربية جزءا من الفيدرالية الأردنية.

وبقدر ما يعني الأمر إسرائيل، لا يطرح هذا الاقتراح معضلات كبيرة. ولأسباب واضحة، سيفضل معظم الإسرائيليين أن يقدموا على تنازلات، وأن يقدّموا أراضي إلى دولة موثوق بها مثل الأردن، بدلا من أن يجلبوا لأنفسهم خطرا أصيلا بإقامة دولة فلسطينية، يخشى كثيرون من أنها ستكون عدوا خطيرا.

في الوقت الحاضر، ليس هذا الحلّ البديل موضع نقاش جاد. ومع أن حظوظه في النجاح ليست أقلّ من توجه الدولتين بأي حال، إلا أن طرح هذا الموضوع ليس صحيحا من ناحية سياسية بعد. مثل هذا المقترح يضعف ما اعتبره المجتمع الدولي، وخصوصا العالم العربي، حلا "شرعيا". هذا لا يعني أن المعيار الحالي أكثر وضوحا، لكنه يظهر أن تغيير المثال سيحتاج إلى تسويق ذكي، أكثر من مجرد استبدال خطة بأخرى.

إذا وضع الخيار الأردني في النهاية على الطاولة، فإن تنفيذه سيحتاج إلى ما هو أكثر من اتفاقية ثنائية إسرائيلية أردنية (التوجه الذي اقترح العام ١٩٨٨). بدلا من ذلك، يجب أن تخرج التسوية النهائية من مفاوضات ثلاثية، ففي نهاية الأمر، الوقت الذي كان فيه الآخرون يتخذون القرارات للفلسطينيين (كما فعل بيغن والسادات العام ١٩٧٩) قد انتهى.

الحلّ الإقليمي

في السنوات الأخيرة تزامنت، بشكل مضطرب، اثنتان من الوقائع الأساسية المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وبشكل متعاكس، لكن في الفضاء نفسه. فمن ناحية، حلّ الصراع مهمّ، مثلما كان عليه الأمر في أي وقت مضى. ومن ناحية أخرى، الحلّ مستحيل، ما دام الطرفان لا يلتزمان بالتوجه الحالي المقبول.

الدولة الفلسطينية. سيحصل الفلسطينيون على مساحة تساوي ١٠٥٪ من "المساحة في حدود ١٩٦٧". وتحديداً، ستتضمن هذه الأرض المساحة المعدّلة لما قبل ١٩٦٧، والأراضي المنقولة من مصر (المساوية لما سيتنازل عنه الفلسطينيون لإسرائيل في الضفة الغربية)، والأراضي المنقولة من الأردن (المساوية لحوالي ٥٪ من الضفة الغربية). الأراضي المضافة ستخلق فرقا اقتصاديا كبيرا لدى الفلسطينيين، وتسهّل حل مشكلة اللاجئين بمنح كثيرين مستقبلا مضيئا في "غزة الكبرى".

والأردن والسعودية مستعدّة أكثر من أي وقت مضى للانخراط في العملية السلمية. الاقتراح التالي، الخاص باتفاقية سلمية إقليمية، يمكن أن يوفر لهذه الدول دوراً أكثر أهمية، بينما يمنح إسرائيل والفلسطينيين حلا فعالا وجذابا.

شروط اتفاقية إقليمية

مصر. ستقوم مصر بنقل منطقة في جنوب غزة على طول شاطئ البحر الأبيض المتوسط إلى سيادة الدولة الفلسطينية الجديدة. هذه المنطقة ستبلغ مساحتها حوالي ٦٠٠ كيلومتر مربع، وهي تمتد ٣٠ كيلومترا إلى الجنوب، بما في ذلك ٢٠ كيلومترا من الساحل. هذه الأبعاد ستوفر مساحة تستطيع أن تحتضن ميناء عصريا، ومدينة جديدة للمليون ساكن، ومطارا واسعا في الجنوب الغربي، بعيدا عن الأراضي الإسرائيلية بقدر الإمكان. المنطقة ستكون مساوية في الحجم لنسبة ١٣٪ من الضفة الغربية (حجم المنطقة التي ستضمّ إلى إسرائيل، كما ستوصف لاحقا).

الأردن. ستقل الأردن أرضا بجانب نهر الأردن. بمساحة تساوي ٥٪ من الضفة الغربية. إلى سيادة الدولة الفلسطينية الجديدة. سوف تكون الأولوية لمنطقة مكتظة بالسكان الفلسطينيين. وقد تعوض الأردن عن ذلك بنقل أراضٍ سعودية إلى سيادتها. على أية حال، من المهم ألا تكون مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي تقدم الأرض.

إسرائيل. سوف تضيف إسرائيل حوالي ١٣٪ من الضفة الغربية إلى أراضٍ تحت سيادتها، والمنطقة التي ستضمّ سوف تتبع المسار الأصلي للجدار الأمني بقدر أو بآخر. يضاف إلى ذلك: ستقل إسرائيل إلى السيادة المصرية مساحة في جنوب النقب، على امتداد حدود سيناء. حجم هذه المنطقة سيتقرّر خلال مفاوضات

حكومة فلسطينية أن تقبله. وهذه الفجوة توسعت منذ ٢٠٠٠. وكما ذكر سابقا، نموذج الدولتين التقليدي أصبح لعبة صفرية، يقدّم حوافز غير كافية للطرفين، حتى يركبا الخطر، ويتحركا إلى الأمام.

الناتج الذي لا يمكن مساندته بالضرورة. على فرض أن المستحيل حصل، أي تمّ التغلب على العقبات الثلاث السابقة، وتمّ التوصل إلى اتفاقية سلام شامل. وعلى فرض أوسع، أن تلك الاتفاقية تمّ تنفيذها عمليا (بما في ذلك إخلاء ١٠٠،٠٠٠ إسرائيلي من الضفة الغربية)؛ فحتى في مثل هذه الحالة، لا توجد فرصة في أن يكون أي حلّ بأسلوب كليتون مستقرّا ودائما، لسببين على الأقل: الدولة الفلسطينية لن تكون قابلة للحياة، وحدود إسرائيل لن تكون قابلة للدفاع عنها. إن مزيج هاتين المشكلتين سوف يلقي بالطرفين حتما في دائرة من العنف.

نموذج جديد

بالرغم من أن إقامة دولة فلسطينية يمكن أن تكون مقبولة من جميع الجهات ذات الصلة، إلا أنه من المحتمل أن لا يكون خلق "دولتين لشعبيين" بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن جيدا لكلا الطرفين. ويمكن التوقع أن أيًا من الطرفين لن يبذل جهودا حقيقية للتوصل إلى حل يعتبره غير جذاب. كل ما تمّت تجربته خلال السنوات الثماني الماضية تحت عنوان "العملية السلمية" شكل بسبب ذلك ما هو أكثر قليلا من جهود عقيمة تنقصها نوايا صادقة لتسهيل التوصل إلى اتفاقية.

على ضوء هذا الإدراك، من المهم حقن أفكار جديدة في حلّ الدولتين التقليدي، حتى يصبح أكثر جاذبية وفاعلية. مثل هذه الفكرة تركز على العالم العربي، حيث تبدو الدول المعتدلة مثل مصر

نظريا، يبدو حلّ الدولتين المألوف بمقاييس كلينتون قابلا للتحقق. لو تمّ تحليل كل قضية بشكل منفصل، فمن الممكن إيجاد حلّ، تماما كما فعل الرئيس كلينتون في كانون الأول ٢٠٠٠. مع ذلك، فإن على الإنسان أن يكون مضطرا في تفاؤله حتى يصدّق أن كل المشكلات يمكن أن تحلّ. هي ليست مجرد مفاوضات تبادل تجاري، فأى توجه تقليدي معرّض لأن تعيقه مشاكل جديدة كبيرة، مثل صعود حماس، أو الصعوبة التي تأكّدت عند إعادة توطين عدد كبير من الإسرائيليين، و فوق ذلك كله، النقص الشامل في الثقة المتبادلة. واحتمال حلّ أي من هذه المشاكل الجديدة ضيق؛ واحتمال حل جميع المشاكل يكاد يكون صفرًا.

متعددة الأطراف . كل طرف فوائد أقل وضوحا من الحلّ الإقليمي، بعضها يتعلق بمصالح وطنية طويلة المدى .

الأردن . الكثافة السكانية، وصعوبة الظروف الاقتصادية في غزة، أجبرت فلسطينيين كثيرين على الانتقال إلى الأردن . الحكومة الهاشمية، القلقة على التوازن الديمغرافي في المملكة، معنية بوقف مثل هذه الهجرة، سواء أكانت من غزة أو الضفة الغربية . إنشاء مدينة جديدة في غزة الموسعة سيهدئ هذه المشكلة .

إضافة إلى ذلك، ليس للأردن ميناء أو ممرّ أرضي إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط . كنتيجة، فإن التجارة ومصادر الطاقة التي تصدر من دول الخليج إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة لا تمرّ عبر المملكة . إنشاء نفق يصل بين الأردن ومصر والميناء الفلسطيني الجديد سيشيح للأردن أن تكون محطة ترانزيت للصادرات إلى الدول الغربية .

مصر . إضافة إلى النفق الإسرائيلي والتنازلات عن الأرض، سوف تستفيد مصر من عديد من الجهات الأخرى : نقل السلع والنفط والغاز من دول الخليج، عبر النفق الجديد، والأراضي المصرية، ثم عبر الميناء الفلسطيني الجديد، سيمدّ الحكومة المصرية بضرائب ترانزيت كبيرة .

يعيش نصف السكان المصريين تقريبا على العمل الزراعي . لكن المصادر المائية المتاحة تتناقص، حتى مع زيادة عدد السكان وذلك نمط خطير . خلال جيل أو جيلين، سيكون الحلّ الوحيد لهذه المشكلة إقامة محطات ضخمة لتحلية المياه . هذا الأمر سيتطلب تكنولوجيا متقدمة وتمويلا ومصر لا تملك كليهما . وكجزء من اتفاقية السلام الإقليمية، يمكن أن تقدم لمصر استثمارات دولية في مثل هذه المحطات .

سوف تسمح إسرائيل بحفر نفق داخل أراضيها (شمالي إيلات) يصل بين الأردن ومصر، فيمنح الأخيرة اتصالا أرضيا بدول الخليج الفارسي . هذا النفق سيكون تحت السيطرة المصرية الكاملة . من الناحية المصرية، سيتصل النفق بشبكة طرق، وخطّ قطار، وأنابيب نفط وغاز . هذه البنية التحتية ستكون في النهاية مرتبطة بالميناء الفلسطيني والمطار والمدينة الجديدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، ضمن "غزة الموسعة" .

ستوافق إسرائيل على تعديل الملحق العسكري في معاهدتها للسلام مع مصر، بطريقة تمكّن القاهرة من فرض مزيد من السيطرة على صحراء سيناء .

سوف تتناسى إسرائيل مطلبها (الذي تدعمه خريطة الطريق الخاصة بالرباعية) بأن تجعل المفاوضات السياسية مسبوقه بتفكيك المنظمات الإرهابية أولاً، وحلّ المشاكل الأمنية .

الدولة الفلسطينية . سيحصل الفلسطينيون على مساحة تساوي ١٠٥٪ من "المساحة في حدود ١٩٦٧" . وتحديدا، ستتضمن هذه الأرض المساحة المعدّلة لما قبل ١٩٦٧، والأراضي المنقولة من مصر (المساوية لما سيتنازل عنه الفلسطينيون لإسرائيل في الضفة الغربية)، والأراضي المنقولة من الأردن (المساوية لحوالي ٥٪ من الضفة الغربية) . الأراضي المضافة ستخلق فرقا اقتصاديا كبيرا لدى الفلسطينيين، وتسهّل حلّ مشكلة اللاجئين بمنح كثيرين مستقبلا مضيئا في "غزة الكبرى" .

التعامل مع المصالح الخاصة

بالإضافة إلى تلك التنازلات الرسمية والإلحاقات، سوف يحصد

مع أن مصر أقصيت من مركز العمليات الدولية المختلفة في السنوات الأخيرة، إلا أن مشاركتها القيادية في التوصل إلى حلّ سلمي إقليمي سوف تعيد البلاد إلى المقدمة. سيكون واضحاً أمام المجتمع الدولي أنه دون الكرم المصري، سوف يستمرّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المتواصل في إدامة الاضطراب في الشرق الأوسط.

مع أن مصر ستطالب بالتخلي عن حوالي ١٪ من صحراء سيناء، فإنها ستزيد من سيطرتها على نسبة ٩٩٪ الباقية، عندما توافق إسرائيل على تعديل الملحق العسكري في اتفاقية السلام الثنائية. إسرائيل. لإسرائيل مصلحة واضحة في إنهاء الصراع، والخطة الإقليمية تجعل الهدف أكثر احتمالاً. الانخراط النشط لدول أخرى (ليس فقط كمشاهدين عيدين) سيعزز صدقية الخطة في عيون الجمهور الإسرائيلي. هذا التوجه سيحقق مزيداً من المصالح الإسرائيلية المحددة أيضاً:

نسبة كبيرة من المواقع الإسرائيلية الحيوية ستبقى تحت السيطرة، ضمن نسبة ١٣٪ من الضفة الغربية التي ستضمّ.

سيكون على إسرائيل أن تخلي حوالي ٣٠،٠٠٠ إسرائيلي فقط من الضفة الغربية، وهو عدد مقبول من قبل الجمهور، ويمكن التعامل معه بالمعايير السياسية والاقتصادية. خطط السلام الأخرى تستلزم ترحيل أكثر من ١٠٠،٠٠٠ إسرائيلي، وهي فكرة غير عملية.

حركة السيارات الخاصة والسلع عبر النفق الذي يربط الأردن بمصر ستقلص بشكل كبير عدد الفلسطينيين الذين يسافرون من وسط إسرائيل عبر الممرّ الآمن بين غزة والضفة الغربية.

الدولة الفلسطينية. إنجاز معاهدة سلام تنهي الصراع، وفي الوقت نفسه، تحقيق المصالح الأساسية للشعب الفلسطيني في الدولة الفلسطينية الأولية، يشكلان مصلحة فلسطينية أولى. إن حلاً إقليمياً يمكنه أن يحقق هذه المصالح، كما يمكنه أن يحقق حاجات أخرى أكثر تحديداً:

أحد مطالب الفلسطينيين الرئيسية أن تنسحب إسرائيل من مناطق غزة والضفة الغربية التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧، وأن تنقلها إلى السيادة الفلسطينية. مع ذلك فإن المساحات التي ستقلها الأردن ومصر إلى الفلسطينيين تحت الخطة الإقليمية، ستنشئ دولة أكبر من مجموع مناطق ما قبل ١٩٦٧.

غزة الحالية هي أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، ومع العقد التالي، من المتوقع أن يزيد عدد سكانها بنسبة ١٥٠٪، ليصل إلى حوالي ٢٤ مليون نسمة. وبما أن اقتصاد غزة قائم على الزراعة والصناعات التقليدية، فإن الحجم الحالي للأراضي لا يسمح بتشكيل مجتمع مستقر في المستقبل. الامتداد المصري وحده، كما وصف سابقاً، سيسمح لغزة بأن تكون جزءاً من دولة فلسطينية فعالة. بوجود البنية التحتية المتعلقة بوصول دول الخليج بمصر (عبر نفق إسرائيلي إلى الأردن)، فإن غزة الكبرى والميناء الذي سيقام هناك سيكونان هدفاً لتطوير كبير في بنيتهما التحتية، ومحطات رئيسة لتصدير السلع ومصادر الطاقة إلى الدول الغربية. هذا التحويل سيعزز اقتصاد الدولة الجديدة بقوة.

وستكون هناك جدوى كبرى لمثل هذا التطور الاقتصادي، وملح حيوي من الحلّ الإقليمي عموماً هو أنه سيقوّي الاعتدال السياسي، ويقلّص خطر سيطرة حماس إلى درجة كبيرة.

المجتمع الدولي. وسطاء الصراع الدوليون المتعددون لديهم أسباب وافرة لدعم الحلّ الإقليمي:

يستمر المجتمع الدولي في استثمار تمويلات هائلة في الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني. حلّ الصراع، سيسمح بإعادة توجيه هذه الأموال نحو تطور البنية التحتية الفلسطينية، وتقدم اقتصاد الدولة الجديدة. بكلمات أخرى، الرأسمال الغربي يمكن أن يستثمر في شراء "شبكة صيد" من أجل دولة مكتفية ذاتياً، بدلاً من شراء السمك للمواطنين الفلسطينيين الجياع بشكل غير محدد.

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يؤثر سلباً على العلاقات بين الدول الغربية والدول العربية والإسلامية؛ كما يؤثر على التوازن الاجتماعي الداخلي في الدول الأوروبية الغربية. إن استمراره يثير الإحباط بين المجتمعات العربية والإسلامية، ويساعد في تقوية العناصر المعادية للغرب والحركات الإسلامية المتطرفة. وإنهاء الصراع، كجزء من معاهدة سلام إقليمية عامة، بطريقة مقبولة من كلّ الأطراف، سوف يطفئ فتيل هذه التأثيرات السلبية.

الحلّ الإقليمي الذي وصف هنا يتوافق مع التوجه الدولي السائد تجاه هذه المشاكل، وتحديدًا أن الطريقة الصحيحة لحلّ الصراعات تكون بتحقيق اتفاقية دولية قائمة على قواعد اقتصادية، لا تسوية سياسية قائمة على اعتبارات أمنية فقط.

استنتاجات

نظريا، يبدو حلّ الدولتين المألوف بمقاييس كليتون قابلا للتحقق. لو تمّ تحليل كلّ قضية بشكل منفصل، فمن الممكن إيجاد حلّ، تماما كما فعل الرئيس كليتون في كانون الأول ٢٠٠٠. مع ذلك، فإنّ على الإنسان أن يكون مفرطا في تفاؤله حتى يصدّق أن كل المشكلات يمكن أن تحلّ. هي ليست مجرد مفاوضات تبادل تجاري، فأبي توجه تقليدي معرّض لأن تعيقه مشاكل جديدة كبيرة، مثل صعود حماس، أو الصعوبة التي تأكدت عند إعادة توطين عدد كبير من الإسرائيليين، وفوق ذلك كله، النقص الشامل في الثقة المتبادلة. واحتمال حلّ أي من هذه المشاكل الجديدة ضيق؛ واحتمال حلّ جميع المشاكل يكاد يكون صفرا.

حاول جزء من هذه الورقة أن يحدد ما هو مطلوب لحلّ كلّ مساحة في الصراع بين الطرفين. وبغض النظر، من الصعب الإيمان أن حلا شاملا يقوم على المفهوم التقليدي للدولتين يمكن التوصل إليه في المستقبل المنظور. تحت هذه الظروف، من المهم تفحص احتمالات أخرى لإنهاء الصراع، بدلا من الإصرار على مفهوم باء بالفشل أربع مرات على الأقل، خلال العقود السبعة الماضية.

قد يحتج بعض القراء بأنه لا "الخيار الأردني" ولا "الحلّ الإقليمي" يملكان حظا أوفر في النجاح من التوجه التقليدي. وإذا لم يكن اللاعبون الإقليميون والمجتمع الدولي في الواقع قادرين على أن يتقدموا ويحلوا الصراع كما هو مقترح هنا، فإنّ المحصلة الأكثر احتمالا لذلك ستكون مواجهة مأزق، والاستمرار في الاتجاهات الحالية. بكلمات أخرى، سوف تستمر القوى الراديكالية الإسلامية في النمو في المناطق، وسوف تبقى السلطة الفلسطينية ضعيفة، وسوف تحتفظ حماس بسيطرتها على غزة. وتحت مثل هذه الظروف، تصبح الاتصالات الطبيعية والاقتصادية بين الضفة الغربية وغزة أكثر ضعفا، ومفهوم الكيان الواحد سوف يصبح أقل فأقل وضوحا. وفي الوقت نفسه، سوف يصبح جدار إسرائيل الأمني حدودا أكثر ثباتا، وستستمرّ قوات الدفاع الإسرائيلية في

تنفيذ عمليات داخل الضفة الغربية، كما سيتزايد عدد المستوطنين بشتات.

إنّ هذا السيناريو السيء بالرغم عن ذلك سوف يستمرّ لفترة طويلة من الوقت، على الأقل بالنسبة للإسرائيليين. ومع أن إسرائيل ستواجه نقدا دوليا متزايدا، فسيكون الخاسرون الحقيقيون لدى تعديل الحالة غير المحددة هم الفلسطينيون.

وعلى المدى البعيد، فإنّ غياب حلّ - وخصوصا فقدان الثقة بأن حلا سيكون في الطريق - ستكون له نتائج قاسية. على سبيل المثال، قد يقود في نهاية الأمر إلى انتفاضة ثالثة، أو إلى صدام عسكري بين إسرائيل وحماس في غزة.

أخيرا، على جميع الأطراف أن تفهم أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لا يتأثر كثيرا بالمشاكل الأخرى في الشرق الأوسط. العكس صحيح أيضا، فبعكس كثير من الاعتقادات السائدة، فإنّ النزاع ليس له تأثير كبير في الصراعات الإقليمية الأخرى.

على سبيل المثال، ليست هناك قاعدة للنقاش حول أن اتفاقية سلام إسرائيلية سورية سيكون لها تأثير إيجابي على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ولا حول فكرة أن حلا للصراع سوف يساعد في تحسين الظروف في العراق.

وبطريقة مشابهة، فإنّ الاعتبارات الشرق أوسطية الأخرى - بما في ذلك القضايا مع إيران، والاستقرار في الخليج، والمشاكل داخل مصر، ونجاح حزب الله في لبنان، والإبادة الجماعية في السودان - لا علاقة لها بالمعضلة الإسرائيلية الفلسطينية.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الصراع يبقى مصدر قلق كبير في منطقة من العالم مشحونة تماما. لذلك، فإنّ حلّ هذا الصراع حيوي، ليس فقط لصالح تلك الأطراف التي تعيش معه على قاعدة يومية، ولكن من أجل تنفيس الأوهام التي تشير إلى أن الصراع هو سبب لكلّ المشاكل الإقليمية، تلك الأوهام التي تحرف الانتباه عن المشاكل نفسها.